

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

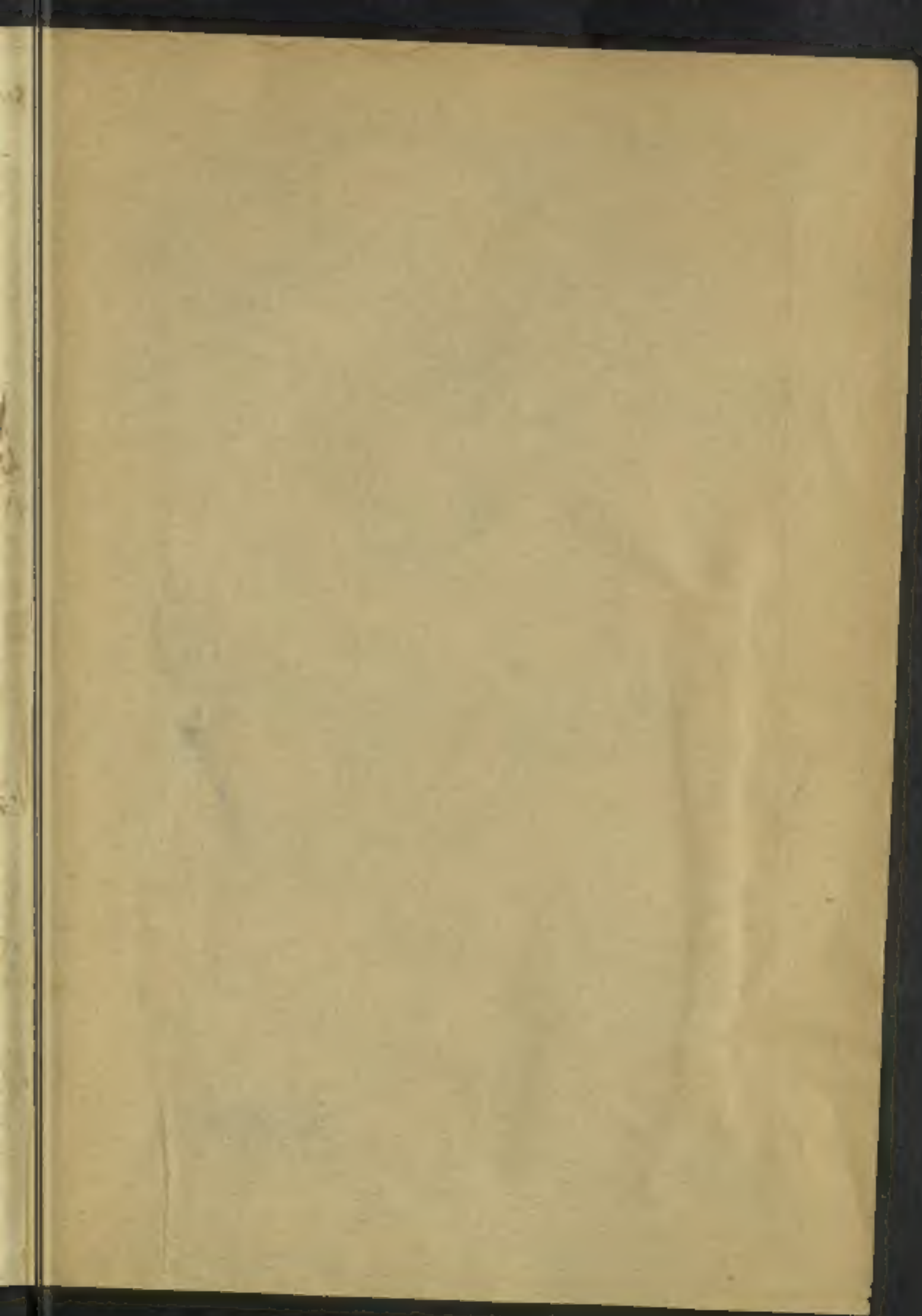


LIBRARY

YUMMATE

3

S.



THE [illegible] OF [illegible]



By [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

الى فضيلة الاستاذ الحسي رئيس الوزارة السورية



اما وقد تم طبع الجزء الاول من المقررات الادارية في عهدك الزاهر ولما كان جل
قراراته وضمت في زمك السابق فقد اصبح هذا الكتاب منك واليك فانت اولى الناس
بهذه الهدية وقد اثبتت الايام انك كنت في كل زمن من الازمنة ملجأً يلجأ اليه وبتكاً
يتصكاً عبد



مجموعة القوانين

349.563

58343

Vol.

NOT TO CIRCULATE

القرآن الكريم

للدولة السورية

﴿ بموجب ترتيب وزارة الداخلية الجديدة ﴾

(الجزء الاول)

طبع على نفقة مطبعة الشعب

58343

لصاحبها

محمد توفيق جابا

ثمان النسخة ١٥٠ غرناً سورياً

طبع في مطبعة الشعب دمشق - قنات : سنة ١٩٣٤

Oct. Sept. 1941



مقدمة الكتاب

أشار علي من اشارته حكم ، واطاعته غم ، صديقي العزيز بهيج بك الخطيب ان
اضطلع بطبع هذه المجموعة التي هي الزم شيء لبلاد لما حوته من قرارات يحتاج اليها
الحامي والموظف واصحاب المصالح الذين يرتادون ابواب الحكومة دون ان يكون لديهم
مستنداً يستندون اليه للدفاع عن حقوقهم عند مسبب الحاجة ، وقد كانت هذه القرارات
مبعثرة هنا وهناك لا يجد محتاجها للوصول اليها سبيلاً واذا وجد منها شيئاً فهي لا تشفي علة
ولا تروي غله .

وكان لبهيج بك اليد الطولى في جمعها وتبويبها حتى اصبحت قوانينها في نجوة
من تيار الزمن فلا يخشى عليها بعد الآن ضياعاً . واضحت آمنة من ان يكون بينها وبين
القضاء صراعاً ، وقد جعلنا قيمتها زهيدة بنسبة فائدتها لآملين من الله ان يوفقنا الى اتمامها لنعم
القائدة ويتم المطلوب .

ترسيق جانا

صالح جبريل



سعادة بهيج بك الخطيب صاحب مشروع جمع القوانين



النظام الإداري

مفتوحه و الاحداث و في وقتها في قوم ابتداء و مدري و احى

قرار رقم ۱۵۱ مکر

١٩٣١ سوريا رقم ٤ تاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٣١
وعلى القرار المؤرخ ٥ كانون الأول ١٩٣٢ ورقم ٢٤٨٠ تـ سـ
سيرة

وعلى القراء تاريخ ١٩ تشرين الثاني ٩٢ - مورد رقم ٢ في مخرجه الثانية من مادة الثانية.

وما كان فنون إدارة الولايات منذ أواخر ١٣٢٨ معه فيه وصف
الرؤساء المبكيين ، تعد ملاحظه توصيفه رئيس هذه الدولة في عجي من مساحه مكات
عنه المملكة النشاية في هذه زمن في اصل فيه موصلات كثير سهولة من لاول
فقد طرأت عليه تعديلات كبيرة عبرت من ١٣٣٥ .

وكان من المفترض وضع نظام جديد للحد من روح الفساد المذكور في هذه
الاعتبارات الخاصة في الاوضاع الحميدة في ١٠ - ١٠ - ١٠ بحسب هذه المبادئ وصحة
صلاحيات رؤساء الدوائر الادارية.

4

القسم الاول - اعطام عامة

١- تتألف أراضي الدولة السورية من حدودها مع العراق من ناحية الشرق وولاية واحدة ومن الولاية وتقسم الولاية والالوية - قصبة ولامسة - وحي وسف وحي من عدد مختلف من القرى.

ويقومون بتدبير لقوانين ولأنظمة ولتقرارات ذات الأحكام عامة في الدوائر المختصة.
وتتبع وسطاها في الأحكام شخصية في ذوي صلاحية نفوذهم في اختصاصهم وفي
الدوائر ذات الصلة في قصص الأمر.

٥ - رؤس ومصرفيون هم في وسطه من الحكومة المركزية والدوائر السياسية في
المحيط مع نظمهم ونسبهم من رئيس الدولة في حصة مرفقة ببيعه
المحقيق في خبرته ورؤسهم على لاس - أوجه.

منه من رئيس أي ترسل في قراراتهم ونسبهم في حصة مرفقة ببيعه
وليس في رأي.

٦ - على - اشكايات بحق الولي والمصرفيين ترسل في وزارة مدنية رئيس
٦ - يجب على الولي والمصرفيين في عدد - قرارات التنفيذية أي مصداق المصداق
من أموالهم دون تحديد المبلغ مع وزارة مدنية مرتين في سنة على الأقل مدونه
تدريسه - في ملاحظته ويكون منه من هذه - قرارات وموقوف على إدارة عامة في
المحيط العامة وعلى العمل في وزارة مدنية - من جهود الموظفين في تقرير
معايير في - في المدخلية يكون في ملاحظته - من وفتراته -

٧ - فقد الولي والمصرفيون مرتين في عام على الأقل - حتى يدعو وزير الداخلية
وتحت رئاسته حتى يكون فيه حله مستحقا وسجلون في بعض الشؤون العامة في تتعلق
بها ويدرسون لقوانين ولأنظمة في قد مدونه وزارة مدنية مرصها عليها.

٢ - صلاحيات التعميم والتأديب

٨ - منح الأوامر والي والمصرفيين تعويضا دائما من مساو هذا استصلاح رأي
رئيس الدائرة ذات الصلة ضمن شروط مخصوص عليها في ذوي والالتصام المساعدة

ولاسيافى قمر ورقه ۱۳۵ تاريخ ۲۵ آذار ۹۲۶ و فراوت ملاكات سائر الوزرات
موطنى الالبور ولا يقمن مدينت لاه

۱. مسکن، کمر، آلات، و آلات محله.

٢. رتبہ کا ۔ ۱۔ درجہ اولیٰ و دوم و سیم و

٣ خبره و من سبب وفاته من و ما مورس الصحيح و حرس
لغات لدى و دره اربعة

٤ رؤس، كب، وك، وح، حفر، مصباح، عصرية و ملاك الدولة.

۵. مہربانی و محبت کا علم لازمی ہے۔

١٠٠٠ - مؤسس الرئاسة، احمد ابراهيم حنظل، و خديجة في دوائر السجون.

وَصَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَكَّةَ لَوَزْ ذِي الشَّانِفِ

ان پیمانه و کلامی که در این کتاب مذکور است در هر دو کتاب مذکور است.

العلاقة لا بد من أن تكون ذاتية ، لا ولي يحكمه وزير معصم ، أم

ذی الحرامہ - - - - - موت الماریت والمصریین من قبل ہولاء

اموصفيين و در سه حاكميت سه رايه و هواه. سه علي طالب موصفي اما

... ..

و سب سے زیادہ دلچسپ اور دلکش ہے کہ وہی اعلیٰ موجدیں

الآخرون الموحودين في مصدهم.

علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام

في حدود البرق ورع

دو حتمی است که در این صورت

[illegible]

عليها في شهر ربيع الأول سنة ١٢٥٠ من المدة ٢٥ من قرار رقم ١٣٥

المصادق في ٢٥ ذار ٩٢٦ على الموظفين بدین شرطهم امر تقيهم على ان عقوبة جسم
الراغب لمدة لا تتجاوز الاربعة ايام تقى من حصصهم او رر ذي الشأن يعطون لمعلومات
الى الوزارة ذات العلاقة وعلى اذرة السجل عام.

تؤلف في مراكر الولاية والولاية له نأديه وفقاً للصوص بآرده في الاحكام
المرعية بشأن الموظفين فيما سبق كقيمه ايمه وسلاحهم ويحب ان يؤخذ رتي اللجنة
المذكورة لتطبق سائر مقومات النأديه غير للصوص عليها في مقرة السافة ولجنة الاحالة
الموظفين على قضاء.

ويطلب الوالي والمتصرفون اذا قصى حال من نوراثة لمصلحة تطبيق العقوبات
ان اذمة على ورضين في منطقتهم غير لامين للحد نأذمة او لحد الاحالة في الولاية
او اللواء فيما اذا تأكدوا من احلاهم بوجوبه.

١٠- لاواي والمتصرفين على منح اذن حصة شر بوماً فقط في خلال اسة
للموظفي الولاية والالوية المشراة في مدة اذمة واما في الاحوال الاخرى فيجب
عليهم مراعاة ورر.

ويجب شعر السجل عام وحكومته المركزية بالاحداثات اي تسع مقتضى
هذه المادة.

١١- نحن للوالي والمتصرفين بامده نصفه سنوية ضمن شروط للصوص
عليها في المادة ٣ من اقرار رقم ٢٥ في ٢٥ ذار ٩٢٦ في كلف بد الموظفين
الموظ بهم م تقيهم وكذلك سائر موظفين مستخدمين ضمن دائرة عملهم المتضمنين
لاحكامه اقرار رقم ١٣٥ م سدا رؤى في مراكر و نأذمة وعلوى اعدايه
والبرق والبر.

١٢- قد تمتدت الاعاث وشكايات حصاره بحق حدد موظفين وعرفت امه.

وشاية بعد قيام الدائرة اتابع لها الموظف تحقيق ادري و د كات اشكايات تمس شرف
هذا الموظف مساً خطيئاً حق للولي والمصرفين بالبطور الذي يبينه مادة حرم
التبعات المصانية المارمه بحق لوشي.

٣- الملائق برؤساء الدوائر

١٣ - للولي والمصرفين صفته تمثل حكومة مركزه و د كات اشكايات تمس شرف
السلطة على جميع الموظفين الاداريين مستخدمين في مصفهم وجميع دوائر ولايته
والولاية الادارية هي تحت اشرافه واما كما ان يصدر من الموظفين الذين يدورون
تقارير عن سير الادارة.

وفي حالة تحققهم من وقوع سوء فهم حكهم ان يوردوا بحرية في تحقيق او
تفتيش بروه ضرورية على ان يوردوا بدون سوء و د كات اشكايات تمس شرف
حال بكمهم اشياء على مصفهم ورسال ليري في حال و د كات اشكايات تمس شرف
الاسباب التي اوجبت سوء.

١٤ - ان مراسلات المتقمة بالادارة العامة و متقدمة بين رؤساء الدوائر و د كات
التابعين لها وصال بواسطة ابي والمصرفين و د كات اشكايات تمس شرف
الاجدية ممكن مدتها راساً بدون واسطه.

١٥ - بحق للولي والمصرفين ان يتحدوا ولا ياتوا رؤساء دوائر الادارية
في الشؤون التي تدخل ضمن اختصاصهم من تطبيق قوانين وانظمة الدولة
وقرارات ودرارات وعلى رؤساء الدوائر ان يمتثلوا بمبادئها لا بد ان يوردوا
الوزارة صاحبة الشأن بواسطة لولي والمصرفين.
وما مداخله لولي والمصرفين في شؤونهم فبجب ان يصر على بداهة اري.

١٦- في أوّل كل شهر يعقد لولي والمصرفون اجتماعاً تحت رئاستهم مؤلفاً من جميع رؤساء دوائر في المنطقة، وفيه يؤخذ شرحه ويعقد له عدد رؤساء الدوائر قضائية ومدني مرقق ويرد وشرح رئيس كل دائرة لأعماله في الشهر ويضع والي والمصرفين على سير الأعمال الخاصة وحاجة حاية المصرف والتدبير المنفذة لحفظ الأمن وتنظيم محصر عن بيعة هذه الاجتماعات وترسل الى وزير الداخلية وعند الاقتضاء الى سائر اوزراء ذوي العلاقة.

١٧- لولي والمصرفون مسؤولون عن دواء موقوفتي مركز اولاية والاولوية وسكرهم لاجل ذلك عند صدور حصة لهم في بوقتها كل من هؤلاء اوطالين.

١٨- يحق للولي والمصرفين في سبيل مصلحة العامة ان يفوضوا المدعين لاديين لدى محكماتهم في جميع شؤونهم المالية الحكومية، وبخاصة فيما يتعلق بها تنظيم والامن العام.

١٩- يحق للوالي والمصرفين بصا ان يصوا الى النيابة العامة في مناحلهم ان توافيهم بحدول واحصاءات الادعوي وذا علموا بوجود دعوى مؤجلة فيهم ان يستوضحوا كتابة من المدعين لاديين عن سبب تأجيل دعواه لوردة بداية مع كافة الاهمالات التي يلحظونها في المعاملات القضائية عند الحاجة لكي ترسل مفشين للقيام بالتحقيقات وتسلم لهم صورة محضر تحقيق.

٢٠- على ولي والمصرفين ان يحدد جميع التدابير اللازمة لصون حرمة القضاء ويحصر عليهم تحت طائلة عقوبات متقدمة في قانون الجرائم ان يحددوا مدد استدعاء المحكم.

٢١- على الاقرب والمصرفين تدوير ذلك وشرحه هي لحدودته بقوانين الخاصة.

ولما كانوا مسئولين عن حفظ لامن نعم فلهذا يتخذوا جميع التدابير الاحتياطية التي تقتضيها الظروف وعلى دوائر دبرك والشرطة ان تتخذ لادامهم ويستطلع وزير الداخلية اراءهم بشأن حدوث محو دبرك وشرحه وسببها ومنها ضمن اولاية او الاولية.

٤ - وظائف الضابطة العامة

٢٢ - ان وظائف الضابطة العامة التي تتعلق بالوالي والمصرفين تسبب الامور الآتية بنوع خاص:

- ١ - المحافظة على النظام وامن هم في ولايه ولاويه.
- ٢ - صون حرية الشخصية وحرمة مكن.
- ٣ - تأمين الراحة لشخصية وحرية المدة ودية لشعور لدية.
- ٤ - العمل بواسطة لدوائر اصحة على تحسين صحة العامة وتخفيف المستنقعات.
- ٥ - السهر على سبب ما يتخذ مدير اصحة بناء مكافحة الامراض السارية او الاولية.

- ٦ - وقاية لآداب العامة ودية انتشار المسكرات والمقامرة.
- ٢٣ - تحديد رخص صلاحية كل من مدير اشرطه عام ومصرف دمشق فيما يتعلق بالضابطة العامة داخل مكنه.

- ٢٤ - اذا وقع نصب بين في لامن غير المنقولة وقدم الشاكي عريضة في ظرف ثمانية ايام من وقوع النصب يمكن له ان يصرف من نواصع الد لاصلي ما كان في يده اذا كانت لديه سندات لدية لمعطه من مصحة المساحة دون ان يجمع ذلك لخصوم من مراحمه مكن.

٣٠- يقوم المصرفون بالوصائف في عهدتهم بمقتضى قانون الخمر فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام.

٣١- سهر الوالي والمصرفون على حديه عرائش.

٣٢- يسمى الوالي والمصرفون بعميد السليم لانتدائي ويشرفون على تطبيق القوانين والأنظمة خاصة بالواحات مديرية.

٣٣- يعمل الوالي والمصرفون في مساهمة على تحسين حالة الاقتصادية وطرق المواصلات واكتاد زراعة الأشجار ونسج ومكافحة الحشرات الفارة وشيطة مصغات المحبة.

٣٤- يمارس الوالي والمصرفون بذلك وبصورة عامة جميع الوصفائف التي عهدت اليهم بموجب الموصوف المرفقة.

القسم الثالث

ملاحظات متممة

٣٥- اقتسمه يمثل السلطة لآخرية في عهدته وهو هذه الصفة مسؤول لدى الوالي او المتصرف عن ادارة قصده ومكلف بمبدأ امره وعلى موصفي كافة الدوائر الادارية التامين له ان يقدموا له جميع المعومات اللازمة ويسبب له يعاوضه.

وللتمتصاف حق التقدم على كافة موصفين من جميع الدرجات في القضاء التابع له.

٣٦- التتمتصاف مكلف ان يجمع لجميع الوصفين اللازمة ما يطلع عليه من قوانين الحكومة ومقررات المحمود وسه عند ذلك ان يرف على زبده وان يؤدي عند الحاجة الوظائف التي عهدت اليه بمقتضى هذه القوانين ومقررات.

٣٧- لرسالات المتدلة بين التتمتصاف ومسئله يجب ان يكون حادياً بواسطة الوالي

و المتصرفين و من طرفهم الا اذا نص على خلاف ذلك في قوانين خاصة.

٣٨ - ان جميع دوائر قضاء قضاء هي تحت سلطة القضاء و باستطاعته اذا ما تحقق بوجود حدث في العمل ان يوجهه الى جهة اخرى و يصفى حقوق المتضررين عليه.
بحق الموصف المذب وهو مسؤول عن دوره.

٣٩ - القاضى هو المسؤول عن حفظه من الظلم في منطقته وله ان يتخذ جميع التدابير الاحتياطية التي تقتضيها الظروف و من قوى الدرك و الشرطة ان تلي اوامرهم وفقاً لاطاعتهم المحصورة.

٤٠ - تعدد القاضى و هو على دائرة قضاء تتعدد بمد موافقة الدوالي او المتصرف تذاوير ضابطة لمحافظة الصحة العامة و يقوم في قضاء تحت سلطة الوالي او المتصرف بوظائف الضابطة العامة والا من المتخصص علمها في المادة ٢٢ اعلاه.

٤١ - اذا وقع عصب بين وكالات اشروع المتخصص علمها في المادة ٢٤ اعلاه مستوفاة يراجع القاضى الوالي او المتصرف مرة ١٠ دكال يقتضي لتدخل دارياً.

٤٢ - فيما عدا التفتلات ي تقتضيها مصلحة تحت على القاضى ان يقوم بدورة فنيشية مرتين في السنة في مواحي مرتبة قضاة على ان لا يحوز الدورة ١٠ ايام و يحدد تاريخ هذه الدورة بالاتفاق مع الوالي او المتصرف و يرسل القاضى الى الوالي او المتصرف تقريراً عنها عن نتيجة.

٤٣ - يولى القاضى لاشرف على السجون و ما كان التوقيف في منطقته و عليه ان يرواها بمدة مرة في شهر على الاقل و ان يحقق من وجود حدث فيها يشر بمسسه او اوامر باجراء التحقيق و ان يوجهه الى جهة اخرى و يرسله مروداً بالاحاطة الى الولاية او اللواء.

٤٤ - يقوم القاضى بواجباته الخاصة بمصالحه و في الاصله حرة.

٤٥ - يقوم بمسؤوليات من الأخرى شخصية مقتضى الانظمة الخاصة لها.

[illegible]

القوانين الخاصة بحكم الميراث من جهة أخرى، وذلكات ونظام
المختار من المصروفات حسب المدرسة.

القسم الرابع

صلاحیت مند

٥٢ — المذبح مثل البضطة لأخرية في ناحية وهو يده صعبة مثبوت لدى القائم مقام وأولى وأفضل من عن حسن ديدم ناحية.

وهو مكلف بأن يدرج في مخصصته ١٠٠ جنيه من غايته مقدم من قوانين الحكومة ومقرراتها.

٢٨ - سهر المدير على محوطة لأمم من موصوف في ناحية وصف لتعديات من القائمة لاجل تحذير من روعة من موصوف لاحتياطية وإذا ما اقتضت الضرورة يصدر الاوامر الخطية وأستاذ من موصوف في عيب تلبية الاوامر وفقاً لالقطب الخاصة.

٥٩ - مدرسه در سطحه فقهیه بنیادین و سطه فقهیه و سکن تکلمه
لاجراء التلیفات الادبیة فی یوم و مدکرات خیر و لا بدات بحریه (بروسو)
الح. الی سکن حریه.

٥٠ — يوجه مدير عايد - حبه صفة في . حبه ويوسف عليا ادوثر لمتعة
في القضاء -

٥١- يقوم المدير وجميعه معاً عليه مخصوصين عليها في قوانين إدارية.

٥٢ يقوم المدير بوظيفة مأمور المنوس وفقاً للقوانين الخاصة لموضوعه بهذا الشأن
٥٣ - يقوم المدير بدعوة المختصين ونحو غيرهم لدراسة وشعار عائلته عن المعلومات
التي تحصل به عن الأراضي المحيطة ومكثومه ومؤيرة حده اية في استقضاء الضرائب
ويقوم بصورة عامة وفوق مذكور بالوصف في عهدت به مقتضى الانظمة المرفوعة
الاجراء ولا سيما نظام لنديت.

٥٤ - يجمع المدير تحت رئاسته مختيرين لدراسة مرة واحدة في الشهر لشكل مجلس
للطرق في شؤون الحاجة وبصورة خاصة في الشؤون الامرائية والصحية والنقطة ويرفع
بذلك تقريره الى مأمورهم الذي يطلب له في هذه المناسبة الاملاحة معاملات النفوس
الواقعة خلال الشهر في منطقتهم.

٥٥ على المدير ان يتعاون مع من له حق في مطبوعه لتسلي له لاشراف على
شؤون الناحية وعليه تقديم المعلومات الى مرجعه عن نتيجة حوالته.

القسم الخامس - اعظام متى

٥٦ - للاسطة اعظام في حالة عدم وجود نص معين ان يلزم ان يصلح اي عمل من
اعمال الموظفين الاداريين لعدم ملائحته او اذ يترتب له نصم وله من جهة اخرى ان تقوم
مقام الموظف الماحزاد عمل العمل. عمل الوى والمصرفين تلميحاً له تصحيحاً لوزارات
المحكمة.

٥٧ - كل من يخالف اوامر السلطات الادارية ومرادتها لتجدة وفق للاحكام
هذا القراو يعاقب مجزاه نقدي قدره من ٥٠ ليرة سورية وسجن من اسبوع الى
شهر واحد او باحدى هاتين المتبعين فقط من قبل حاكم ابلح الذي يت في هذه
الدعاري في خلال شهر، يكون حكمه قطعي غير قابل للاستئناف واتمير.

٥٨ — تقى ادارة المجالس الادارية في لولاية والاقضية حاصمة لاحكام القرار رقم

٢٢٥ الصادر في ١٦ نيسان ٩٢٦

٥٩ — يطبق هذا القرار في لواء الاسكندرون في كل ما هو غير مخالف لاحكام

نظامه الاساسي المعين بقرار المفوض السامي رقم ٢١١٣ وتاريخ ١٤ ايار ٩٣٠

٦٠ — جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار تعتبر لاعية.

٦١ — يبلغ هذا القرار لمن له علاقة بتنفيذ احكامه.

دمشق في ١٢ نيسان ٩٣٢ توفيق شامية مديع المؤيد

شوهه بتاريخ ٢٠ نيسان ٩٣٢ مستشار المدوب . سولوميالك

شوهه وصدق بتاريخ ١٢ مايس ٩٣٢ تحت رقم ٢٧٦ — ٢١

المفوض السامي — بونسو

جدول ملحق

١ - ولاية حلب

١ - قضاء حلب سميان يتألف من النواحي الآتية :

زربة

بريد (أو الظهور)

عدان

سقيوه

٢ - قضاء ادلب يتألف من النواحي الآتية :

اربحا

سراق

ممر تمصرب

٣ - قضاء معرة النعمان يتألف من النواحي الآتية :

حان شيخون

قلعة المضيق

٤ - قضاء الباب يتألف من النواحي الآتية :

دير حافر

سوسنباط

٥ - قضاء اعزاز يتألف من النواحي الآتية :

تل دهمت

احقرين

٦ - قضاء حارم يتألف من الواحي لآنية .

كفر تحريم

سلفين

دانا

داريشا

٧ - قضاء كرد طاع يتألف من الواحي لآنية :

حمام

راحو

لعل

مبطلي

٨ - قضاء مسح يتألف من الواحي لآنية :

ابي قنقل

مسكة

٩ - قضاء حرامس يتألف من الواحي لآنية :

حووان بك

سرين

عر دار

١٠ - قضاء حمير الشعور يتألف من الواحي لآنية .

در كوش

۲ — نوح دمشق توف من نوحی لایة .

داریا

عربین

دمر

۱ قصه دومین توف من نوحی لایة .

مبین

نشایة

۲ — قصه و دی محم یاف من نوحی لایة .

بیت حق

کسوة

۳ قصه قسطنطین توف من نوحی لایة .

مجدل شمس

۴ — قصه اردانی

۵ — قصه است توف من نوحی لایة

برود

۶ — قصه القصبه توف من نوحی لایة

حیدود

۳ لم لاسکندرون توف من نوحی لایة .

ارسود

قصاء ابص کبة یألف من وحي الایة

قره موط ، حل موسی ، اسم بده ، حبة ، شبح کوی ، لارده ، ککس
قصیر وسطی ، قصیر تختی

۲- قصاء ورفی حد یألف من وحي الایة .

ربحایة

یلان

آق ته

۴- لواء امرات المکر در لزور یألف من وحي الایة :

الکسرة

صور

تاته

۱- قصاء الرقة یألف من وحي الایة :

تل ابض

مریط

انهریزه

صبحة

۲- قصاء المبادن یألف من وحي الایة

عشارة

لصيرة

٣- فضاء ابو كليات نام من الواحي الآتية

نصايه

٥- فضاء حصيف نام من الواحي الآتية

حب خراج

رسم

قصير

حسيه

عين طاط

نارس

١- فضاء قرين نام من الواحي الآتية

تدمر

٦- فضاء حمه نام من الواحي الآتية

طار العلا

حميره

فضاء السيمية نام من الواحي الآتية

علي كاسون

تغيريات

رسم سمين

٧- لواء حوران يتقدم من اواحي لالة

طلس

تصري اسكي شام

١- قصه ربع

صميين

وي

مصممة

اللحة شماليه

المعاه الحوريه

٢- قصه ثروه

لواء الحررة - اركر حصه ثف من اواحي لالة

رأس عين

شداذي

١- قصه مشي - ثف من اواحي لالة

درهسه

بوريت

نامود

٢- قصه لحة ثف من اواحي لالة

مصقوة

ديرون

۷۔ قصہ گردشِ بحر - بحوی علی روحی لایۃ ربط ناجیہ مصطفیٰ ائمہ فی
مرکز اقصاء جامہ جو سن

۸۔ فیضہ رحیم - بخاری علی بن حو
مرکز اقصاء بخاری علی بن حو مسکو۔

۹ قصہ حریر میں 'بو حی' لا ۴ حیرت، محراب، عرب -

۱۰- قصه حبس شهروز - بخوی سی بر حی نامه - در گوش

۲۔ اودہ شوق - بختری علی - جوہی لاہور۔ مرہ مؤلفہ میں دریا و دمر اللہ میں

۱۔ عربی تسمی و اصطلاح

۱۔ قصہ دوم:۔ بخوبی علی جوہری

۷- ویدی معجم نخوی علی بن حمی لاریت حسن اکسوه.

$\bar{z} = \frac{1}{n} \sum_{j=1}^n z_j$

۴ - قصه اردی

٥ - و - قطعه .

٦ - قصه ملك الحنون - ١٠٨ - ١٠٩

۳ واهنگدوب . دی . دخی ل . یسو

۱- قسمه کلمات و معنی

قره‌صوف و حل‌نویس - سودا - خربزه - کدو - لاریج - کبک - فسیح و مسطی

قصہ مخبر

[illegible][illegible]

الموه) وختوی می نامه کـ رد-

محمد علی احمد	صدر عن رئیس الجمهوریہ
حنی مصم	رئیس مجلس انور اور وزیر اند حبیبہ
سلج حیرت	وزیر الاشغال العامہ
حمین مردم	وزیر لایمہ
مصم رسالہ	وزیر اعلیہ



تكملة المادة التاسعة من النظام الإداري

شأن رئاسة مجلس إدارة في مراكز لائوية

مكرر

دواوين صانعة ١٨ حزيران سنة ١٩٣٣

قر المجلس ليسي ونشر رئيس شؤون دواوين لائي

١ - يضاف الى المقرر سنة لئاده سنة من لقرار المؤرخ في ١٧ نيسان ١٩٣٣

رقم ٤١٥١ مكرر المتضمن اعطاء الاداري مدة لائه :

(امام مراكز لائوية لئي ليس فيها كـ شافه فبعد برأست اللجان الى رؤساء

الحاكم البدائية)

٢ - يذاع هذا القانون ويبلغ من

دمشق في ٢٥ صفر ١٣٥٢ - ١٨ حزيران ١٩٣٣

رئيس الجمهورية السورية

محمد علي العابد

صدر عن رئيس الجمهورية السورية

رئيس مجلس الوزراء ووزير لد حية ، حفي اعظم



كيفية تأليف اللجان التأديبية في الولاية

- وإحالة الموظفين عليها -

لقد قضت الفقرة الثانية للمادة التاسعة من المراسم المؤرخ في ١٢ نيسان ١٩٣٢ رقم ٢١٥١ مكرراً بتأليف لجان تأديبية ولحق لإحالة على انقضاء في مراكز الولاية والولاية وفقاً للنصوص المرفوعة بشأن الموظفين كيفية تأليفها وصلاحياتها ولما كانت المادة ٢٧ من القرار رقم ١٣٥ المتضمن لنظام الموظفين قضت أن تكون اللجنة التأديبية برئاسة رئيس إحدى محاكمتي التمييز والاستئناف وكان لأوحد في مراكز بعض الولاية محكم من هذا النوع فقد اوقف العمل بالفقرة الثانية المذكورة أن صدر القانون المؤرخ في ١٨ حزيران ١٩٣٣ متضمناً أنه في مراكز الولاية التي ليس فيها محكم استئناف يمهّد برئاسة اللجان التأديبية إلى رؤسها محكم البداية . وقد تمت بصورة عن هذا القانون تطبيق أحكامه وتسهيلات للعمل بمقتضاه وتامياً لأوحدة عمل في جميع الولاية رأيت ذعة ما يلي :

- ١- تحصر صلاحية لجان الولاية في الموظفين الذين يبط بالولي والمتصرفين من تعيينهم بموجب المادة ٨ من القرار رقم ٢١٥١ مكرراً ما موضوع الآخرون فيبقى امر الطر في قضاياهم من صلاحية اللجنة المركزية كما في سابق .
- ٢- تؤلف لجنة تأديب ولحق لإحالة على انقضاء في مراكز كل لواء ويحال الموظف عليها بقرار يتخذ لوائي والمصرف وفقاً للمادتين ٢٧ و٣٣ من القرار رقم ١٣٥ وكيفية ذلك أنه عند ما يصدر عن أحد الموظفين المذكورين عمل مخالف يستلزم الإحالة على إحدى اللحتين . لا تعني الذكر يجري التحقيق الابتدائي بحق ذلك الموظف ومتى

ثم ذلك لتحقيق يحتم تقرير مفصل يضعه المحقق ثم تقدم الاضادة الى الوالي او المتصرف
فيصدق فيها حتى اذا رُئي اسم الكافة الاحالة على احدي اللجنتين يسأل من رؤسائه دوائر
المواء امثلة لمجمع الوردات تسميه مضمّن في حقه وانه لمصوب تأليفها على ان يكون
عصو اللجنة على رتبة من لموظف مصلوب حاصود معد ذلك ان يكون اقدمه في المرتبة
وبعد ذلك يتخذ القرار اللازم بتعيين اللجنة واداء لموظف عليها ويقوم بوظيفة كاتب
اللجنة موظف يمينه والي والمتصرف على ان لا يشرك في مذاكرات اللجنة.

٣ - تسير لجنة اللواء في اعمالها ومناقشات وعقوبات على نفس الطريقة التي تسير
عليها اللجنة المركزية كما هو وارد في الفصلين الرابع والخامس من اقرار رقم ١٣٥ ويكون
ممثل لوزارة التي ينتمي اليها لموظف مقرر في لجنة على نحو ما هو وارد في اللجنة
المركزية وبعد امر اغ من اعمالها وتأخذ اقرار في تقديم الاوراق الى مقام الولاية او
المتصرفية وهذا برفعه بدويرة الى اذيرة التي تنسب اليها الموظف صاحب العلاقة استثناء
استصدار المرسوم الامم.

ومتى كان الجرم المسند الى الموظف يستدعي حاشه على لجنة الاحالة على القضاء
يرأس اللجنة الوالي او المتصرف وفقاً لما جاء في الماده ٣٣ من القرار رقم ١٣٥

نظام الموظفين

قرار ١٣٥

المرسل فوق أعده من ١٠ عرض سامي القائم بإدارة شؤون دولة سورية
بناء على القرار تاريخ ٥ كانون الأول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨١ ماضي بتأسيس دولة سورية
وساء على القرار تاريخ ٥ كانون الثاني ٢٦ ورقم ٤٣ لدى عهد موجه الى السيد
بير اليب بعمة لدى دولتي سورية وحل له ١٠ اصفه مرسل فوق أعده
وساء على القرار تاريخ ٩ شباط ١٩٢٦ ورقم ١١٨ المصدق بسطيم اداره شؤون
دولة سورية

وساء على اتفاقية ٣٠ كانون الاول ١٩٢٢ مئة باستعداد موصفين الاممانيين
ولما كانت شروط استعداد موصفين ومجهز سمع تاذنية في قد يعرضون
لها غير مربوطة حتى كان خطه مدين
وبالظر للاروم اقرار لضم موصفي سورية
وساء على اقرار لدمر موصفين سامي لمذوب لمون القائم بإدارة
شؤون وزيره الد حليه

قرار

الفصل الاول - تدابير عامة

١- مع الاحتفاظ بالاستثناءات الواردة في اربعة ثلثة كآتي يسهل لا يمكن ان يمين
احد لو وظيفة ما في دائرة من دوائر الخدمة السورية ما يشترط ثبوت وشهادات رسمية

منظمة ومصدرة حسب الأصول انه مستوف الشروط الالفة :

أ- ان يكون من رعايا دولة سورية

ب- ان يكون اتم ثمانية عشرة من عمره على الاول والخمس والثلاثين على الاكثر

ج- ان يكون داسيره حرة

د- ان يكون ربي الدمة نحو الحرية من كل دين مستحق الاداء منها كانت نوعه ومشأوه

هـ- ان يكون داصحة حرة وهدراً على ابقاء الخدمة في كافة انحاء الدولة

و- ان لا يكون محكوماً عنه بحرية وعبدية رشوة او اختلاس او سرقة او نصب او سوء نية او فساد عادي او جاني او ممارسة عمارة قمار على قتل المنكر او هتك الحرم او ارتكاب الجرائم

ز- ان يثبت في احدى الالاب رتبة او درجة محصله العامة وافية واذا كانت له طالب لوصفه هي البركة ان يدرهن عن معلوماته البسيطة باللغة العربية المداوجة
ح- ان يكون مستوفياً عند لاقصه الشروط خاصة التي ترمعها الطمات لخصه لكل دائرة من دوائر لدولة السورية لتولي حدى وصاها

٢- ان لا يوصف العمومية معوض لموم رعايا لدولة السورية الذين توفى صفهم واحوالهم الشروط الملية في المدة لالاب لآله لذكر بدون ان تقرق بينهم من حيث الاصل او المذهب

٣- يمكن خلافاً لنص المادة الاولى - الفقرة - ابدال رعايا لدولة المدة لاشغال وطائف عامة ضمن الشروط المحددة سوء كان في اتفاقية اول كانون لثاني ٩١٣ السابقة الذكر و في سواها من الاتفاقيات التي قد تمقديا بعد

٤ — يعلن فيما عدا ذلك وفي نفس الصفة والشروط المتعلقة برعاية الدولة السورية تعيين رعاية الدول الواقعة تحت الاستد في الوظائف العامة متى كانت نتيجة الامتحانات او المزاولة المنصوص عليها فيما بعد عملاً بفقرة ٢ — من المادة الاولى بتعيين عدد كاف من طلاب الوظائف السوريين الذين تمت اهلهم لتولي الوظائف الشاغرة

٥ — ان شروط سن والتسوية وتخصيص وردة — كما لا يمكن بحال من الاحوال ان تشمل مصلحتها فيما يتعلق بالشخص المستعملين في دول الدولة عند صدور هذا القرار.

الفصل الثاني - انتقاء الموظفين

٦ — لا يمكن استخدام متاهب حتى ولو كان متطوعاً وبدون راتب ولا يمكن تعيين طالب وطبعة ولا ترفيع موظف و منح مبرة ، او نقله او مجزائه باحدى المقويات التأديبية او نسيقه او عزله الا بموجب قرار معلل ومشهد (مصدق) حسب لاسول ومتخذ وفقاً للصيغ والشروط المنصوص عاها في هذا القرار ومطلع حسب الاسول ومذيل بتوقيع السلطة ذات الصلاحية (رئيس الادلة او الوزير او ممثلهم المرحصين قانوناً)

٧ — تطلق الفقرة ٢ من المادة الاولى من هذا القرار على الوجه الآتي.

٨ — بموجب مذكرة على طالب وظائف الشاغرة في لادوت عامة ان يؤدوا امتحاناً يخلعون فيه قبل تعيينهم في وظائف المذكورة ، خري الامتحانات المذكورة اذا امكن في مركز الواو وهي نظم من قبل كل وزارة ومسئول المواد اللازمة التي تسمح للطالب ان يبرهن معها عن وفاءه على العمل في رسمين موحث لا يشترط كما هو مبين في الفقرة ٢ — من المادة الاولى لا معرفه حدى هذين الرسمين رسميتين فقد كان تأدية الامتحان في اللغة الرسمية كتابة اجبارياً لا ر الا في اللغة التي ينالها الطالب في هذه اللغة تحسب له عند تعيين الراتب

ب- يجوز بصورة استثنائية وعملاً بمصاحبات لدور الأساسية ان يعفى من تقديم الامتحان طلاب بعض الوصائف من حملة شهادات (ديبلوم) او حائزين على لسان الجامعات على ان يكون شهادات والامتحان سنة ومحددة في نظام لدور المذكورة

ج- يجوز ان تعين النظم الأساسية للدوائر المختلفة شرطاً يوجب على طالب الوظيفة او الترفيع الى مرتبة او درجة ما ابرار بعض الشهادات او الالقاب قبل ولوج الامتحان او المباشرة المؤهلة لذلك

د- متى كان عدد اوصاف اشعة غير المقصودة في فقرة -ج- اقل من عدد الطلاب وحب على هؤلاء وركاوا مستثنين من الامتحان عملاً بالفقرة -ب- ان يشتركوا بالمادة مع باقي الطلاب وبموجب تحديد تبعاً لدرجة التفوق الا انه يستفيد في هذه الحالة حاملو الشهادات او الالقاب من اضافة بعض علامات تكون محدودة في نظام المادة

هـ- اذ كان عدد اوطاف اشعة المطروحة تلي لامتحن او المسابقة يرو على عدد اطلاب بعد اولا الى تعيين اطلاب المشار اليهم في الفقرة -ب- فيدون في رأس اللائحة اسماء الذين يحملون منهم الشهادات شتة وقومهم على تعيين لرسامين وتدوون بعدئذ اسماء الذين لا يحملون الا احدى هذين المعين غير انه يجب في كل من هاتين امتين ان ترب اسماء بحسب تاريخ ورود لصات وعلى باقي اطلاب غير المشار اليهم في الفقرة -ب- ان يؤدوا من كل تعيين امتحاناً ملحوظ فيه ان احكام هذه المادة تحل احكام

اتفاقية اول كانون الثاني ٩٢٣

٨- ان المبرات والاملاء لاصفية الممكن محب الى بعض حاملي الشهادات وعدد اوطاف اشعة في كل مرتبة لمطروحة على المساعدة والامتحان وتسوية اقرعت ومكان وتاريخ وبرامج كل من المسابقات والامتحانات المصوص عليها في المادة ٦

الاشارة الذكر والالتفات واشهادت لمطوبه في مضمّن الاحوال بشر كتابا على عهدة
الوزارة صاحبة الشأن في الحزمه و مشرة رسميه لهدله سوريه قبل تاريخ الامتحانات
والمساجد لمذكورة بتسمين يوما على الاقل ودياع على الجمهور في الاجل عينه لاتذاع
كيفية تأييد لحدائق الفاحصة اني تضم على قدر الاستطاعة بين عصائهم استاذاً في
اللغة لافرسية وقفاً فرسياً واد مدر ذلك شأن عن مدونه (لغة) وقفاً سورياً
ولا يجوز للجان الفاحصة ان تضم في عدادها عسوكا كان سداً لاحد اطلاب في حلال
المستين المدوسيتين الاخيرتين

٩- لا يجوز ان يجمع من الاشتراك بالامتحانات والاسباقات لاي حد كان طالب
مستوف الشروط لمصوص عليها في مادة الاولى لاشارة الذكر وحامل فيما عدا ذلك
الشهادات ووثائق المطوبه من كافة المدارس ليصح لهم ولوح تلك الامتحانات والمسابقات
وتشر الاثام المصونة اسماء من قبل الشراكهم بالامتحان في حريدة او اشرة الرسمية
للدولة السورية قبل تاريخ الامتحان و مدونه خمسة عشر يوماً على الاقل

١٠- ينبغي قبل كل مسابقة و محاضرات من احدى لادنى للعلامات والعدل لوسطي
الادنى مجموع العلامة لادنى لا يقل صاب الاد در كهيا ولا يمكن اجراء التعيينات ما لم تكن
العلامات والعدل لوسطي لادنى اخر هم اطلاب ادرشجون معدين على الاقل للعلامات
والعدل لوسطي لمصوص عليها في المادة واما عدادات يجب مسابقة او الامتحان اجراء لتعيينات كذا
حصل شاغل حقيقي لان تعيين للوظائف اشرة مطروحة على الامتحان والسابقة لا يكون
الا لاقبل مرتبه وبحسب نصيب صلاب لادنى قبلوا بسببه لتفحص او اشرة وبحسبها
هو وارد في مادة ٢١ الانى ذكره ضمن لصلق اشرة عن حاصلة منها كانت محصيات المودة
١١- لا يجوز تعيين صلاب مستفيين بحسب نص مادة مشرة لآله ذكر الا
لصفة موقفة وبلث هؤلاء جميعاً رسمه كاملة في ضمن يتفحصون في حلالها رسم كاملاً وبعد

متصف كانوا الاول ولا يجوز رفع احد مرته او درجته على وريده رتبه و منحه
ميزه ما لم يكن اسمه مسطراً في جدول ترفيع

١٤ - يجوز ان يعين في لقطات لأساسيه لأوصاف الوصفين وادوات تحتهم بعض
الوظائف التي يتوقف الترفيع من درجته من لقطه الأساسيه الاعلى على مسافه لا شتركة فيها الا
موظفوا الدرجه التي تليها على ان يكون قد تموا عند حصول ترفيع عند مدة التقدم
المشروطة للترفيع و يعطى في هذه الحال لكل من ما بين درجتيه لاسقاط علامه
عن درجه قايمة بالخدمه نصف الى علامت لسانده و يمكن صرف هذه للعلامه غشروب
مشتركة () او تركها على حالها ويعين في نفس القطعات الأساسيه لأوصاف
الوظائف المختلفه الدرجات التي لا يمكن بلوغها و ثبت لقطه مع استيفائه شروط التقدم
المطلوبه وقوفه على اللتين لرسمين فوجب شهادات معترف بها او بطريق لمادة

١٥ - لا يمكن قيد احد في جدول الترفيع ما لم يكن قد اتم في اول كانون الثاني
الذي يلي اعمال اللجنة المنصوص عا في لقطه شامه عشرة لآف المذكور في المرتبه او
الدرجه السابقه وبعد حسم الاحداث سنين على الاقل في الخدمه السعيه هذا اذا كان
الترفيع بطريق الانتقاء وثلاث سنوات فيما د كان ترفيع بتيجه قدمه اما المناهون
فتمسك لهم مدة التمرن

١٦ - يمكن لصورة استثنائية من اتمه خدمه لمطلوبه قانوناً ان يقيد في الجدول
ويرفع بطريق الانتقاء ضمن نطاق شواغر الخدمه موصدون المقترح ترفيعهم حسب
الاصول من قبل رؤسائهم مباشرة بخدمته باهره نحوه الدوله على ان يكون اللحقه
المنصوص عليها في المادة ١٨ قد قوت قيديهم بعد تدقيق مستندتهم في اللائحه التي ترفع
للووزير ضمن الشروط الواردة في ماده ٢٠ غير انه يسمى ان يذكر في قرار ترفيع بصورة
واضحه الاعمال التي اوجبت هذه الترفيع الاستثنائية

١٧- رفع الوالي والمتصرفون والمديرون ورؤساء الدوائر الى الوزير المختص فترة حادهم ثلاث الموصفين لتصور قيدهم في جدول الترميع في الوقت المناسب حتى تسهل في المدة الواقعة بين اليوم الاول وايوم الخامس عشر من شهر تشرين الثاني

١٨- تؤلف على الوجه الآتي لجنة خاصة تدعى لجنة تصريف من رئيس محكمة تسيير او استئناف او من مدعي عام لدى هاتين المحكمتين يمينه رئيس الدولة ورئيس اللجنة ويدين بصفة اعضاء اكبر موظف في احدى لكراتية من كل وزارة بالسياسة عن الوزير او اذ كان هالك دوائر متعددة تمت الى وزارة واحدة فينتخب حينئذ اكبر موظف من تلك الدائرة التي ينتمي اليها الموظفون المطلوب ترفيعهم . وثلاثة موظفين من اول مرتبة او درجة تأتي فوق المرتبة او الدرجة التي ينسب اليها الموظفون المطلوب ترفيعهم . ويدين بصفة كاتب موظف ينقيه وزير الدخيلة على ان لا يشترك في مذاكرات اللجنة

تجتمع هذه اللجنة كل سنة في لمدة او فترة بين ليوم الخامس عشر من تشرين الثاني وايوم الخامس عشر من كانون الاول للاطلاع على حردين كاوة الموظفين الذين قد استوفوا شروط التقدم لمصاه لسل لرفيعه حتى وان لم يكن قد اقترح ترفيعهم فندقق مستندهم ونسطه لائحة بدوت فيها سماءهم بحسب الاهلية في كل دائرة ومرتبة ودرجة على ان تراعى عد لافئصه احكام اياهه ١٤

١٩- اذ رأت اللجنة بعد النظر في لاصارات ان يقترح ترفيع بعض الموظفين الذين لم يقترح ترفيعهم من قبل رؤسائهم المشيرين دعماً عن سئيدهم شروط التقدم المطلوبة فنسطم على حدة قائمه سماء هؤلاء الموظفين

٢٠- ان لائحة تصريف تتضمن بحسب لاهلة اسماء موظفي كل وزارة المقترح ترفيعهم بطريق الاستفتاء بقرها سائر اوزير المختص ولهذا اوزير الخيار في تضمين هذه

اللائحة اسمه المرشحين المقترح ترقيمهم من قبل اللجنة وأساساً بحكام المادة ١٩ وله أيضاً
ان تتم اللائحة فبدل اسمه لموطنين الذين استحقوا الترفع بتقديم على ان تمضي لهم
الرتبة المخصوصة وهو في خطه لاسيما عند ثمة في مستعملين في جميع هذه اللائحة
لدى كل ورده بمائة حدود ترفع في كل سنة كل ترفع لتزيق لاسيما او
القدم) ورامي في يد جدول من اسمه المرشحين لكل دائرة و مرتبة
او صف مدرج هو ملحوظ من الشواغر في تلك السنة

ولا يحق للوزير ان يعيب سماً على اللائحة مخصص عليها في المادة ١٨
والقائمة المخصوص عليها في المادة ١٩ المتقدمين من قبل اللجنة ولا ان يحذف منها شيئاً
غير ان له ان يقر شيئاً في جدول رتبة المبرزين الا اذا كان هؤلاء قد لمحرزوا تلك الرتبة
بطريق الماراه وحق منه

٢١- لا يقع الموصوفون اعدوه سماً وهو شيئاً في جدول الترفع سواء كانت
تدويرهم بالاسماء او بالعدد الا ان نطاق الاعتمادات المخصصة في المودعة باسم الترفع
بحسب ترتيب الاسماء في الجدول لا يجرى مع ما عند ذلك الا ضمن نطاق الشواغر
المطابقة كما هي الحال في جميع الاملاء على ان لا يجرى حرره بعد او ترفع متى كان
النصاب المحدد يقتضي احكام المادة ٢٢ متى وسمعت اعتمادات امواره لذلك كما
انه لا يجوز مهابكات حالة الموردين بترددون لموطنين في ١٠ فوق الحد الأقصى
للرأب المخصص بحسب مبادات معمول في آخرتهم وادراجهم

٢٢- جميع اخره ترفع في كل كانون في وفي اول ثور من كل سنة وفي
الفصلين لاحدين من شهر كانون الاول وحرره لا يحد حصل الترفع في النصف
الاحير من كانون الاول لا بحسب لاسيما من ولا كانون الثاني واد حصل في النصف
الاحير من حزيران بحسب سنة من رة ثور دي يليه ولا يجوز دفع رة لموطنين

المعينين او المرفعين حديثاً الا انهاء من تاريخ اصدار ذلك

٢٣ - لا يجوز في حال من الأحوال - حتى نقول من وصيفة الى اخرى سواء
اكان ذلك قبل او بعد انصاف في رتبة و تقص في الراتب الاصلي او الضميمة الذين
يتقاضها الموظف المقول ولا يلة الى حكم هذه المادة في رفع الراتب والدرجات او
لعقوبات التأديبية المصوحص عليه في هذا القرار

٢٤ - تحدد بقرارات خاصة لكل دائرة من الدوائر الامور الآتية :

درجات تسلسل الموظفين

الحد الأدنى ، الحد الأقصى للراتب الخمسة لكل مرتبة ودرجة

نصاب كل صف او درجة

المدة امدديه الواجب مراعاتها في كل صف من صفوف موظفين بين اعراب
و درجات مختلفة

نسب مختلفة بين مراتب ودرجات ورواتب موظفي الدوائر مع بعضهم البعض

المدة التي يحكم مراعاتها بين الترفيع بالامتياز و الترفيع بالعدم على ان لا يتجاوز
المرفعون بالعدم ثلث مجموع المراتب

اعداد تصنيف الموظفين الحاليين تحت مراتب و درجات جديدة

المراتب التي لا يتعدى الترفيع فيها لا تطبق الا المادة فقط

مدة الخدمة - شروطه للترفيع سواء كان الترفيع بالامتياز و بالتقدم على ان لا يكون

المدة اقل من الحد الأدنى معين في مابين ١٥ و ١٦

الفصل الرابع - العقوبات التأديبية

٢٥- ان العقوبات التأديبية التي يمكن تطبيقها بحق موظفي الدوائر مختلفة (وبحق المتأهين منهم فيما يتعلق بالغلل) هي المينة فيما يأتي :

أ - التوبيخ

ب - التأنيب مع القيد في الجردان

ج - قطع الراتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً في الاكثر

د - النقل مباشرة

هـ - تأخير الترقية سواء أكان شطب الاسم من الجدول او عدم قيده في الجدول

عند استيفاء المقدم

و - الاحالة على الاستبعاد مباشرة بدون راتب لمدة لا تتجاوز السنة على الاكثر

ز - التنزيل مرتبة او درجة واحدة

ح - التبعية

٢٦ - على الوزير المختص قبل محاكمة موظف لدى المجلس التأديبي لمصوص عليه

في المادة ٢٧ لآتي بياها او قبله - شدة لاي سب كان ان تضع الموظف المذكور على

جزدانه وعلى هذا الاخير ان يأخذ عصمون جردان في مركز اللواء لمربوط به بحضور

ممثل للوزير المختص الا انه لا يحق له ان يأخذ صورة عنه

٢٧ - يعاقب بالتوبيخ والتأنيب مع تحديد في جردان على الوجه الآتي :

أ - موظفو الادارة المركزية من قبل رؤساء دوائر او المديرين و الوزراء

ب - في الملحقات من قبل رؤسائهم المباشرين او المتصرفين او المديرين

او الوزير

يحوز للوزير في كل حين بعد مرور ثلاث سنوات ابطال قيد التأيب وحذفه من الحردن بناء على تقرير ممثل مقدم من الرئيس الذي صدر عنه التأيب ولا يحوز بحال من الاحول للمفتشين ان يعرضوا اثناء قيامهم بوظيفتهم لعقوبات التأديبية بل انما يجري ذلك من قبل السلطات ذات الصلاحية بناء على تقرير المفتشين. تعرض العقوبات بقطع الراتب على وحه الآتي :

ح . — من قبل السلطات المالية في الفقرتين آ و ب اذا كان لقطع لا يتجاوز ارمه ايام كاملة

د . — من قبل الوزير المختص فقط سواء كان من تلقاء نفسه او بناء على تقرير السلطات المذكورة آفاً اذا تجاوزت العقوبة راتب اربعة ايام يعاقب باسفل من قبل الوزير بناء على تقرير السلطات المذكورة آفاً في الفقرتين آ و ب

بماق تأخير الترقية والاحالة على الاستبداع والعزل من قبل رئيس الدولة بناء على اقتراح الوزير المختص وبعد موافقة لجنة تأديبية مؤلفة على الوجه الآتي :

من رئيس احدى حكمتي البير او الاستئناف بصفته رئيس الدولة رئيساً للجنة .

وبعض بصفة اعضاء: مستشار عرسي وممثل لكل من الوزراء على ان يكون الموظف الذي يمثل الوزير من مرتبة او من مستوى على من مرتبة او من مستوى الموظف المأخوذ تحت المحاكمة او اذا بعد ذلك ان يكون قدم منه في المدة وبمح فيما عدا ذلك ان يكون احد ممثلي الوزراء من غير الدائرة المروطة بها الموظف المذكور وبمعي بصفة كاتب موظف بصفته وزير الداخلية على ان لا يشترك في مذكرات اللجنة . ويقوم بوظيفة مقرر الموظف الذي يمثل الوزير المختص

لا يجوز ان يعين اعضاء في اللجنة الذين ينتمون الى الموظف المحال على اللجنة التأديبية

صلة قربي أو مصاهرة ولا المحقون ولا المخرون ومدعون .

وإذا تعدد تأييد المحسين لمصوص عليه في هذه المادة وفي المادة ١٨ على الوجه المطلوب عند حثه إلى تأييده على طريقة مدعيه وفور ما يلي رئيس الدولة التحقيقات الابتدائية في الأمور المطلوب معرفة لموصف عليها بعدد على اقتراح وزير المختص قراراً بتعيين أعضاء اللجنة لأربعة ويرسل إضافة القصبة من المفرد مع قرار إحالة المتهم على اللجنة . فبدق المقرر في الإصرار وبطلان الأصحاب خطبة من الموظف المختص أو يأخذ أقاداته الشفوية بحضور شاهدين لا علاقة لهم بالحق يوقعها فيها : وإذا رفض الموظف المذكور تلبية الدعوة أو إعطاء لإباحت لمطوعة منه فمقرر بدون ذلك كما وأنه يأخذ عند الاقتضاء أقادات الشهود ويوقعها معهم وسطر يحضر الملامم ثم يطلع تقريره ويثبت به أن رئيس اللجنة وفي خلال (٤٨) - عه ي تلي بجمع لرئيس الموماليه اللجنة ويدعو للمثول أمامها الموظف المسد إليه لحزم لاستماع وقته ولشهود الذين ترى اللجنة ضرورة لاستماعهم أو الذين يكون الموظف المتهم وقد أوجب استماع شهادتهم لا تكون حساسات لجنة عليا إلا به يجوز للموظف المسد له الحرم أو حصر نفسه أن يصطحب شخصاً واحداً يختاره معه للدفع عنه أثناء المناقشات ولا يحق له إذا تخلف عن الحضور أن يثبت عنه من يقوم مقامه أو عن مدافع عنه وتحكم اللجنة استناداً على الأوراق دون سواه .

وبعد أن يتأكد لرئيس عهده من مناقشات المدعى له في لدى لأعضاء أو الموظف المسد إليه الحرم إذا كان حصر عنه ، استوصحونه ومع مدون منجومات عليه يكلف أعضاء اللجنة منهم ولاجابة بالادعاء صري سباً و بحداً على لاستئذ لآلة التي تطرح عليهم ساعاً إلى أن تمتق الاستكافية على العقوبة المسبب فرضها هل هالك محال للحكم على لسبب فلاك سبب لتعنية

هل هنالك مجال للحكم على السيد فلان بمقاب التزليل

هل هنالك مجال للحكم على السيد فلان بمقاب الاحالة على الاستيداع

هل هنالك مجال للحكم على السيد فلان بمقاب تأخير الترفع

لكل من الاعضاء و الرئيس فيما عدا المقرر الذي لا يحق له تصويت صوت واحد
فاذا اتفقت الآراء او اكثر الآراء على اعضاء جوب النبي عن الاسئلة المطروحة على
الاجبة تاعاً لم يحد لها الحق في الحكم بعموم من باقي المقومات الحقيقية المنصوص عليها
في هذا القرار

ومد حتام المناقشات يوقع ضغط الجماعة من رئيس واعضاء اللجنة ويوقع رئيس الدولة
في خلال ٢٤ ساعة التي تلي حتام المناقشات حيث يتخذ رئيس الدولة قراراً بوضع
قرار اللجنة موضع الاحراء

ويكون قرار اللجنة قطعياً ولا يجوز استئنافه لمجلس الشورى الالتقص في الشكل
او لخرق القانون

٢٨ - التنجبة تكون دائماً نهائية بحيث لا يجوز لموظف ينحى ان يعاد الى الخدمة
في احدى الدوائر العامة ويعنى اصول حوار الاستخدام

٢٩ - يتم تريل الموظف الى وظيفه ودرجة ادنى انتهاء من تاريخ قرار التزليل
ولا يمكن ان يرقى الموظف التزل الا بعد ان يثبت في هذه الوظيفة او في هذه
الدرجة مدة لا تقل عن الحد الأدنى المطلوب للتقيد في جدول الترقية حسب الاصول
المقررة وبدون ان يحسب له الوقت الذي يكون فضاء سابقاً في الوظيفة او الدرجة
المذكورة آنفاً

الفصل الخامس - التبعات القضائية

٣٣ - يحاكم الموظفون من حرة الخياص و حرج و قبايات مخصوص عنها في امواين برعة لدى المحاكم النظامية ولا يجوز للمحكمة في كافة انواع الجلسات والمحج ان تنظر في لدعوى لا بعد حصول التبعة - مدونة وقرار من المستنطق او من الهيئة لاهمية .

و اد رنكت احدية او احقة و تباحة له فقاء او طبعه و سبها يحل او طعون الى المحاكم تبأ للاصول الآتية :

١ - اذ قدمت شكوى الى هيئة مدع من قبل شخص يدعي وقوع ضرر شخصي عليه من جراء الامور المشكو منها على انه لا يمكن احراء التبعات القودية ما لم يكن اشك في قام معه مدعب شخصي وقدم كدبه يمين مقدارها المستنطق اعخص بالاتفاق مع مدعي عام المحكمة الابتدائية

ب - و اذا كان هنالك شكوى او تقرير من احدى السلطات الادارية فاحل الموظف على المحكمة من قبل اللجنة ذببة الاشأ وفقاً لمادة ٢٦ من هذا القرار التي يكون قد احيل اليها فوراً الموظف المذكور بقرار يحذه رئيس الدولة له على الاقتراح الذي يكون قد رفعه اليه لوراء المختص بمد وقدمه على الامور التي تستوجب احالة الموظف على المحاكم و اد قصت المصلحة العامة او مصائية توفيق الموظف فوراً كان لرئيس الدولة ان يسمح بذلك ريثما يصدر قرار لبعه

ومتى قصت الحاجة لتصدق هذه لادة سوى رئاسة لبعه بدلاً من رئيس محكمة متصرف دمشق او ولي حسب تمام للحالة ويكون قرار لبعه قطعياً ووضغ فوراً موضع التصديق قرار من رئيس الدولة

ومتى كانت الحماية او المصلحة او القضاة قد ارتكبت من قبل الموظف خارجاً عن وظيفته كان للسلطات القضائية المختصة ان تطلب فيها من تقاضها و بناء على دعوى مقامة لديها ويمكن في هذه الاحوال ان يوقف الموظف ضمن الصنف العادية المتبعة بحق كافة الافراد على ان يصح لسلطات المختصة من قبل النيابة العامة في خلال ٢٤ ساعة على الاكثر على التهمة الموجهة ان الموظف وعلى التوقيف اذا كان قد طلق بحق الموظف المتهم غير انه لا يجوز الشروع بتوقيف الموظف الا اذا ثبت تعذر تأجيل التوقيف ما لم تشير باديء يده السلطة المسؤولة متى كان توقيف الموظف فجأة يمضي الى عرقلة سير الاشغال او يحل آيأاً بالنظام العام .

وعند توقيف الموظف تكفي يده حسماً هو مبين في المادة ٢٢ انه من تاريخ التوقيف . ومتى قررت اللجنة التأسيسية احراء التذات لا يعود باستطاعتها في حال من الاحوال ان تطلب في القضية او ما تعرض عنها قبل ان تصدر المحكمة المختصة حكمها النهائي وقبل ان يكتسب هذا الحكم الدرجة القطعية ومهما كان نوع الحكم يتخذ رئيس الدولة قراراً موافقاً للقوانين المرعية شئت لموظف المحكوم عليه في وظيفته او بتجنبيه عنها بعد ان يصدر حكم محكمة المحمة بتره الموظف او بالحكم عليه مدة لا تستلزم

التجبة يتعم احالته على اللجنة التأسيسية ضمن الصنف واشروط المصوص عليه في المادة ٢٧ وتقرر اللجنة الرؤوس كما هو مبين في هذه المادة سواء كان في الافعال التي تحكم فيها المحكمة لكونها لا تقع تحت احكام القوانين العادية او في الامور التي نظرت فيها المحكمة وبرأته منها من الوجهة الجزائية الا انها تستوجب العقاب من الوجهة الادارية

ان الاصول المتبعة من قبل اللجنة التأسيسية في الاحالة على المحاكم او بعد الحكم تبقى كما هي مينة في المادة ٢٧ ولا تنظر معاملات اللجنة المتعلقة بأحالة الموظف على المحاكم كتحقيقات قضائية

وعلاوة على ذلك نأفق أثناء قيام لجنة لتأدية بالتدقيق وقل صدور قرارها النهائي ان قدمت شكوى الى النيابة من ضمن شروط المصوص عليها في الفقرة ٣٢ من هذه المادة حيث ان بعض الادعاءات قد يكون لها من الامور التي يحل ان المستحق لدى يكون له مميزات حين دون سوء سلوكه فانه بالتدقيق وحالة قضية على المحكمة المختصة وفقاً لاحكام قانون الدول في كل جريمة ورد ركب لموصف انه قومه بالوظيفة او نسب قيامه بها حرماً انه صفة محرم ركب حرجاً عنها اصبح للسلطة القضائية وحدها حق النظر في الجرمين

الفصل السادس - اعظام خاصة

٣٤ — يجوز اعادة اي كان من المواطنين على الاستدعاء بدون راتب له على طلبة غير انه لا يعد ان الوظيفة الا متى قدمت احده لا استجداءه ودا طلب ذلك في الوقت المناسب يمكن ان يذنه للوصيفة بعد انتهاء مدة الاستدعاء وحصول شاعر في الدرجة او المرتبة التي كان حاصلها عليها

٣٥ — يحظر للمواطنين الذين يتكون خدمة لاوثر الخدمة لسبب من الاسباب صوره رسمية عن ترجمة حالهم ويحظر على رؤسائهم في عدد ذلك اعطاءهم شهادة اخرى

٣٦ — لا يشمل هذا القرار نفسه وكتب مصدريه كم ان سوسع لهم نظم خاص ولا افراد ولا ضباط الدرك كما ان سوسع لهم وفيه وقوائم المقام ومديري الشرطة ورؤس اعضاء شوازي دولة وهو لا شين رئيساً موسي شرطة لا قبل الانخاب نص في د نفوس السامي رقم ١٣١

٣٧ — انقص شهرين على وضع عدد اعطاء موضع تنفيذ يد من مصرف و اسكندرية على رئيس الدولة في تضمن مميزات ترقية في استوجابها اوصح الهواء

الادارية الخاصة لتأمين تطبيق النظام المذكور على دوائر اللواء المحلية بصورة محكمة ومعمولة

٣٨- تلتزم كافة الاحكام المفيدة لاحكام هذا النظام

٣٩- يكلف وزراء لدولة السورية كل بما يفي تنفيذ احكام هذا القرار لدي

يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية للدولة السورية

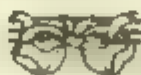
بيير اليب

دمشق في ٢٠ مارت ١٩٢٦

مصدق تحت رقم ٢٠٠

جوفيل

في ٢٠ مارت ١٩٢٦



تعديل نظام الموظفين

عد الموظف الذي لا يذهب الى محل وظيفته بعد الانذار مستقبلاً

قرار رقم ٧٩٠ مكر

ذيل للقرار المؤرخ ٢٠ مارت ١٩٢٦ ورقم ١٣٥ القاضي بتحديد

نظام موظفي دولة سوريا

السيد رئيس دولة سوريا

بناء على القرار المؤرخ في ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠ القاضي بتأسيس دولة
سوريا.

وبناء على القرار المؤرخ في ٢٦ نيسان ١٩٢٦ ورقم ٢٥٩١ القاضي بتعيينه رئيساً
لدولة سوريا.

ولما كان القرار ١٣٥ بتحديد نظام الموظفين الذين يعملون او يرفضون الالتحاق
بوظائفهم او العودة اليها بعد انقضاء عتبات نظامي :

ولما كان من اللازم عدم ترك الادارة عزلاء اراء اعمال كبدية مخالفة للانتظام .
وبناء على اقتراح وزير الداخلية .

يقرر

١ - يضاف الى المادة الحادية عشرة من قرار نظام الموظفين المذكور آنفاً ما يلي :
(كل متأهب او متمرن او موظف او اميد حديثاً الى الوظيفة لا يذهب الى وظيفته
خلال عشرة ايام تلي اول تأكيد لا يمار تبغه حسب الاصول بالذهاب اليها بعد مستقبلاً

تأليف لجنة احوالة الموظفين على القضاء

قرار رقم ٢٦٨

بموجب القرار رقم ٢٦٨ المؤرخ في ٧ تموز ١٩٢٨

- ١ - يلغى تقرير رقم ٢٦٣ الصادر في ٢١ آب ١٩٢٦ منظم اللجنة التأديبية
 - ٢ - تقوم اللجنة المؤلفة على ٥ - ٤ لأن لا يطرأ في تصايا احوالة الموظفين على القضاء
- مقام اللجنة التأديبية المؤلفة وفقاً لـ ٢٧ من القرار ١٣٥ وأسس عليها بالفقرة ب من المادة ٣٣ من القرار المذكور

عارف بك الخطيب متصرف دمشق رئيساً

المستشار او رئيس الدائرة لأوراسي عضواً

بهيكت بك مرد بك المدعي هم لدثي دمشق عضواً عن امدية

مسبح بك الخطيب رئيس ديوان وزارة الداخلية عضواً عن الداخلية

حيري بك عبد الهادي رئيس ديوان اخصائيه عامه عضواً عن العامة

امين بك الحشمي رئيس ديوان وزارة الزراعة عضواً عن وزارة الزراعة

جواد بك المعظم رئيس ديوان وزارة الاشغال العامة عضواً عن وزارة الاشغال العامة

وفي قضايا موطنية مصلحة برق و البريد اشتركت معه السيد شكري شاتيل المدير

المعاون للبرق والبريد

شفيق بك جبري رئيس ديوان وزارة المعارف عضواً عن وزارة المعارف

امين السر السيد اليان توما امين سر مصرفية دمشق

٣ - بحق اللجنة الموما إليها في كافة احوال محاكمه وكما يؤخذ رتبها ان ترفع الى رئيس الدولة ريثا بدوم توقف احد المواطنين قوياً ادارات بان المصلحة المدلية او المصلحة لعمه تقتضي ذلك

٤ - مكاف هذه اللجنة اصغر بوفية تصميد - ريثا العائدة هي كما المواطنين التي نظرت فيها لمجلس الادارية خلال - ريثا تشريع عديده

٥ - يكلف وزراء الدولة اسورة كل ما يخصه بمعد احكام هذا القرار

دمشق ٧ تموز ٩٢٨
وقع : محمد تاج الدين حسني

شوهده وصدق به ريثا ٩ تموز ٩٢٨ تحت رقم ٤١٩٧ / ت ١

مندوب المفوض مندوب : دلهله ديبوح

المسلمين يجتمعان في كل جلسة بالحدود وفقاً لترتيب الذي يقره المجلس ذاته لأول مرة)
في محاسن ولاية دلاوية (غرضي ممدو او رئيس ومفتش في دائرة ورئيس ديوان
امراة في امكوت و رئيس او ممدو دائرة لائحة ورئيس ومفتش دائرة امداف
وممثل دائرة مدج و لاسف وممثل دائرة لالائ ورئيس او مفتش لائحة في
المركر اي في موط من حد في رؤساء اروجون من مسلمين كما هو مبين في
فقرة لاقضية

٣ لائحة لمقبول دعة صلاح و دعة ملازمون وينبغي ان يتألف نصاب كل
من لالال و لالالين في مجلس لاقضية و لالوية من ثلث من المسلمين و واحد من
مسيحيين و آخر من لالالين وفي ساق الحاية من لالال الاسرائلة فالاعضاء
تكون من لالال من مسلمين ومن واحد من مسيحيين
٤ ينبغي لالال الملبون وفقاً لالال دابة .

من دعة ولة سورية الذين يكونون كملوا لالالين من عمرهم عند تعيينهم و يدفعون
على قن تمدا لالال قرض سوري في الدوة من صرث سدة و يمدون عمارة
والكدة و يدفعون في كلة تمدا مجلس دائرة لالال في قضاء المركز و اذا كان تعيينهم
للال لاقضية و تعيينهم في دعة لالال مدعون في لالال فيه . و ينبغي ان يكونوا
غير محكومين دعة حاية و لالال و رشود و سرقة و احتيال و اساءة اثنان او
افلاس لالال و حبال او عمره قصر على سكر ، و لالال الذكر و الالال
عليه دعة لالال لالال و لالال يكونون لالال لالال و مستحقة الاداء ١٠٠
كال نوع لالال و منشودة و لالال لالال لالال لالال في محاسن دعة قعة
و في مجلس لالال و في لالال لالال في مجلس لالال و في مجلس لالال لالال
و كذا لالال لالال لالال لالال في لالال لالال لالال لالال لالال لالال

ومنى آل اوقت لا كمل عدد اعضاء مجلس من مجلس الادوية يجمع
 اعضاء ذلك المجلس طبعيون قبل حلول موعد تعيين خمسة عشر يوماً على اقل
 تعديل ونحسون خمسة مرشحين وسطرون وثمة بهم بدون ان يكون لهم حق باسقاط احد
 من المرشحين المستوفين شروطه كونه سالا وادله منع عدد المرشحين ضعف عدد
 الاصلاء لشعره مر كرهه وحسب على محله تقدم من لهه ذته عدد من المرشحين
 يريد عن احاده على ان ترحى في ذلك حكامه دة ثثة وترسل ائقته المذكورة على
 سبعة ايام على الاقل من الترخيع بين لاجره مولات المعوض عنها في السادة الخمسة
 الآتية في رؤساء المجلس الواردة بموجب درة في شرع بالعبث على اوجه الآتي .
 بصوت الآتي بيانهم لمجلس اللوا (الاعضاء طبعيون لمجلس درة لافضية علقه
 واعضاء بلديات قضاء المركز واعضاء مجالس شروحه مجلس لاجيه وبصوت لمجلس
 درة (لافضيه) خمسة مجلس بلديات اعضاء المحض وعضوه مجلس شروحه . ويختار
 كل واحد من هاتيه سبعة له على قدر الاستطاعة لصفة لاقتراع المري من
 مرشحي لادول بمحضه ضعف مر كره لافضيه بصوت ملاؤهم من كل منها ويرسل
 فوراً مختصر الامر الى الاعضاء طبعيين مجلس الادارة المطلوب اكمال نصابه فيجتمع
 او ثثة لافضيه شكل دة خمسة ونحسون لاسوت اي هاه المرشحيون وسطرون
 مختصراً بدمية ورفعه حلال ون ون و ف

٥ - يجب ومين خمسة مجلس درة لافضيه من من لاول اوفد وعضوه
 مجلس دة لافضيه من من لاول اوفد بصوت من بين المرشحين الذين
 يوافقون اكثر لاسوت مع حكمة احكامه دة ثثة وادله ثثة من ان او ثثة
 المرشحين المذكورين شروحه معينة في هاه مر دة على ان يكون عدد لافضيه مبدلاً
 لعدد المر كره شعره ويرد عليه عدد آخر مساو له من الاعضاء الملامين ولا يجوز

الولد والولد والولد وخفيد وأصهر روح بنت وولد أصهر وخن او لعم و اولاد
 الاح او اولاد الاح والخن وعهر ولاحوة و حوه روح او زوجه ن يكم واصل
 او انشاء ملازمين في مجلس و حدود تحت شخص ١٠٠ سنة فزنى المحدث
 وحب ن تقع لاختيار جيلت على كبرهم سائر على يدي ن كثر التصوت ويدعى
 الاعضاء للملازمون يحبوا محل لاصلا من ١٠٠ سنة لذي يوم و استداوا و سقطوا
 من المصوية و فبوا او تعدد منهم المصود

٦ يجوز رد تحت لاصلا من ١٠٠ سنة و ١٠٠ سنة و ١٠٠ سنة و ١٠٠ سنة
 و اء على فراع و ي و مسرف لاصلا من ١٠٠ سنة و ١٠٠ سنة و ١٠٠ سنة
 ان تصدق رئيس لاصلا على د ث

٧ كل عمو متحر مع احد جده من لاصلا يوجب عدم اتعده
 و اسقاطه اولا ثم من جمع تصوية مجلس لاصلا مع يها كما هو مبين في هذا الفرع
 بعد فود مسقبلا من قس و ذ و اد حابه ١٠٠ على فروع يتخلف في مثل تلك الحالة على
 رئيس مجلس المنسوب اليه المصو قديمه

٨ كل عمو متحر مع تحت حبه من لاصلا مصافية يده حابه و جنة يجوز
 كف يده عن عمل المصورة د ث بما يصدر حكم مطمي بحه

٩ د شعر مكر عمو من لاصلا مع مكر عمو الملازم شرع
 مهما كان سبب ذلك الشعور بحر ١٠٠ تحت حر في خلال ثلاثين يوم اعصار من ليوم
 الذي حصل فيه الشعور

١٠ تجمع مجلس د رة لافصة و لا و نه بدوة من انهم على قدر ما تستدعه
 حدة على ان لا يكون لاجتماع اقل من مرتين في شهر

١١ يتراش مجلس لاصلا في الاصلية يوم المصم وفي الالوية و يوم لواني او المنصرف

١٢ توسع المستشدين وعضدين لافراسيين - ينحصر وحيات المحسن ويشتركو
لصحة استشارة بمداكرات في ميقا من اربعة لافراسيين مداكرات محسن ذذويه
صحيحة مام يكن اكثر من نصف مفا - وحيات حاصره ولا يجوز الاعضاء الذي
يكون لهم في تقصير الموضوعات تحت ثلاثه شخصيه ويكونون - مام كلاء و
وكلاء ومدونين ان ينحصر - تحت المقتدة من احدى - لا يجمع لافراسيين معيون
في اعلنت المنصه للصر في مو - مدوي وفي هذين حاسين لاجيرتين معر - صا
القانوني نصف الاعضاء الباقين مع راددو حدتني نصف

١٣ يجوز سمع آراء موثقى عدد و مو - او لاويه ليس لاسو من عدد
المحاسن لادارية في القضاء معقده دو - وكم صفة ساذرية ويدعون لافراسيين
من قبل رئيس المجلس

١٤ مع الاحتفاظ بقوانين ولاؤدت وقررت معمول - لافراسيين الخاصة
بإدارة املاك لدولة ومام صنع و من تقوين و مسمو معمول - هب في مواد لآني
ببها فان صلاحيات محاسن اذيه لافراسيين تحدد على لوجه لآني :

السلطات الادارية

- ١ - وضع سجل ممد - (لافراسيين) و - قصات في تجربتي في الاقتصرة
لحساب ادولة - مام هب - طرية حاصره ممد -
- ٢ - تعيين ممد - لافراسيين - مام - لافراسيين ممد - حاصره
المذكورة في فقره شبيه ممد - ممد - ممد -
- ٣ - طرح سائر الاعراض لافراسيين ممد - في ممد - (ممد - ممد -
والاحتطاب ممد - الح) ممد - ممد - لافراسيين ممد - ممد - ممد - ممد -

الفقرة الاولى من هذه المادة

- ٤ - تعيين لارحي في شخص مقام
- ٥ - مرقه الاممالات التي تمت و تحقق عن حقبة موقت لمستدعي فعلاً في مده اعطاء اسد التمثيل بالعداات في الامم لا غير المقولة بدون ان توجب التحقيقات المذكورة واقترارات فيما يخص لارب - بقيد به دور تمثيل
- ٦ - تصحيح السجلات والخصائص ككاف من النوع الذي وكافا ثابتين بقيود سجلات التمثيل و شرط ان لا يكون في قضية اسرع
- ٧ - الاحتجاج مع المحاسن البدية في السجل التي لا يريد ساكنوها من عشرة آلاف من تأييد الجمعية البدية لاجل قرار حسنة وموزونات البدييات والرسوم الجديدة وزيادة الرسوم القديمة واداء الرأى في قوائم هبات والوساات المعطاة لتواحي وفي بيع امول لتواحي
- ٨ - بدء الرأى في قول الكفالات التي تقدمها محاسبو الدولة والبلدية ويستخدموها من قبل السلطات المسؤولة
- ٩ - تحديد اسعار الكحول المحممة لأجل فرض ضريبة عليها
- ١٠ - اعطاء شهادة نصعه وحاله الار من والايتم الذين يطعون مرتبات تقاعد
- ١١ - اعطاء شهادات بقر الحان
- ١٢ - توزيع ضرائب لتوزيع بين فئات حكومات المحمية ما لم يكن هنالك جانب نظامية خاصة للقيام بهذا الامر
- ١٣ - تعيين اللجان لكافة التحقيق عن شكايات المسكفين من توزيع الاعشاو المقترح من قبل مجالس شيوخ وعن التخصيص الذي يطلبه مشكوز واللجان المسكفة مباشرة هذا التوزيع اذا لم يكن هنالك موردعون ذوو صلاحية

الصلاحيات القضائية

- ١ - التحقيق في الصعوبات التي تنشأ بتوزيع لأعضاء في قري
- ٢ - التحقيق عن شكايات لعضوة رؤساء "المدن" التي لا يرد سكانها من عشرة آلاف من متني كانت اقوى بين أربعة لافس على وجه آخر
- ٣ - التحقيق عن شكايات لعضوة مدراء قري
- ٤ - إبداء الرأي في المقررات التي تصدرها مجالس محليات (الأمول غير المنقولة) سواء في مخالفات تلك المقررات الأحكام النظامية وفي تقدير
- ٥ - النظر في الدرجة الأولى في الاعتراضات على نتائج المدين
- ٦ - النظر في الدرجة الأولى في الاعتراضات على معاملات مجلس الجباية ومحاسن الشرح مع دفع وتعد الشرائع (المحسنة) وعضوات معمولها في المواد الآتية يابها ومع الاحتياط بالشرائع والأردن ودرجات معمولها الآن الخاصة بإدارة أملاك الدولة من صلاحيات مجلس إدارة لاولية محدد على وجه لآتي :

الصلاحيات الإدارية

- ١ - صلاحيات مجلس إدارة نفسه، فيما يخص نفسه، مركز (تستأف فديارات مجلس إدارة اللواء الذي لجميع هذه صلاحيات مجلس الشورى)

الصلاحيات القضائية

- ١ - ذات صلاحيات مجلس إدارة نفسه، فيما يخص في قضاء المركز وفي هذه الحالة يقوم المجلس بهذه التحقيق لاولية مخصوص عليها في إدارة رة مشرعه (تستأف

قرارات مجلس ادارة اللواء الذي يجمع هذه الصفة الى مجلس الشورى)

٢- يجتمع مجلس اللواء بصفة مجلس استثنائي للسطر في المقررات اقصائية للمجالس

ادارة الاقصية المتحدة بالدرجة الاولى

٣- ينظر في الدرجة الاولى بعد تحقيقات مجلس دارة الاقصية في معاملات

توزيع الاعشار في القرى

٤- ينظر في الدرجة الاولى بعد تحقيقات مجلس دارة الاقصية في الاعتراض

على مقررات الاستلاك المنفعة العامة صادرة من البلديات لمدينة لا يزيد عدد

سكانها عن عشرة آلاف نفس متى كانت امرين لمرجة لانتص على وجه آخر

٥- ينظر بالدرجة الاولى وبعد تحقيقات مجلس دارة الاقصية في لشكايات المتعلقة

بضريبة بدل الطريق

٦- ينظر بالدرجة الاولى في كيفية تقدير الممرات (الاموال غير المقولة)

٧- ينظر بالدرجة الاولى في الاعتراضات على نفس صفة السحب اعطاء المجلس

البلدية واعضاء مجالس ادارة الاقصية

٨- ينظر بالدرجة الاولى في حسب تعويضات عن الاموال مسجلة عن تعويض

اشغال البلديات العامة في مدن لا يزيد سكانها عن عشرة آلاف نفس

٩- ينظر بالدرجة الاولى في الدعاوى المتعلقة باموال مملوكة

١٠- الدعاوى العامة بالدرجة الاولى من قبل البلديات وجميع في مدن لا يزيد

سكانها عن عشرة آلاف نفس حسب مقتضيات وضع مسودات احداث و ادارة

مصالح عامة

١١- ان القرارات صادرة بالدرجة الاحادية من المجالس الادارية يحوز

تميزها الى مجلس الشورى اد كالم فيها حرق للشرع (لقانون) او كان فيها تجاوز
للسلطة

١٧- تبدي مجالس ادارة الاقضية والالوية رءه في كافة القضايا التي تعرضها
عليها سلطة الادارية لاسيا لمسائل برعية او لحدرية او لصحية المتفقة بها وبوسع
لمجلس المذكورة ان يقرر من بعض الاماني على ان يحظر عليها امداء كركة او ابداء
اماني في المسائل السياسية او اطري في الدعاوي الخاصة التي يعود لخطر فيها الى المحاكم
الشرعية و مدنية

١٨- على كل وزير له علاقة بالامر ان يبلغ طريق السلسل رؤساء مجالس لادارة
المحكمة كيفية تطبيق الشرع والاعطه في تصحيح نائده فعلا لاذاعتها في جريدة الدولة
لرسمه والتي من شأن احكامها ان يوسع او يحدد او يعدل صلاحيت المجلس المذكورة

وعلى وزير الداخلية ان ينظم خلال ثلاثة اشهر اي نمي مداولات نشر هذا القرار
نظاما يرض بالقرار المذكور ويتضمن تحديد مصادره جميع لاوراق و تقارير واجراءه
الحقيق و امد كركة والاتحاد وغير ذلك من المعاملات البرعية امدئة لسير العمل
المجلس الاداري كما ان يضمن تحديد معاملات و اهل الحائنة للاستيف والاعتراض

١٩- على وزير الداخلية ان يمدو باع في ثلاثين يوما على الاقل من الترخيص المعين في
المرحلة الاولى مجالس الادارة للمخمة حيات سمها حسب مطلق همد اقرار كافة
الفاصيل اللازمة لسطر فو شم الترخيص المصدرة من الادارة و قد اذبح التصويت
وتواريخ المعاملات المخمة و تاريخ و اقراره من هذه المرحلة لافلحة لاسداف
المذكورة في المادة الرابعة عشرة (الصلاحيات الادارية) تدرج شبه

ان مذاكرات المجالس الادارية التي تكون ثمانية فدرت مهية يقضي ان يكون

مبنية على اسباب ولا تصح قاطبة التطبيق الا بعد ان يصادق المندوب الاماون عليها بناء
على الاوراق التي يقدمها رئيس مجلس اليه

٢٠ - تلغى كافة الاحكام لمغايرة لهذا القرار

٢١ - ان وزيري الداخلية والمالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار

دمشق في ١٦ نيسان ١٩٢٦

يبر ايب



تعديل نظام المجالس الادارية

قرار رقم ٦٢٢

الف رئيس دولة سوريا

بناء على القرار تاريخ ٥ كانون اول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠ القاضي بتأسيس دولة سوريا
وبناء على القرار المؤرخ في ٢٦ نيسان ١٩٢٦ ورقم ٢٥٩ القاضي بتعيينه رئيساً لدولة سوريا
ولأنظر لما تضمنته الفقرتان (هـ) و (و) من المادة ١٤ من قرار ٢٢٥ الصادر عن
رئاسة الدولة في ١٦ نيسان ١٩٢٦ من المصوص المبينة لأحكام القرارات رقم ١٨٦ و ١٨٧
بشأن الاستعاضة عن المجالس الادارية المحلية بعد ان اقتداء المادة فيما يتعلق بمراقبة الاعمال
العقارية

وتحاشياً مما قد يتبعه هذا البيان من التشويش في لأذهان في تطبق القرارات

المفروء ٣

يقرر

١ - تنفي الفقرتان (هـ) و (و) من مادة (١٤) من القرار ٢٢٥ الصادر عن رئاسة

الدولة في ١٦ نيسان ١٩٢٦

٢ - يبلغ هذا القرار عب تصديقه أن له علاقة بتعيين الحكام

دمشق في ٣٠ كانون اول ١٩٢٦ احمد تقي

شوهه وصدق تحت رقم ١٠٥٥ وتاريخ ٣٠ كانون اول ١٩٢٦

بلا أمر المدبب معاون

روبير

قبول عضو ممثل لأملاك الدولة في مجلس الإدارة

قرار رقم ٤٢٧٠

ان وردت المالية المكاف بتسيير من ورائه اذاعة بموجب القرار رقم ١٠ سوريا

٩٣٢ تاريخ ٤ مايس ٩٣٢

وعلى قرار تأسيس الدولة السورية تاريخ ٥ كانون اول ٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى القرار ١٩٣١ رقم ٢ تاريخ ١٩ تشرين ثاني ٩٣١ في لفقرة الثالثة من مدته ثمانية

وعلى القانون العثماني تاريخ ١٣ آذار ١٣٢٩

وعلى القرار تاريخ ٢٠ نيسان ٩٢٦ ورقم ٢٢٥

ولما كانت دائرة املاك الدولة حتى سنة ١٩٢٥ مرتبطة بدائرة المالية وكانت لهذا

السبب ممثلة في المجالس الادارية عن مختلف الدوائر شخص ممثل دائرة المالية وهو

عصو طيمى في هذه المنداس (المواد ٦٢ و٦٣ و٦٤) من القانون المؤرخ ١٣ آذار ١٣٢٩ (

والنظر الى حرمان دائرة املاك الدولة عن تمثيلها في المجالس الادارية بعد انعكاسها عن

دائرة المالية على اثر تأسيس مديرية املاك الدولة وعلى اقتراح المدير العام للمصالح

المقاربة وملاك الدولة

يقرر

١- اعتدراً من تاريخ صدور هذا لقرار يصل لادارة املاك الدولة ممثل في مختلف

المجالس الادارية ويكون عضواً ط، ممثلاً على ما هي عليه اليوم

٢- المتلون ذوو الصلاحية لادارة املاك الدولة في مختلف المجالس لادارية هم

الآتي ذكرهم :

في مجالس القضاء ، ينس مكتب املاك الدولة في مجالس الولاية او الالوية مدير
املاك الدولة و من منحه له

٣ — يبلغ هذا لقرار الى ذوي العلاقة لاصيد احكامه

دمشق ٢٣ محرم الحرام ١٣٥١ و ٢٨ مايس ١٩٣٢

نودق شاميه

شاكر الحسني



بلاغ رقم ٦٣٨٤

ملول عظام الصلح في عضوية مجالس الادارة محل القضاة

لانحنى ان مشكلات عدلية لاحية فصل نص وصائم القضاة في بعض الاقضية
الى حكم صلح وه كان معده نص صيغتين في مجلس دقة الاقضية كان من
البدهي ان نحن حكم صلح نحن وثالث نص في عضوية مجالس الادارة وان
يكون لهم ، بقية لاعضاء من حقوق و وحيات فالرحو دقة ذلك على ان يرم للمعلم
و نصل به وقدر احترام مي

وزير الداخلية

دمشق في ١٠ ايلول ١٩٣٣



تعليمات المجالس الادارية

بلغ رقم ١٤٢٧

لقد اتت المادة التاسعة عشرة من مرسوم رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٢٥ بمجلس الادارية على اعداد تعليمات من قبل وزيره الداخلية تضمن كيفية الحصول على سحب تطبيق وفد حالات اذ لك ظروف القاهرة دون استصدار هذه التعليمات في حجبها وقد وصفت لوردرة تعليمات جديدة ارجو العمل بها والملاءمة الى مدونة ذات علاقة وهي كما يلي:

اولا - توفق مجالس الادارية في الدولة لاسرعة عملها على احكام النظم الآتي:

تنظيم الاضمارات

- ٢ - يمسك في دواوين مجالس الادارة سجلات خاصة بقيد معاملات الواردة والصادرة واسطى قرارات المجلس وتسجيلها.
- ٣ - يقيد لاصدارات عدد وصورته في سجل مخصوص للمعاملات الواردة والصادرة والمتسلسل الارقم والموقع بتوقيع مجالس الادارة الرسمية.
- ٤ - ينبغي ان تتضمن لوائح مقدمة الى المجلس الادارية اسم المستدعي ومهنته ومحل اقامته وموضوع القضية التي له علاقة به من ذكر الاول التي يشتمل المستدعي رتبته ١ ثم توقيع الاستدعاء من مستدعي به ومن مثله ٢ في.
- ٥ - يحصل المجلس الاداري في كل قضية مجموع ١٠٠٠٠٠ ليرة لادراة مقدمة به من اصحاب الاملاوة على انه دامت الحاجة تدعو لفتح بين مدعي والمدعى عليه

وجب على مقدم الاستدعاء ان يقدم نسختين تلغ احدهما بمرور رئيس المجلس للمدعي معه بان موعد رؤية المدعي

٦- بعد ان تتم معاملة التبليغ بحال الاستدعاء من مجلس ليتحدد قراره بشأن

٧- تقدم لوائح الدعوى واحده لفرع من قلم المجلس بشكل المين في المادتين الثالثة والرابعة ويحق للفرعين او لوكلائهما ان يظلموا عليها ضمن دائرة المجلس او ديوانه

٨- تضبط قرارات المجلس بناء على من قبل كاتب المجلس ويوقع الرئيس والاعضاء على دفتر الضبط وبعد ان يفرط عقد جلسة سطر الكتاب مسودات قرارات معللة بالقضايا التي صيغها ويقدم لرئيس المجلس ليوقع مع الاعضاء حتى اذا تم ذلك استنسخت القرارات وحتمت بحكم المجلس الرسمي ووشحت توقيع رئيس المجلس للتدبير ثم تسجل في سجلها الخاص وتوقع من الرئيس والاعضاء معاً

الكشف والتعقيب

٩- للمجلس الاداري ان يقرر من يقفه عهده او يراه على صلب الفريقين او احدهما جراء الكشف في لفظ التي يجره من خلال علمه قبل ان يقرر ما يفهم باجراء الكشف عضو او اكثر من اعضاء المجلس او لغيره الذين يرى المجلس لزوم تعيينهم ولا ينبغي في حال من الاحوال ان يزيد الموفدون الى الكشف اكثر من ثلاثة

١٠- يسمح لكل عضو من اعضاء هيئة كشف احرة بصفة سوريه واصف بصفة سوريه في المركز والبرين ونصف في الملحقات بقرار من المجلس ما عدا وسائط النقل التي يجب تأمينها من قبل اصحاب العلاقة

تدفع هذه النفقات من قبل صاحب الكشف واد كان طلب الكشف صادراً عن المجلس ذاته بدون طلب احد الفريقين فعلى المدعي ان يسلم سلفاً الى كاتب المجلس

ملغ نفقت الكشف بتأمرها له، وصول على ان تستوفي الاجود من المدعى عليه اذا كان غير محق وتعاد للمدعي

١١- - اذا رفض احد اعضاء الكشف قبول المهمة التي يذبه اليها المجلس او تأخر عن تقديم تقرير ردي المدة المقررة به بين سير مدلاله وانه يتردد لتعويض لدى قد يكون استوفاه

١٢- - لحلف المحضر ليس هم يسوان اعضاء مجلس الاداري اثنين من قبل متدب المجلس ويصح ذلك في تقريره الكشف

١٣- - متى كان اعضاء الكشف اكثر من واحد يشترط اعلان معاني موضع الكشف ويطلبون تقريراً واحداً حسب الأصول القانونية ودستور رؤسهم بين كل مهمته مع لائحة التي يسند في محضره ولأجله بين

١٤- - المجلس انه في لائحة محضره الكشف ان يقرر كمال الحق في

١٥- - بعد لمحاسن لادارية وردها كثرية لاعداء كما هو مبين في المادة الثانية عشرة من قراره ٢٢٥ من قسمة الشعب كمال المس وتبلغ القرارات المذكورة، محروقة لادارية، مؤلفة من له علاقة

١٦- - تصح لقرارات معددة من محاسن دالة لافضية مبرمة دالة لم يمتص ملها بموجب استدعاء رسمي الى مجلس دارة او في حاله شهر من تاريخ تلخيصها ان له علاقة بها، على ان يستثنى من ذلك فقط المواد المقررة في نفس الانظمة خاصة

١٧- - تصح المقررات المعددة من محاسن دالة لافضية مبرمة اذا لم يمتص ملها بموجب استدعاء رسمي الى مجلس دارة او في حاله شهر من تاريخ تلخيصها ان له علاقة بها، على ان يستثنى من ذلك المواد المقررة معددة من نفس الانظمة خاصة

١٨- - يبلغ هذا القرار بعد تصديقه ان له علاقة به لتفيد احكامه

وزير الداخلية

دمشق في ١٧ تشرين الاول ١٩٣٣

منع الموظفين من الاشتغال بالسياسة

قرار رقم ٢٤٤٩

ات رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا

بأنه على قرار تأسيها تاريخ ٥ كانون اول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعينه تاريخ ١٢ شط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحية تاريخ ١٥ شط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

ولما كان من الضروري ان يبنى الموظفون بعيدى عن كل حركة او مظاهرة عامة لها صفة سياسية لتكون لا ذرة في رصى لدولة حازمة عادلة بعيدة عن التعير ولما كان من المناسب ان تتوفر لدى لاداره وسائل لحر المواطنين الذين يحر حرون عن الحيات الواجب عليهم اتباعه ويشركون بالامن او بالقلم في مؤتمرات او اجتماعات او نشرات او مظاهرات لها صبغة سياسية وعلى مخرج ورر مدخلية يقرر

١ - يحظر بصورة قطعية على الموظفين والعاملين في احدى الدوائر والمؤسسات العامة الاشتراك بالاسان او بالقلم في مؤتمرات ومظاهرات وجماعات او نشرات (موقعة باسمهم او باسم مستعار) او بأحاديث في الصحف لها صفة سياسية

٢ - يعاقب المخالفون لاحكام هذه المادة بنسبى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القرار رقم ١٣٥ تاريخ ٢٠ كانون اول ١٩٢٦ ود كات العقوبة لا يمكن تطبيقها الا بعد موافقة جهة رادبية ويمكن سحبها خلافا لاحكام لالظمة امتنعه بالموظفين بقرار من رئيس الدولة بعد استشارة مجلس الوزراء ومستشار لادرة لمنسوب اليها الموظف

٣- وزراء لدولة السورية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القرار

دمشق في ٢٧ ربيع الآخر ١٣٤٩ و ٢٠ ايلول ١٩٣٠

التوقيع محمد تاج الدين الحسني

شوهد وزير الداخلية التوقيع محمد جميل الالشي

شوهد المندوب التوقيع : رديبر

شوهد وصدق بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٣٠ تحت رقم ١٦٣٩ / أ

عن المفوض السامي هوينو



قانون المختارين

نسخ ٢٥ من ١٩٣٣

= =

أقر مجلس السني ونشر رئيس الجمهورية قانون

١ يكون شكل قرية مختار واحد بمداوه خمس مرة وعدد ابروم مختير معاوون وتنقسم كل قرية ببلغ عدد موسم من ١٥٠١ الى ٥٠٠٠ الى مصطقين تدار اخدم من قل مختار معاوون وتبقى ادية تحت درة مختار لشيرة وتنقسم كل قرية ببلغ عدد نفوسها من ٥٠٠١ الى ٧٥٠٠ الى ثلاث مناطق ويكون لها مختار موسم وتنقسم كل قرية ببلغ عدد نفوسها من ٧٥٠١ الى ١٠٠٠٠ الى ربع مصاقي ويكون لها ثلاثة مختير معاوون

٢ يجوز للوالي او المتصرف على رعه الاهيين او على المنتضيات الادارية جمع عدة فري صغيره (مررع) لايجوز مجموع عدد سكانها ائقيبين فيها فعلاً ١٥٠٠ نفس تحت سطة مختار واحد بمداوه خمس قرية

٣ في المدن التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠٠ تنقسم الى حيه وفقاً لشكباتها البلدية يدار كل حي فيها ببلغ عدد سكانه من ٢٥٠٠ الى ١٠٠٠٠ من قل مختار واحد بمداوه مجلس الحي وعند الاقتضاء مختير معاوون

يكون لكل حي يبلغ عدد سكانه من ٥٠٠٠ الى ٧٥٠٠ مختار مدون ضمن شروط المصوص عنها في المادة الاولى من هذا القانون ومختاران مديران لكل حي يبلغ عدد سكانه من ٧٥٠٠ الى ١٠٠٠٠

تنقسم لاجياء التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠٠ الى اقسام يبلغ عدد سكان كل منها

٢٥٠٠ على الأقل و ١٠٠٠٠ على الأكثر و كل واحد من هذه الأقسام من قبل مختار
بما لونه مجلس حي وعند الاقصاد مختار من

ان الاحياء التي يقل عدد سكان كل ٢٠ عن ٢٥٠٠ يكونوا جميعها مع حي مختار
بلغ عدد سكانه اكبر من ٢٥٠٠ جميع الاحياء من ٢٠ حتى ٢٥٠٠ مع ٢٥٠٠ او
مع ٢٥٠٠ مع عدد سكان من ٢٥٠٠ الى ١٠٠٠٠

و يجوز تصوره استثنائية ان يكون من لائحة المرفوعة في قبل عدد
سكانها من ٢٥٠٠ واحد ذلك المختار لادارة

اما المدن التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠٠ فيقسم من حيثها بمسبب شكلان
البلدية تقسم تقسماً لاجزاء هي عدد من اجزاء يبلغ عدد سكانها من ٢٥٠٠ الى ١٠٠٠٠
يدير كل منها من قبل مختار مدونه مجلس حي وعند الاقصاد مختار مدونه

٥- يجوز ان يكون في قرى و الاحياء من مسبب سكانها في طوائف مختلفة
مختار مدون من طوائف لائحة على ان يكون في ظروف الاستثنائية ان واحد والى
او انتصرف بعض الاعصار ذلك حتى طوائف في بعض حقولها من حراة
اتدع الطريقة المذكورة في التمهيد

٥- يعمد الى المختار المعاون لتتقن وفقاً لاجزاء او ١٣ و ١٤ شجون لافراد انصاف حيه و
الدين هم من الطوائف في ثلثها و سائر قصبات في هذه المصلحة عامة وهي من صلاحية المختار
٦- يوافق مجلس قريه و حي من الاعضاء منتخبين و أعضاء طبيعيين ويكون عدد
الاعضاء منتخبين اثنين في قرى و يبلغ عدد قسوسها ١٥٠٠ فادون وثلاثة في القرى
في يبلغ عدد سكانها من ١٥٠٠ الى ٤٠٠٠ و رتبة في قرى في يبلغ عدد سكانها
ما في المدن فيكون عدد لائحة من اثنين اثنين في لائحة في يبلغ عدد سكانها
من ٢٥٠٠ فادون وثلاثة في لاجزاء في يبلغ عدد سكانها من ٢٥٠٠ الى ٤٠٠٠ و رتبة

في الاحياء التي يزيد عدد سكانها عن ذلك .

اما الاعضاء الطبيعيون فهم المحم والموتون والاشجار والاشجار والاشجار والاشجار
المثلة في القرية او الحلي عند وجودهم واحد واحد اكثر من اربعة ورشس روجي واحد
لكل طائفة فينتخب الوالي او مستوف و ثمانية حسب لاقصده حدهم عضو في
المجلس كل مرة تجدد فيها هذه الهيئة

٧- تقسم الاحياء وجميع القرى والاشجار في ثلث عدد سكانها عن عدد ويجدد
عدد الخبير ومعدوهم ولا يعضد من ولا يعضد في مجلس القرى والاشجار بقرار من
الوالي او المتصرف بعد التحقيق عن عدد سكانها عن مستوف لادوية ولا يعضد
والمقتضيات المتعلقة بالامن العام

اتفاق المخابر ومعاو نيمهم وعائدتهم

٨- يفتي القاضى او مستوف و الوالي بعد احدى رتي مدرجه لاسنشاري
في القرى التابعة لاجته الخبير و مختار معدوهم من مدقة يي سجن الالاهون وقد لا احكام
المادة ٢٨١ من هذا القانون

اما في اشقاء الخبير قرى مدقة لاملات لدولة فعلاوة عدد كرم فيها عدد حد
رأي رئيس مكتب املاش الدولة مع له هذه قرى ويكون له سشارية
يخلف الخبير والمختار المعوون مع محكمة مدقة الصلح في مر كمر الالوة
او الاقصية حسب لاقصده قبل لالاه مدقة وختامهم

٩- مدة المختار ستة اشهر من ولا يكون له في الاختار بخور تجديد
استخافه واستخافه بعد انتهاء هذه المدة

و اذا شرت وطبقة المختار لسبب من الاسباب قبل له مدته فيبقى من بين المعاوين

والاعضاء والاعضاء الملازمين مختار حسب اكمال لمدة اقامة لائحه

۱۰۔ لایحوز ان یکہ من محتو من۔ یکس حذر علی شروط الآیۃ؛

١- ان يكون اسمه مقيد في اذنيه لاسم الدولة وعضو في نقاب المحققين

٢- لا يكون سم الحماة : فئتين من سم

۳۔ - یكون سا کئی خبر، و احی و ما

۴۔ ان لا یكون مدبورا للآخره بدس مستحق لارہ

٥ ت اعراف القراءة والكتابة

بجوز ہ کون افسوس مباد عد عدم وجود من یقر و یکتب علی ان یکون حائزاً

بقعة الشروط المطلوبة :

۱۱۔ لایجھور ن بکوں میں

١ - لاشخص الموجود في تحت وصاية ، منحور عليهم

ب- خدمات و ماحولیات کی خدمت کی مخصوص

ج - موضوع الدولة و احدات

۱۲ لا محذور شخص و احد نہ بکونہ و چند لا کثر من مطلقہ

١٣ - مرد خمس الادري في نفسه لاحوا محبير عري ومموهم عيب و

بدلاً ويضم حدوداً جديدة على قسما من الحارة ونحو من المقتضين بقرار من

تلك الحاس وده القانون تحصيل الاموال لاميرة من قبل حدة الالة في مقالة عائدات

قدرها خمسة في المئة تدفع لهم من اسفل الميراث المخصصة

اما في مري السائمة لاملات مدونه ههين رئيس مكب لاملات في كل سنة

مسمة اواحده ويزيدها على محققات اسمة نمين دعم حور نحاته ومعاونتهم في القرى المذكورة

لتنمية لقطته على ان تعرض لاجورتي كحدده صورته على مواضع المجلس الاداري

وان يتبع له حساب خاص في دفتر محاسبة الملك المذكور

• في لندن يوجد عدد سكان ٦ من ١٠٠٠٠ عيسويين في يوم الخميس الموافق لاحتارة

قدومه ۱۵ شوال ۱۲۸۳ ک: دو جلد ۱۰۰ ک: ۶۴۰ یستی ۳۰ اشادات

Handwritten: The end of the world

نصرتكم في كل شيء

هؤلاء هم ولا يسمونه من هذه القبيلة شكل حرة تسمى اوييين في الوصل

مقدار لاجرة : سبب استیفاء ۱۰

محکم دلائل سے مزین و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

له و ايں خدمت مديتة حقة و خالصه و متصرفه حسب الإقتضاء

کتابخانه عمومی مسجد جامع کربلا - کربلا - ۱۳۵۱ هجری قمری

احرة من مسوح : شمس . شمس تحت طائلة عقوبات مخصوص

عيسى في شوق ورجاء

[illegible][illegible][illegible]

احبارہ میں سے ایک شخص نے کہا کہ یہ سب کچھ غلط ہے

[illegible]

و بحسب تالی زائر لا بد ...

بمقتضى مرسوم من وزير العدل على رئيس مجلس شورى الحكم شخص لى

یہودی ایہ ہوگا کہ شجر خویب ہندو ۶۷۰ء میں محمد بن عبداللہ

صلاحيات المخاتير

١٦ - المخاتير هم مأمورو لاداره وموكلون في شئ من شئ لا يوجد في بلدية بوصف الضابط تحت مراقبة سبطه على شرط الاختصاص بالاحكام المذكورة ادناه المتعقبة بمجالس القرى او الاحياء ان التعديلات المصوحة لمخاتير الموصوف عليها في هذا القانون وفي النظامات هي صلاحيات ادارية ومراقبة ومعلقة بأراضي الدولة اما كافة وظائف المخاتير فلا تنمى منطقتهم

أ - الوظائف الادارية

المادة ١٧ - يكلف مخاتير لاداره بجميع المعلومات التي تخصهم ومخبروها بجميع حوادث طائفة في جميع ممتلكاتهم على المخاتير ان يحضروا مرة في الشهر على الأقل في مركز اساحبه لمواطنين بها ليعرضوا على مدير حالة ممتلكاتهم ويسجلوه ووقع في حدث فيها ولتليهم لاداره مع بيان رغائب الاهلين عند الاقتضاء

المادة ١٨ - يكلف المخاتير بصورة خاصة بالوظائف لاداره الآتية :

أ - نشر تصاريح واغويين في جميع بيوتهم وتوصية على انه بسلام - لظمت بوهائع لاوتيه وانمرص اشدية واخذ منه وانه في الممكن حصولها في قراهم وبمخاتيرهم في هذه الحالة اتخذ التدابير لتأمينه لاداره مع كل حلاط
ب - في حالات لا يوجد فيها من يملك من ممتلكات على ممتلكاتهم العامة وبطريقه المصلحة خدشية وحفظها وسلامه فيه شري وكافة قصباته المتعلقه بالصاغة البلدية التي تدعى عادة في وظائف رؤساء البلديات

ج - اعلام مأموري نفوس بمحرم وفائت لولادة والزواج والطلاق والوفيات
وقتل المكاب وغيرها الحدثة في مريم وفقاً لاحكام قرر نفوس والبالغ السلطات الادارية
وصول لها حريين الحدود

د - اعطاء الاوراد جمع شهادات و وثائق استوصى عي في الاحكام مربعة
وتصودة خاصة في مسائل تحسين و كساح و برفه الطونة الخ .

هـ - تنقذ حرس لاجرش وحراس لمصولات وتعين اجودهم وتوزيع للمدع
اللازمة على الاهلين مع الاحفاظ بجمع ذلك بمصادقه المدرس او القاضف مين او
المتصرفين او لولاة وذلك وفقاً للاظمة المربعة اما عييين وتوزيع الاجود فيجب ان
يكون بالاتفاق مع محاسن اقرى

و - التحري على الحيوانات المسروقة والاعاء المذبة في الموطفين صاحب شأن
وتوزيع ائتمن الحيوانات المسروقة كما عوميين في ديوان سرقة الحيوانات المؤرخ ١٣٢٩
ز - وضع اعينهم تحت امرة لجان متعددو تحرير لاجل تحديد الارصى ومجري
على اسماء اصحاب الارصى و مقدرات

ح - اعطاء الاوراد لوثائق واشهاد لمضبوط مقدمها مع حب الموانين لي
الدوائر المختصة وتصودة خاصة فيما يتعلق بمعاملات تحديد و تحرير و مساحة و لدوائر
حافني وعطاء - بعد التحقيق وثائق فقر ح و حسن ح و حقوق دائية و وثائق
واجب رطلها بطلب حمل سلاح ج ..

ط - توزيع اوراق مسطر الكتب و - من المظمة شأن لارصى . المقدرات من
في مأموري المدوثر المعديرة و دة . ملاك مدونة و عدا لاجل دائية . ملاك رئيس
مكتب املاك الدولة عن الارصى اي لارث ه و مهمل ررعبت مسدة ثلاث سنوات

توقيع العلم وجبرأت المنظمة به على وقوع طلقات قيسد في دوائر التفتيش متعلقة
بالتصرف بدون سندات تفتيش و علم وجبرأت منظمة سندات اذ كانت التي لا وارث لها
توقع الكشوف المنظمة من قبل مجلس دائمة بشأن تصرف بدون سند تفتيش
و لعقارات التي لا وارث لها

ي - كافة اوصاف لمعطاة لهم بموجب الاحكام المرحية وبصورة خاصة القوانين
والقرارات بشأن التاميم لاسدئي وقرارد رقم ٢٢٥ تاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٦ بشأن تأليف
مجلس الادارية وقرارد رقم ١٨٨٩ تاريخ ٢٠ در ٩٢٨ بشأن لاصحات لادارية والقرارد
رقم ٨٠٣ تاريخ ٣١ كانون الاول ٩٢٨ بشأن حرية المردوعات وقرارد رقم ٢٠٨٤ مادة ٣٥٢
تاريخ ٢١ ايار ٩٣٠ بشأن تقديم بيوت وبيع مدحت ومحصلة في مدير المال الخ....

ب - شوقي لاهين س تشجير و به و مسد
ج - اعطاء المعلومات التي تطلب منها من قبل لاهير و بصورة خاصة لاشخص
لدى يرو و قهرهم

د - بدل حدود لاهين لاهين بصورة واصل ولادهم الى المدرسة
هـ - سهر على مخططه وجره لاهير عدينة و سلام لاصحات لادارية بكل سرفه
او تحريك يقدن به و بكل كثر يكتشف به مجدداً
ص - كافة و صائف مسصوص عيب في نظم مدرست و بصورة خاصة اعطاء المعلومات
الى سرك

ولاً - عن كل حدث يقع في القرية من شأنه ان يؤثر على لامن العام
ثانياً - عن حدود تشجير و حدود عيب للموجودين في القرية والجهات التي
انتهج بها هؤلاء عند معادرتهم بها
يقتضي على مجلس عند وقوع حادث ذي شأن على احد الاهلين وعدم وفاة احد

لشعبه اثناء نقله ان يستدعيه على حسب الدرك طبيباً رسمياً لاجراء الكشف لقانوني
وتتم معاملة المدعى

يقضى على المخاطر صورة - ٤٠ - - عدم المدرك - لتسهيل مهمته

ع - في حال مراعاة خدش في ثمره يقضى على المخاض ان يضع نفسه تحت
امرهم ويسهل لهم وصلة سكانه بمدة خمسة وعشرين يوماً

ب - الوظائف المالية

١٩ - في الامور المالية يكافى محضون صورة خاصة بالوصف لآتي - ٣ :

١ - الاشراف في توزيع مبلغ التوزيع على رعايا ضمن شروط النصوص عليها في
اقرار تاريخ ٣٠ يار ٩٢٨ ورقم ١١٧ والحق في توزيع التوزيع

ب - مساعدة حاة اياه في تخصيص ع - ب - صورة خاصة بحز اموال المكلفين
وفقاً لاحكام قانون الجدية ومرفقه موصفي - مدون في اثناء وتخصيصه في دخولهم المنازل
ج - اعطاء الدوائر لمصلحة كافة المصروفات مقدرة بشان مقدرة كفلاء وصحة
لكمالات وعن حالة المكلفين

د - مساعدة موظفي لاعبه وحده عديده في عياد بوصفهم

ه - تصديق توزيع الاموال موصفي اياه في توزيع التوزيع

و - توزيع على طست - اعطاء قروض مقدمة ان لمصرف الزعمي

ز - وضع حاشيتهم على بيوت المقدمة كل سنة اشهر ان مائة بث ديرواتب لتقاعد

والايتام والارامل .

ج - الوظائف القضائية

- ٢٠ - في الامور القضائية يكلف مختارون بصورة خاصة بالوصف الآتية وهي -
- أ - وظائف صباط الصائفة القسامة ضمن حدود مخصوص عنها في المواد ٨ و١٠ و١١ و١٥ و١٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٥ من قانون اصول المحاكمات الجزائية
- ب - مراقبة ممثلي السلطات القضائية في دخول المدعى و التهربات المصونة رسمياً
- ج - مساعدة موظفي القوى العامة في تنفيذ مذكرات حويف والاحصار وما شاكلها
- د - اسداء المعونة في تسليم مذكرات تدعوه ولحق لاصحابها
- هـ - مراقبة موظفي الاحراء و معونة العامة في دخولهم المدعى للتحري على الاشخاص المطلوبين من قبل اعدلية او وضع الاحياء على الاموال الموقولة المحجوزة بأمر من القضاء
- و - مساعدة موظفي ومباشري محاكمة اشرعية في قيامهم بوظائفهم وتلبية كل طلب يبلغ اليهم بصورة اصولية من قبل محاكم المذكورة

د - الوظائف المتعلقة باملاك الدولة

- ٢١ - في انقري التي تخص املاك الدولة بحكم او قسماً منها يكلف المختارون ما عدا ذلك ، بالوظائف الآتية المتعلقة باملاك الدولة
- أ - اعلام ورئيس مكتب الاملاك بالمحليات مدسكن وفروعها من قبل الاهالي المجاورة على حدود اقرية وتعددت بعض مستحقين على غيرهم ضمن حدود اقرية
- ب - اعلام ورئيس مكتب املاك الدولة بالاضرار التي يوقفها المساجرون وغيرهم

على العقارات (الابنية والاراضي والاشجار والكروم وجميع الري والمصاح والآثار
القديمة ومحاري الاسوار الخ . الموجودة في مملكة

ج - اعلام رئيس مكتب املاك الدولة سرفه واخلاص المحاصيل
د - حل مستجري اتمية على تقديم كل سنة لبيانات اللازمة عن كل نوع من
المزروعات مشان مساحة الاراضي المزروعة ومقدار الدور المستعملة مع تسجيل
البيانات في السجل الخاص

هـ - وضع جدول توزيع النفقات اسوية على مستجري اتمية في حال تطبيق
طريقة التوزيع او التعميم اما في حال تطبيق طريقة التعميم فمراقبة لجنة التعميم
و - تنظيم جدول المبالغ اللازمة لمرادعين كل سنة بقصد توزيع المبلغ الموصوعة
سويًا تحت امرة دائرة املاك الدولة باسم سلفيات الدور

ز - مساعدة الجناة ومأموري الاملاك العيين في اقيام بواجبهم
ح - اعطاء الشهادة المطلوبة من قبل دائرة املاك الدولة بشأن كل استتجار جديد
ط - الاع مستجري اتمية التعميمات والادامر المرسلة من قبل مكتب املاك
الدولة المتعلقة بادارة هذه الاملاك

ي - تطبيق كافة التعليمات لادارية المنطقة باملاك الدولة وامور مالية الصادرة
من ادارة املاك الدولة بشأن ادارة هذه الاملاك

ك - انتقاء (وقافة) مواطنين حاصل مدم مصادقة مأموري املاك الدولة العيين
على ذلك وتعيين احوار هؤلاء الحرس وتوزيعهم على لاهلين مع الاحتياط بتصديق
المواطنين المذكورين على ذلك ايضا

يجب ان يصادق على تعيين هؤلاء الحراس بصودة نهائية من قبل السلطة

الادارية المحلية (المدبر او القائم مقام او المتصرف او الوالي) حسب الاقتضاء وفقاً لظروفها
المرعية

المؤيدات الجزائية للعصائير الادارية المذكورة

٢٢ - في حال مخالفة لاو مر لمطاع من قبل المدبر وفقاً لوظيفة اصطافه المصوص
عليها في المواد السابقة يطعم المختار صطافاً لمخالفة ذلك من طريق المدير او القائم مقام او
المتصرف او الوالي الذي يجب ان يصمم ملاحظته عليه الى حاكم الصلح ذي الاختصاص
ويستهدف انخالف للعقاب بالخراء بقدي من ليرة الى عشرة ايرات سورية والمجلس من يوم
الى سبعة ايام او باحدى هاتين العقوبتين

تأديب المختارين

٢٣ - يستهدف المختارون ومعاونوهم اذا ارتكبوا خطأ اثناء قيامهم بوظائفهم او
بسبب قيامهم بها للعقوبات الادبية فيما عدا التبعات القانونية الممكن اجراؤها بحقهم
الاداري. الموقوف عن العمل لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر. التنحية عن العمل
يفرض مخز. ان لاوسد من قبل القائم مقام او المتصرف بحسب العائدية اما تنحية
عن العمل فلا يمكن فرضها الا من قبل المتصرف

٢٤ - فيما عدا الاحكام الجزائية لعائدة الحق العام يمكن للمتصرفين والقائم مقامين
مراجعة لياقة لاجراء التبعات بحق المختارين ومعاونيهم بشأن المخالفات التي يرتكبونها
اثناء قيامهم بوظائفهم او بسبب قيامهم بها وان لم يكن ثمة اداء شخصي آخر من المتضرر
٢٥ - يمكن للمتصرف علاوة على تدبير الادبية المصوص عليها في المادة ٢٣

ان يقبل المختارين ومعاونيهم من وظائفهم بأي وقت كان بموجب قرار يتعده لهذا الغرض

اعظام مختلفة

٢٦ يمكن لهذين والمعايير المعادين ان يعموا عن قراهم مدة لا تزيد عن الاسبوع على ان يحجروا مدير لاجية مدته ولا يديروهم بعيد اكثر من اسبوع الا باذن من مدير الناحية

٢٧ - اذا تفتت المختار او المنذر المدون : حصل له مانع من القيام بوظيفته اكثر من اسبوع او اذا حل على الاستبدع بمعد مدير لاجية باوكالة عنه الى احد اعضائه مجلس القرية او الحي ويعلم بالشفاء والمصرف بالامر

مجلس الحي او القرية

٢٨ - بحري تحت اعضائه مجلس قرية او الحي والمعايير المعادين حسبما يكون عددهم بنسبة تطبيق احكام لود ٣١ و ٣٢ و ٣٣ من هذا المدون في حلال شهري تشرين الثاني وكانون الاول بالموعد المذكور بين اكل قرية او حي بالافتراع العام المباشر لكل منطقة وكل طائفة على حدة

ويجب على كل صاحب مقعد في هذا المجلس لاجية ان يستحب قائمة كاملة تحتوي على عدد من الاشخاص ذوي عدد محدد من احوار المدون عند التروم وصنف عدد الاعضاء اصحاب محدهم في المنطقة ليكونوا اعضاء ونسبة ملازمين ومن حصل على الاكثرية نسبة يمان محدد وعدد ذوي الاصوات : جمع من هو اكثر سناً وبعد ان ينتهي محضر والمختار المعادين من لقائمة حسبما ذكر في المادة ٨ من هذا القانون يجب صنف لذي حاد اكثرية الاصوات من الباقيين اعضاء والنصف الآخر اعضاء ملازمين بحري بحسبة لاجية في الواحي والافصية تحت اشراف المدير او

القائم مقام او من يعتمدونه وفي الالوية والولاية تحت اشراف من يعتمدهم المتصرف او الوالي ويساعد المدير والمعتمد عضوا من اعضاء مجلس القرية او الحلي لقدماء يؤخذان بالقرعة من بين الموحودين ولا تصح الانتخابات قطعة الا بعد اقترانها بتصديق القائم مقام او المتصرف او الوالي حسب الاقتضاء ويتألف هذا لقرار للمراجع ذات الصلاحية

٢٩— مدة اعضاء مجلس القرية او الحلي ستون اعتباراً من اول كانون الثاني الذي يلي الانتخاب ودا شغل محل احد منهم لسبب من الاسباب قبل نهاية مدته فيدعى بدلاً منه المعصو لملازم الحائر على الاكثرية لا كمال لمدة الباقية لسهه

٢٠— لا ينتخب لمضوية مجلس القرية او الحلي الا من استكمل الشروط المطلوبة في المادة ١٠ من هذا القانون ون انتخب شخص آخر غير حائر على تلك الشروط او بمصها يبطل الوالي والمتصرف او القائم مقام اتعنه قرار ويؤخذ بدلاً منه من جاء بدرجة الاكثرية بعد

٣١— يمكن ان تمثل كل طائفة دينية في مجلس القرية او الحلي نسبة عدد المنسبين اليها وان تعددت لطوائف في احدى القرى او احد الاحياء يمين المتصرف او الوالي كيفية توزيع المراكز بينها

ومع ذلك اذا اصبح عدد الاعضاء الطبيعيين والمستوفين دين يمثلون طوائف الافليات في مجلس القرية او الحلي اكثر من عدد اعضاء الطائفة الاكثرية راد اعضاء طائفة الاكثرية حتى يصبح عددهم اكثر من اعضاء طوائف الافليات الواحد هذا اذا كان عدد نفوس طائفة الاكثرية يزيد عن مجموع عدد نفوس طوائف الافليات

٣٢— اذا تمت عدة قرى صغيرة (مرارع) تحت سلطه مختار واحد وفقاً للمادة الثانية من هذا القانون يمكن ان تمثل كل من هذه القرى الصغيرة (مرارع) في مجلس

القرية وفي وسع القائم مقام او المتصرف او الوالي ان يعهد الى كل من المحتير والمعاونين الدين يتقنون في القرى او المزارع العبدية عن المركز الذي يقيم به المختار بوظائف المختار كلها او بعضها حسب نفوس كل ضمن قرنه او مردعه

٣٣- لا يمكن لاحد ان يكون عضواً في اكثر من مجلس قرية او حي ولا يمكن ان يكون مختاراً وعضواً في مجلس قرية واحدة او حي واحد الاب والابن والصهر والعم والاشقاء

٣٤- يساعد مجلس اعضاء القرية او الحي في كافة المسائل المتعلقة بتنظيم القرية ورفاهيتها وهم يحددون توزيع النفقات اللازمة لانعام الاعمال ضمن منطقة قريتهم ويقومون معه كافة لشهادات التي تعطى للافراد لتبرز لدى الحاكم بصفتهما من اسباب الثبوت وهم يقومون ايضاً لشهادات المتعلقة بالامور الآتية اذا كان ذلك مطوياً في القوانين الخاصة :

١- بيع الاملاك واتخاذها ومجديدها وهوية صاحب الملك او اصحاب الملك المشتركين
٢- هوية البائع والمشتري وعدم وجود ضغط غير قانوني من قبل احد القرينين
لاصحاب الاراضي الذين ليس لديهم سندات تملك وبكفي توقيع اكثرية اعضاء مجلس القرية او الحي على شهادات مدكورة تكون صحيحة ويختصت اعضاء مجالس القرى او الاحياء باصلاحات المدوحة نهشت لاجتبارية بموجب تقويم والاطمة المرعية

٣٥- يمكن حل مجالس القرى او الاحياء بقرارد من الوالي والمتصرف قبل انتهاء مدتها القانونية وذلك في حال تمنعها عن ايضاً وظائفها واساءتها استعمال هذه الوظائف او تجاوزها صلاحيتها

٣٦- تلقى جميع الاحكام المخالفة لاحكام هذا القانون.

٣٧- بذاع هذا القانون ويسع ان من يرم

دمشق في ٢ ربيع الثاني ١٣٥٢ و ٢٤ نوز ١٩٣٣

محمد علي العابد

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

التوقيع حقي المعظم



قانون النواطير العثمانية

المادة ١ — بحسب حتماً استخدام ناطور لأمين المحافظة على المباني والمرروعات خارج القرى والقصبات

المادة ٢ — يشترط ان يكون لناطقور ماعاً من السن لا اقل من خمس وعشرين سنة ولا اكثر من خمس واربعين ون لا يكون محكوماً عليه بجناية او مجرمة محلة بالناموس والغفة او مشهوراً بسوء الحال والسيرة

المادة ٣ — ان النواطير يشجعهم مجلس الشيوخ في اقري والقصبات ويصادق على انتخابهم بعد التحقيق الذي تجريه حكومة المائتمقيم في القضاء والمنصرف في مركز اللواء والوالي في مركز الولاية

المادة ٤ — ان النواطير يكونون تحت نظرة صايط الجدرمه ويكلفون وظيفة الضاظة الملكية والمدلية بدرجة افراد الجدرمه

المادة ٥ — ان ١٠ يعطاه النواطير من النقود والاعيان على سبيل الاحرة يعين مقداره ويحدده مجلس شيوخ ويوزع على اهالي القرية وذوي العلاقة في القصة على نسبة ثروتهم وتكاليفهم الاميرية ويصادق على دفتر التوزيع مجلس الادارة ويحصل لذل وفقاً لقانون تحصيل الاموال

المادة ٦ — ان اصول اتحاد النواطير وصورة تمثيلهم وعزلهم وشكل البسنتهم واسلحتهم وجسها ونوع وظيفتهم وصلاحياتهم ودرجتهم وصورة توزيع اجورهم منفصل وتوضع تعليمات خاصة ونواطير لخطك والاراضي الخاصة تاعون لهذه الاحكام

المادة ٧ — ناطر الداخلية مأمور باجراء هذا القانون

المادة ٨ — ان هذا قانون يصح مرعي الاجراء ابتداء من تاريخ نشره

في ٢٧ ذي الحجة ١٣٣١ و ١٤ تشرين ثاني ١٣٢٩ ونشر في ١٩ سنة ١٣٢٩

قانون حراس الاسواق

- المادة ١ - ستجد حراس حرسه الاسواق واعمالات في المدن وانقصات امر الزامي
- المادة ٢ - لشرط ان يكون سن الحراس لا يقل من خمس وعشرين سنة ولا اكثر من ستين وان لا يكون محكوماً عليه بحدود و حجة بخلة بالمومن والفق او مشتهراً بسوء الحال والتصرف
- المادة ٣ - صورة تعاقب الحراس وتبين الاجرة التي يعطونها وكيفية توزيعها وجبايتها وادائها يقررها مجلس الادارة المحلي وفقاً للمعرف وتعامل والاحتياح شرط المضادة عليها من مدير الوليس في الامة ومن اكره مأموري الملكية في الخارج ومن يمنع عن اداء اجرة الحارس يجري عليه مجلس الادارة احكام قانون جباية الاموال
- المادة ٤ - يحمل حراس الاسواق واعمالات تحت مظلة لصاغة المحلية وعليهم ان يساعدوها في القيام بوظائف لاصحة الامة والعدلية وعدم مباشرتهم هذه الوظيفة يكون لهم حقوق الوليس وسلاحه

المادة ٥ - يجري حكم هذا القانون تناد من تاريخ نشره

في ١٦ جمادى الاخرى ١٣٣٢ و ٢٩ نيسان ١٣٣٠



رواتب المختارين والحراس ونفقات تعزيل الانهر

والعرامات الادارية

قرار رقم ٣٧٩٦

ان وزير الزراعة والاشغال العامة المولج بالتوقيع عن وزارة الدحية بموجب
القرار ١٩٣١ سوريا رقم ٤ تاريخ ٢١ تشرين ثاني ٩٣١
وعلى القرار تاريخ ٥ كانون اول ٩٢٤ رقم ٢٩٨٠ القاضي بتأسيس دولة سوريا
وعلى القرار ١٩٣١ سوريا رقم ٢ تاريخ ١٩ تاريخ ١٩ تشرين ثاني ٩٣١ في الفقرة الثالثة من
مادته الثانية

وعلى القرار تاريخ ٨ ايلول ٩٣١ رقم ٣٥٠٦ المعلق بتحصيل رواتب المختارين والحراس
وطي المتعضيات الادارية

يقرر

١ — يلغى القرار تاريخ ٨ ايلول ٩٣١ ورقم ٣٥٠٦ المعلق بتحصيل رواتب المختارين والحراس
٢ — تحصل رواتب المختارين والحراس ونفقات تعزيل الانهر والاعانات العرامات
الادارية المائدة للعام الحاضر والسنين الآتية ولقدما لسبق اسافه اما بواسطة حانة خاصة
يضمنهم المتصرفون او قوام المقام بناء على اقتراح المحاسبين واما بواسطة جباه الماية يعينون
حسباً لهذا الشأن وتمطى هؤلاء الحاء جميعاً عائدات قدرها خمسة في الماية من مجموع
المبالغ التي تحصل

٣ — يبلغ هذا القرار لمن له علاقة تنفيذ احكامه

دمشق في ٢٥ رجب سنة ١٣٥٠ و ٥ كانون اول ٩٣١

المستشار المدوب : سولوميك

تحت رقم ١٠٥٥٥

نظام الجنسية السورية

القرار رقم ١٦ م

ان الجرال ساراي المفوض لسامي للجمهورية لافرنسية لدى دول سوريا ولسان
الكثير والطويين وحبل الدروز

١- على المرسوم المؤرخ في ٢٣ تشرين ثاني ١٩٢٠ . وعلى القرار رقم ٢٨٢٥ المكرر
تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ وساء على اقتراح من السر العام يقرر :

١- لتاعي دول سوريا والملاويين وحبل الدروز من حيث الوجهة الخارجية تابعة
واحدة هي (التابعة السورية) ولكل من تاعي الدول المذكورة صفة الوطني في كل
مها ضمن الشروط والاختصاصات السلبية التي يعود للدول المذكورة امر تعيينها .
بعد سوريا :

١- من اشأ من والد سوري

٢- الاشخاص الذين ولدوا في اراضي دول سوريا والملاويين وحبل الدروز ولم
يحق لهم ساعة ولادتهم ان يكتسبوا طريق صلة ابوة تابعة اخنية

٣- الاشخاص الذين ولدوا في اراضي دول سوريا والملاويين وحبل الدروز من
والدين مجهولين او من ولدين تاعيتها مجهولة

٢- لولد غير الشرعي الذي نشت صلة ثوته وهو دون سن الرشد ينتظم بالتابعة
السورية اذا ثبت ان احد والديه الدين نشت صلته به هو من التابعة السورية

واذا ثبتت صلة الوالد والوالدة بالولد بمقدور حد أو حكم واحد أخذ حينئذ الولد تابعة والده اذا كان الوالد نفسه سورياً

٣- يتسنى للآتي يتأهم ان يحسب الجنسية السورية به على طلبهم وبعد التحقيق عنهم بقرار من رئيس الدولة اني يعطون فيها عند تقدم طلبهم

١- الاحسي الذي يثبت انه له في اراضي دول سوريا والعوايين وحمل مدور خمس سنوات متوالية

٢- الاجبي المروح من امرأة سورية وثبت انه مقيم في اراضي سوريا والعوايين وحمل لدور سه كاملة بدون انقطاع مدوره به ويجوز الاحسي الذي ادى خدمات مهمة لاحدى دول سوريا والعوايين وحمل مدور سه على طلب منه وبعد التحقيق عنه ان يتجنس بالجنسية السورية بقرار من رئيس تلك الدولة يتضمن الاسباب الكافية لقبول هذا الطلب

٤- الامراة المتزوجة من احسي اكتسب الجنسية السورية والاولاد المولودين له من الاحسي المكتسب هذه الجنسية وسعهم اذ حصلوا ان يحصلوا على كنية السورية بدون ان يطبق عليهم شرط الإقامة بمقتضى القرار الذي منح الروح والولد والوالدة تابعة السورية او بمقتضى قرار خاص

وتصبح سوريين الاولاد المولودين من والد او ولده لا يرالا في قيد الحياة وتجنسا بالجنسية السورية ما لم يسألوا او تلك الاولاد في اسنه التي سبي لوعهم سن ارشد عن تلك المقة

٥- المرأة الاحسه التي تتزوج من سورى تصبح سورية

٦- المرأة السورية التي تتزوج من احسي عقت تابعها هدا كان قانون تابعة زوجها يكسبها تابعيته والانظـل سورية

٧ - امرأة التي تفقد تابعيتها السورية لتزوجها من اخني تستطيع بعد اضحاح رواجها متى كانت مقيمة في اراضي سوريا والعلايين وحل الدروز او متى عادت اليها معلية وغيبها في الاقامة فيها ان تحصل ثايبه على جوازها من سوريه ثم من رئيس الدولة التي تقيم في اراضيها او يعود اليها مصرحة بها رغب كفي بها

٨ - عقد الامنية لسورية

١ - لسوري الذي اعتنق دأمة احبته دكان هد لاعتق سمح به مادي بده قرار من رئيس لدولة ي هو من حمله دعاها

٢ - لسوري الذي قل ان تفقد دصقة عامه من قبل احدى الحكومات الاحدية واحتفظ بالرغم من الامر الصادر له من ~~الحكومة~~ دأمة ان يحل عنها في غضون مدة معينة

٩ - رؤبة التراتات في تحصل في صدد سمي من خصاص المحكم الدية دون سواها

تدراير موقفة

١٠ - مع لاحتصاص بحق لاجير امصوص عليه في معاهدة الصلح الموقع عليها في مدينة لوزن دبرج ٢٤ تموز ٩٢٣ عد سوريين لاشخص لولودون في اراضي سوريا والعلايين وحل الدروز من سوريه و دهم ككار مل شربن ثري ٩١٤ حائراً على لتبعية العثمانية

١١ - الاولاد و ساء لزوجا من كاسه ثايبه حمة عملا مادة السادسة والثلاثين من معاهدة لوزن لصيغ لاولون من سوريه و اصرحاً في السه التي تلي باوعهم من ارشدوا لاء لزوجات بعد امدح فقدرو حين س يحسبو

بالجسنة السورية بقرار من رئيس الدولة أي يقيمون فيها إذا كانوا جميعاً مقيمين في
أراضي سوريا والملاويين وجبل لدور

١٢— تلقى جميع الأحكام المفيدة لأحكام هذا القرار

١٣— أن أمين سر عموم ورئيس الدولة السورية وحاكم دولة الملاويين وحاكم دولة
جبل لدور مكلفون كل بمعية بأعداد هذا القرار السدي يعمل به من تاريخ إشره في
الشرة الرسمية لمعوية العليا

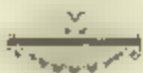
بيروت في ١٩ لك ١٣٥٠

المفوض السامي

ساراي

نظر : الوزير المفوض أمين سر العموم

دي رضى



اكتساب الجنسية السورية

قرار رقم ٢٨٢٥

ان المفاوض السامي للجمهورية لافرنسية في سوريا ولدن - ساء على مرسوم
رئيس الجمهورية الافرنسية بتاريخ ٢٣ تشرين ثاني ١٩٢٠
وعلى معاهدة الصلح الموقعة في لوزان بتاريخ ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ بين فرنسا وبريطانيا
وابطاليا واليابان واليونان ورومانيا من الوجهة الواحدة وتركيب من اوجهه الاخرى ووجهه
خاص قرارات المعاهدة المذكورة رقم ٣٠ و٣٦ و٤٣

وساء على المحاضر المسطرة في باريس في ١ نيسان و٦ آب سنة ١٩٢٤ بالموافقة على المعاهدة
المذكورة من قبل تركيا وبريطانيا واطاليا واليابان وساء على موافقة فرنسا بتاريخ ٣٠
آب ١٩٢٤

فرد ما يلي

١ - لقد ثبتت الجنسية السورية تن" حق لارهاب الاثراك المقيمين في اراضي اتحاد
الدول اسورية بتاريخ ٣٠ آب سنة ١٩٢٤ وسقطت منذ الآن فصلاً مدأعهم الجنسية التركية
٢ ان الاشخاص الذين يتجاوز سنهم ثمانية عشر عاماً والذين سقطت عنهم
الجنسية التركية واكتسبوا عمل" لطق الجنسية اسورية بمقتضى المادة السابعة بحق لهم
نظر ف ستين من تاريخ ٣٠ آب سنة ١٩٢٤ ان يختاروا الجنسية التركية

٣ - ان الاشخاص الذين يتجاوز سنهم ١٨ عاماً والذين سقطت عنهم الجنسية التركية
بمقتضى المادة الاولى وكانوا يحضرون من حيث اصلهم عن اكثرية سكان اراضي اتحاد

الدول السورية بمكسهم - بحجروا في صرف سنتين من تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ حسية حتى الدول التي احتلتها ارض سحت عن ترك تمتص معاهدة الصلح المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ اذا كان كثرة سكان هذه الدولة تمت عن اصل اشخاص لذي يطالب اختيار حسية فان قلت هذه الدولة - تمتح حسية ن مطالب يفتد هذه الحسية السورية

٤ - ان الاشخاص الذين حاربوا هذه الدولة وشاءوا من هذه قرار حسية غير الجسية لانية يجب عليهم طرف ١٢ من تاريخ لاختيار ان يقولوا فامهم الى الدولة التي اختاروها ان الاشخاص المكاتب تمتص احكام المقررة السبعة ان يقولوا فامهم ان خارج اراضي اتحاد دول سورية يمتح لهم - يمتخطو لاملالك غير المقولة التي يملكوها فيها ويتكلمهم ان يحددو مهم مو لهم مقولة من اي نوع كانت بدون ان يدعو ذلك لفرض ضريبة او رسم لانه

٥ - ان رعايا الاراك الذين يتوزر منهم ١٨٠٠٠٠ واسلمهم من اراضي اتحاد دول السورية وكانوا تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ حارج هذه الاراضي وحارج الاراضي التركية يمتح لهم ان يطالبوا الجسية المورد د كانوا موب واسلمهم ن كثرة سكان اتحاد دول السورية ان حق هذا لاختيار تمتص استعماله في خلال سنتين من تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ لدى المعتمدين السياسيين او قسمل حكومة لاورسه متدة وفي لاراضي الخاصة للحكم الافرسي لدى لسلطات لادرية ممين هذا فرص من قبل حكومة الافرسيه فهذا لاختيار بكسب الحسية سور د قلت به حكومة لمتدة

٦ - ان النساء امزوجات بمين حاة زواجهن والاولاد الذين دون ال ١٨ عاماً يتبعون حالة والديهم بكل ما يختص بتطبيق احكام هذا المرد

الوقيع : ويقعد

عاليه في ٢٠ اغسطس ١٩٢٤

كتاب الجنرال ويفاند

طالیه في ١٩ ايلول ٩٢٤ رقم ٥٢١٥

من الجنرال ويفاند عضو مجلس الحرب الاعلى والمفوض السامي للجمهورية الافرنسية في سوريا ولبنان الى حضرة مندوب المفوض السامي لدى حكومتي دمشق وجبل الدروز

اتشرف بأب الفت نظر كم لي القرار رقم ٨٢٥ مكرر في الجمعية السورية الموقع بتاريخ ٣٠ آب ٩٢٤ الاخير هذا التاريخ هو نقطة الانفصال وحدث هدد الحسبة وعلى ذلك فيجدر منذ تاريخ ٣٠ آب الاخير ان تهرق بين الرعايا المتباينين القطين في اراضي سوريا الذين يصبحون سوريين بحسب المادة (١) وبين الاشخاص المدرسين سوريا و صلهم من بلاد تامة للمملكة العثمانية هؤلاء الاحير يفترون عرباء و بالمكن فان اللبنانيين الذين يفتلون سوريا لهم الحق بالاحتفاظ بمجسيتهم اللبنانية بدون ان يضطروا فيما بعد لقتل مسكهم لخارج الحكومات السورية وهذا تدير متبادل بين سوريا ولبنان اذ على دولة لبنان قول السوريين بالشروط عينها ويقصد من هذا التدير السماح للرعايا لسوريين واللبنانيين السكن في ارض احدي الدولتين بدون تفریق

ان الارمن الذين هاحروا من ترك و زلوا الاراضي السورية لايشدون عن قاعدة فهم عثمانيون اتخذوا لهم مسك في الاراضي السورية بتاريخ ٣٠ آب ٩٢٤ ويصبحون سوريين اذا لم يتحدوا في حلال ستين جنبية دولة الحقت بها ارض تركيه و يفتلوا مسكهم الى تلك الدولة في حلال ١٢ شهراً على اتخذهم حسيها وسعين فر ر يدرفيا بعد كيفية اكتساب الجمعية اللبنانية والسورية وققدانها

ويفاند

نظام النفوس

قرار رقم ٣٦٣٣

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا

بسمه على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ و م ٢٩٨٠

وعلى قرار تميمه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ و م ١٨١٢

وعلى قرار صلاحية تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ و م ١٨١٤

وعلى قرار رئيس اتحاد دول سورية تاريخ ١٠ نيسان ١٩٢٣ ماصي نصيب دوائر

النفوس السورية

وعلى القرار الصادر عن رئيس حكومة سورية تاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٦ و م ٢٢٤

تنظيم دوائر النفوس في سورية

وبما انه انصح لدى التجربة وجود بعض التسهيلات في تطبيق احكام قانون النفوس

الحالي ولما كان من الضروري وضع بعض وسائل تحسين كثير منه حتى تحسن سير العمل

الدوائر المذكورة

ولما كانت الحاجة ماسة لتحديد واجبات - وبيان عدد حارهم دوائر النفوس عن

كل عمل يتعلق بها وتحديد طريقة تعداد لبيات المذكورة ومعدات لسجلات امسقة بها

وعلى اقتراح وزير الداخلية

يقرر

الفصل الأول

مأمور نفوس

١- مدير ساحة هو مأمور مدني (احيط لاحول مدنية) ضمن منطقة الساحة
والشعاع في مركز الساحة وتقرى منطقة رئيسية في لادوية ويقوم بهذه الوظيفة
موظف مدرجة مشي على لاول بذول صلاحته مركز لالوية والمجلات التابعة
لها رأساً

ولمأمور نفوس ان يسعى عند الاقتضاء مكان او اكثر من موطن الدولة او
للسديات

٢- ذوى مأمور نفوس و سبب او تم بالاحارة نفود وطائفة في النواحي
ومراكر لافعه الى وكلاء مدني و عمق معين معين حسب لاصول ذوى مراكر
لالوية الى مسيرين او الى موصف معين من فله

٣- لا يستطيع مأمور نفوس (ضابط الاحوال المدنية) بدون ان يستهدف
معلمهم للالقاء بل يسجلوا معاملة نفوس بلون هم في حاشي ام صاحي بلان او شهود
فالواجب في هذه الحالة ان يستدل بالتمتع ذائق الامر بالمدير وعامور نفوس في
اللوام (ضابط الاحوال المدنية) ذائق بالتمتع بالتمتع ذائق كان متمتعاً عامور نفوس
لواء (ضابط لاحول مدنية)

٤- تعتبر صلاحة مأموري نفوس (ضابط لاحوال مدنية) في مناطقهم ولا
يستطيعون ان يكونوا خارجها بل على ان لهم حق التثبت من الوقوعات التي
تجري في مناطقهم و سلام معاملاتهم كالمحل فائمة الاشخاص ذوى العلاقة او
كانت حسنة

الفصل الثاني

سجلات النفوس

٥ - يمسك في كل مطقة سجل خاص للسجل للسوريين وآخر للاحانب كل على حدة تدور فيه كل معاملة من معاملات لولادة والرواح والوفاة وتدور معاملات الطلاق في سجلات وقوعات الزواج

٦ - يذكر في هذه السجلات في اول صحيفة وآخر صحيفة من السجل عدد الصفحات ويصدق على كل صحيفة منها بما تمقام اذا كان الامر متعلقاً بالتواحي والمتصرف في الاحوال الاخرى . وينظم منها سجلان تكون احدهما الاصلية وبوقع في ذيل كل صك مدون فيها مأمور النفوس والاشخاص الذين اشتركوا في العمل والاخرى بوقعا المأمور وحده منها مطبوعة المعاملة للاصل — وتدور المعاملات بحيث لا يترك باض بين السطود او يضاف حشو اليها . واشطب واسارة الاحالة بحيث ان يصدق عليها وبوقعا كما يصدق وبوقع الصك نفسه ولا يجوز حصار السجلات بوضع الحروف الاولى منها للدلالة عليها ولا كبره بتواريخ بالارغام ويترك في كل صفحة من الصفحات هامش بقدر نصف الصفحة على لافل تدور الوقوعات المسجلة في تهم الشخص

٧ - تقبل سجلات الوقوعات ويوقف لقبدها من قبل مأمور النفوس في ٣١ كانون الاول من كل سنة بكتابه محضر يدون فيه في ذيل آخر صك مسجل . وتحفظ نسخة من السجلات المزدوجة في خزانة المحفوظات وتودع الاصلية في الشهر التالي للاقبال لدى ديوان المتصرف

وذا حلت نسخة من السجلات المزدوجة يدلف فيما مأمور النفوس المختص

بإدخالها في الحال مستعيناً بالسكينة السليمة بمقتضى الشروط لمصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦

٨- لكي تسهل المراجعة يوضع فهرس بعنوين الوقوعات المدونة لكل سجل من السجلات ويسك أيضاً جدول يذكر فيه جميع وقائع الارتباطات والانفكاكات التي تحدث بين القرى والواحي، وتواريخ الحقيقة للارتباط او الانفكاك وتوضع هذه الفهارس تحت تصرف الجمهور

٩- لا يجوز لأحد من النفوس بدون ان يتعرض للفرامة ان يسمح بنقل السجلات من مواضعها و تقديمها للمحاكم لاي سبب كان او تسليمها للأفراد وإذا اقتضت الحال في دعاوى التزوير او غيرها لمخصص الدفاتر فيتم ذلك في نفس المكان بواسطة المحكمة التي تنسب لهذا الغرض او القاضي الذي يوكل حصصاً او المستنطق

١٠- كل تخريب او تزوير في السجلات بحول لأطراف ذوي العلاقة حق رفع الدعوى بالمطل والضرر دون ان يمنع ذلك من تطبيق العقوبات المصوص عليها في قانون ابراء وكل معاملة نفوس تحرر على ورقة مترددة وليس في السجل المخصص لهذا الغرض عليها بفرامة بين ال ١٠ وال ٢٥ ليرة سورية وكل ذلك ماعداً العقوبات التأديبية المصوص عليها في القرارات رقم ١٣٥ وتاريخ ٢٠ آذار ١٩٢٦ ورقم ٣٠٩ وتاريخ ٢٠ تموز ١٩٢٨

١١- امين سجلات مسئول مدياً عن كل تخريب يحدث فيها وله الحق في ملاحقة مرتكب الجريمة عند الحاجة ويقاب فيها عند ذلك بالمقومات التأديبية المشار اليها في المادة السابعة

١٢- يجب على وزير الداخلية والمتصرفين والقائمين بامور ان يخصصوا حالة السجلات وقت الايداع المصوص عليه في المادة السابعة المتقدم ذكرها وان يضموا ضمناً موثقاً

وفيما عدا الاستثناءات المخصوص عليها في هذا القرار لا تقل اية حصة خلاف هذه
الصكوك لاثبات وقوعات الولادة والوفاة والطلاق والوفاة

٢٣ - كل معاملة نفوس حرت لشخص سوري في بلاد اجبية وفقاً لاحوال تلك
البلاد تعتبر اذا كانت قنصل ورسادونها في سجلاته ويعني القنصل الموصل اليه بارسال
وثيقة التسجيل الى وزارة الداخلية السورية حيث تحفظ لاعطاء نسخ عنها

٢٤ - كل معاملة نفوس حرت لشخص سوري في بلاد اخية تكون معتمدة
حتى يثبت ترويضها اذا تلتزم وفقاً للقانون الى المصمدين السياسيين او القناصل المكلفين
بالمصالح السورية في البلاد الاخية ويرسل المتمد صوراً عن المعاملات التي تلقها الى
وزارة الداخلية السورية حيث تحفظ وتسلمى سحاً عنها

٢٥ - ترسل السلطات السورية بواسطة المفوضية لملياً معاملات نفوس المتعلقة
بالرعيا الاجانب التي تبلغتها الى الحكومات اي ينسب اليها هؤلاء على ان يكون هذا
الارسل متبادلاً بين الطرفين

٢٦ - اذا لم توجد سجلات النفوس او عدد ضيعها او تلف سجل اساسي وبسخته
كلياً او جزئياً او اذا عدت المعاملة منقصة لنقص في الاصول الاساسية كالسوء عن وضع
توقيع مأمور النفوس مثلاً فيمكن اثبات وقوعات النفوس لدى محكمة بلدية بأمر جميع
الدلائل التي من شأنها اقناع القاضي من شهود وسجلات عائلية ووثائق دينية واظنون
واقوال الناس . وتتمتع نفس الطريقة فيما يتعلق بالسوء عن قيد المعاملات المفردة في
السجلين

واذا ما فقدوا تلف احد لسجلين كله او بعضه فقط او سبى عن التدوين في احدهما
فقط فيعاد تنظيمه على مثال السجة الموحدة بدون تحقيق بناء على حكم تصدره محكمة
الصلح . ويكون الحكم مغنواً من الرسوم

٢٧- الاحكام التي تصدرها المحكمة لاجل ٢٣ في سببها وتصححت وبلغت الخيرية تدون تمامها في سجلات الاسماء وذكروا في سجل سنة في عددها تدوين المعاملات او صححت فيه وذلك في هـ مش في سكر في تاريخ مودنة فيه هذه المعاملات او كان يجب ان تدون فيه

واما في حالة تلف السجل بأكمله ، فقد به ذلك في سجل خاص يكون له نفس القوة التي حكم التصحيح وهو دس للاسرة و

٢٨- في اقرى في لا يقيم فيها ١٠٠٠ رهنوس يمكن تكليف حار و ١٠٠٠ مدرسة احياء او رجال موقع الدوا في مصر طه ١٠٠٠ سنة مع معاملات القوس عن ذوي اعلانه على ان يشوا صوبه ويردو مستند امضوه الكل نوع من المعاملات

الفصل الرابع

معاملات الولادة

٢٩- تبلغ بيانات الولادة الى مأمور سوس في مدقه خلال ٣٠ يوم من تاريخ اولاة وتكون هذه المهلة ١٠ ايام فقط اذا حدثت ولادة في المراكز في هـ مأمور سوس وادامضت المهلة الساعة لذكر ولا يجوز مأمور سوس تدون سوس عمله للائقاء ان يدون وبيع ولادة في سجل لا مقصى حكم مصري يصدر من محكمة البداية في المظفر اتي ولد فيها لمولد مشر من حكم به على هـ مش في ولادة ٣٠ يمكن استصدار هذا حكم في كل ومه يكون منه كعق حـ تصحيح ويقبل الاستئناف ولا يهوى من الرسوم

٣١- لا تستطيع لينة لعمه ان طلب سدر احكام من هـ انواع حـ لا في

الطروف التي يقتضيها النظام الماء وإذا كان الأمر متعلقاً بأشخاص محتاجين . وفي جميع الأحوال الأخرى يترك الاهتمام بطب تصحيح السوء عن قديم معالجات الولادة لي ذوي العلاقة ذاتهم أو لأي شخص آخر يتقرر من هذا السهو على أن للبيان العامة أن تطالب عند الحاجة الحكم بالقرامة

٣٢- يعود واجب الإخبار بالولادة على والد المولود إذا كان موحوداً وقت الولادة أو علم بها وكان موحوداً ضمن المهلة المأونة في الدحية التي حدثت فيها الولادة وإذا كان لوالد عائلاً فيعود الواجب على أسلافه أو أقربائه الذكور بنفسين في نفس الدار التي يسكنها الوالد إذا كانوا موحودين في الناحية

وعلى كل حال الطبيب أو لعللة المذوبة أو لشخص المولد يكون ملزماً بأخبار أمور المولود في المهلة المتقدم ذكرها وعرض هذا الواجب على المختارين بشأن ولادات التي تحدث في مناطقهم إن لم شتوا عدم الصالحا بعلهم على أن الإخبار بامكانهم إعطاء البيان المفروض على الوطيين أو الإلاع من ولادة المولود في المقضية النائية لها في الموعد المحددة إلى مأمور النفوس الذي يدونه حالاً في سجلاته

٣٣- يعاقب على التخلف عن إعطاء بيان القرامة تتراوح بين ١٠ و ٢٥ ليرة سورية وبالحبس من ستة أيام إلى شهرين أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

٣٤- عند مآلة المرأة خارج منزلها فاشخص الذي حصلت ولادة في منزله فقوم بإعطاء البيان وأما الولادات حدثت في المستشفيات والسجون فيقدم بيانها مدير هذه المؤسسات

٣٥- إن الولادات التي تحدث أثناء السياحة في البلاد السورية يجب تقديم بيانها إلى المؤتمن على سجل المكان المقصود في المهلة المحددة أعلاه اعتباراً من يوم الوصول إلى ذلك المكان

وإذا حدثت الولادة أثناء السباحة خارج سودا على الابوين ان يبرز بحسب الشروط المخصوص عليها في الفقرة السابقة او يبلغ ويثبته الولادة لخطئة من قل سلطة للاد التي حدثت فيها هذه الولادة اما الى قنصل ورائسا اذا كانا مسافرين الى الخارج واما الى مأمور نفوس محل اقامتهما اذا كانا مسافرين الى سوديا

ويقوم قنصل او مأمور النفوس بتدوين الولادة في سجله ويرسل الوثيقة الى وزارة الداخلية حيث تحفظ ويعطى نسخات عنها

اما اذا حدثت الولادة أثناء الياح بالبحر فالبيان يقدم حيثنذ الى مأمور الصحة المرافق لموكب الملح مقابل شهادة يسطيها هذا المأمور الى الابوين مقدمي البيان وعلى الوالدين ان يبرز بحسب ذات الشروط المتقدم ذكرها لشهادة الى مأمور نفوس محل اقامتهما وهو يسجل مطوقها حالا ويبعث بالسعة الاصلية الى وزارة الداخلية واذا لم يرافق موكب الملح مأمور صحي وعلى الابوين في حال عودتهما بمقتضى نفس الشروط المتقدم ذكرها ان يقدموا بياناً الى مأمور نفوس المحل الموجود فيه مسكنهما

٣٦- اذا حدثت اولاده ضمن سبعة في البحر فتكون معاملتها ماثلة لمعاملة نظام اللاد التي ترفع لسفينة عليها ذكات السفينة سورية فتم لربان بوظيفة مأمور النفوس وعلى كل حال يحسب على الابوين ان يقدموا لوثيقة المعطاة في السفينة لكي تدون في سجل نفوس محل اقامتهما في مهلة تتراوح حسب الحالة بين ١٠ ايام و ٣٠ يوماً

٣٧- ولادات لسوريين التي تقع في بلاد احيية يقدم بيانها في ظرف عشرة ايام الى المتمد السياسي او القنصل المكلف بحماة مصالح السوريين في المكان الذي حدثت فيه الولادة طبقاً لنص المادة ٢٤ وقد لم يوجد متمد من هذا النوع في مكان الولادة فيقدم بيان الى السلطات الاجبية هناك بالصيغة التي يفرضها قانون البلاد ولكن لوثيقة

٤٧ - بعد ان يطلب من اصحاب الشأن تقديم شهادة طيبة مصطقة من طيب يختارونه بانفسهم تقوم السلطات احتضه عمالة المقدم ويعطى الزوجان فوراً بعد انعام المعاملة وثيقة تتضمن البيانات الآتية وهي :

١ - الاسم والشهرة والصنعة والمذهب وصفة والتاريخ ومحل ولادة ومسكن ومحل إقامة الزوجين

٢ - الاسم والشهرة والصنعة ومسكن الاب والام

٣ - تاريخ ومحل عقد الزواج

٤ - اسم وشهرة وصنعة ومسكن الشهود

٥ - اسم وصفة موقع المقدم

ترسل السلطة التي قامت بعقد الزواج الى مأمور نفوس المكان الذي تم فيه العقد في مهلة تبدأ من ١٠ ايام الى ٣٠ يوماً نسخة عن هذا العقد بمقتضى الحالات المخصوص عنها في المادة ٢٩ المتقدم ذكرها والا فمابق نفاذ تراوح بين ١٠ ليرات الى ٢٥ ليرة سورية وبالحس من ٦ ايام الى شهرين او بأحدى هاتين مقوتين فقط

٤٨ - يجب على الزوجين او احدهما ان يحضرا بعد عقد الزواج في المهلة المخصوص عليها بالمادة السابقة لدى مأمور نفوس المكان الذي جرى فيه العقد مصحوبين بشهادة عقد الزواج لاجل تسجيله

٤٩ - تقدم الى مأمور النفوس شهادة المصوص عليها في المادة ٤٧ اعلاه وصك ولادة كل من الزوجين على ان لا يكون تاريخ ولادة متحراً اكثر من ثلاثة شهور عن تاريخ اترده

واذا كانت المرأة مبروحاً زواجا سابقاً فمهما ان ثبت فسخ هذا الزوج بارار وثقة الطلاق من زوجها السابق او وثيقة وفاته ويطلب عين الاثبات من الزوج ان لم يكن منتسباً

لذهب بحيث تعدد الزوجات وعلى الزوج المسلم الذي يكون عقد زواجاً سابقاً أن يبرز دفتر عائلته لكي يدون فيه قرنه الجديد ود استعمل على أحد الزوجين تقديم صك الولادة فعليه أن يبرز شهادة من حاكم المصلح الموجود فيه مسكه الذي يكون اثبت له عدم مقدرة

٥٠ - بعد انقضاء مهلة المنصوص عليها اعلاه لا يستطيع مأمور النفوس ان يسجل عقد الزواج الى بعد صدور حكم من محكمة بدنية السكان الذي عقده الزوج. ولا يفي هذا الحكم من معات محكمة وبما في الزمان اذا لم يحضرا امام المحكمة بالمرامة من ١٠ الى ٢٥ ايام سورية والمجلس من ٦ ايام الى شهرين وواحد من العفوئين فقط ولا يسري حكم الزواج في هذه الحالة على الغير الا من تاريخ تسجيل الحكم

٥١ - يجب ان يحوي صك الزواج الذي يصدر فوراً جميع البيانات المدرجة في شهادة الزواج المنصوص عليها في المادة ٤٧

٥٢ - تدون على هامش صك ولادة كل من الزوجين خلاصة عقد الزواج بحسب الشروط المنصوص عليها في المادة ١٨ اعلاه (تاريخ مكان عقد الزواج وتسجيله واسم وكنية الزوجين كل منهما بالنسبة للآخر

٥٣ - يجوز عقد الزواج في الخارج ما بحسب قانون الملامد واما في الفصيلة الفرنسية طبقاً لقانون الفرنسي وفي كلتا الحالتين بحري مصل وطعمه كما هو مبين في المادتين ٢٤ و ٢٣ وحال وصول صورة لمقتطع ورقة له حليه بدوين البيان المنصوص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة

٥٤ - يسلّم مأمور النفوس الى الزوج مقابل رسم قدره عشرة قروش سورية دفتر عائلته في عدة صفحات يقرر شكله وزير الداخلية ويحتوي هذا الدفتر على اسم وكنية وصفات الزوجين وتاريخ ومحل تقدر وواجهها والسطة التي تمت المبدأ

٥٥ - يخصص هذا الدفتر علاوة على ما تقدم ذكره لتدوين جميع معاملات النفوس
بصفة خاصة التي تتعلق بالخدمة كولدادة ولادادة ووفاء وطلاق وعقد رواج مستحقة
ووفاء لرواح ١٠٠٠ من عام ١٨٠٠ - كل موجز يبدأ على هامش معاملة ولادة
الروح

٥٦ - وإذا ما فقد هذا الدفتر فمضى بروح هامش رسم قدره ٢٥ قرشاً سورياً السبعة شاية
بما تاليها بعد الاطلاع على صورة ١٨٠٠ - نفوس التي كانت مدونة في هذا الدفتر
ولخاصة معاملة ولادة لروح

٥٧ - لا نقل المحكم في تاريخ طلاق يحدث في سوريا ما يمكن
مؤيداً بالكتابة من السلطة المختصة وسبق تدوينه في سجل نفوس المكاتب التي جرى
وه الاطلاق

٥٨ - يجب على روحين ان يقدم في مهلة ١٠ يوم الى ٣٠ يوماً من ثبوت لطلاق
لنفوس لمكان شهادة مدونة مدونة في نفوسهم لروحين وكسبها صدمها ووصفها
ومسكبتها وتاريخ اطلاق واسم وضعه ومقر سلطه في حكمت به وكل مخالفة
يعاقب عليها بالترامة والحبس المخصوص عنده في المادة ٥٠

٥٩ - يجب على السلطة التي ثبت اطلاق ان ترسل صورة عنه في مهلة ١٠ ايام
الى مأمور النفوس والافتقار برمه من ١٠ الى ٢٥ يوم صورة نفوس من ٦ ايام الى
شهرين او احدى هذين النفوس فقط

٦٠ - قبل ان شرع مأمور النفوس في تدوين اطلاق ستخصص مأمور لروح بتحقيق
ما ذكره في كل اطلاق صادر من سلطه في مهلة نفق لروح ود كان الامر
بخلوف ذلك يجب عليه رفض تدوين الا اذا ثبت لروحان انها احتقا مذهباً آخر قبل
وقوع الطلاق بسنة على الامل

٦١ - يشار الى الطلاق تقتضي الشروط المخصوص عليها في المادة ١٨ من الملام في دفتر عائلة الروح وعلى هامش عقد الزواج وصكوك ولادة روحين

الفصل السادس

معاملات الوفاة

٦٢ - ينظم معاملة الوفاة مسأور نفوس المكان الذي حصلت فيه الوفاة سواء على احوار الوالدين او الطبيب الذي شاهد الوفاة او كل شخص لديه معلومات صحيحة ودية عن حالة المتوفي المدنية او اي شخص علم بوفاته ولا يجب ان يحول حنسية المتوفي دون هذا الاختيار

تعرض على الوالدين والطبيب ولاسدة وكل شخص حضر وشاهد عياناً وقوع الوفاة ولم يعط الاحرار في مهلة ١٠ ايام الى ٣٠ يوماً حسماً يكون محل وقوع الوفاة كان في مركز دائرة النفوس ام لا - مرممة وحسن من المصوص عليها في مادة ٣٠ ومضى انقضى هذه المهلة فلا يجوز تنظيم معاملة الوفاة لا بعد صدور حكم بها ولا يسمى هذا الحكم من النفقات القضائية

٦٣ - يجب ان يحتوي بيان الوفاة على :

- ١ - يوم وساعة ومحل الوفاة - وذكر الساعة هي من قبيل المعلومات
- ٢ - اسم وكنية وتاريخ ومحل ولادة ومهنة ومهنة ومسكن للمتوفي
- ٣ - اسم وصيغة ومسكن الاب والام وتاريخ ومحل ولادتهما ذ كان ذلك ممكناً
- ٤ - اسم وصيغة اروجين وتاريخ ومحل اروج ذ كان للمتوفي زملا و متروحاً او مطلقاً

٥ - اسم وصيغة وسن وصيغة ومسكن المحر

محظور على مأمور النفوس (تحت طائلة العقاب بالمرمى من ١٠ إلى ٢٥ ليرة سورية والمجلس من ٦ أيام إلى شهرين أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط) أن يشير إلى أسباب الوفاة ٦٤ - يجب لأجل تنظيم معاملة الوفاة أن يقدم مأمور النفوس شهادة من المختار موقفاً عليها من شاهدين وشهادة طبية إذا كان يوجد طبيب في تلك الناحية منته فيها أن الموت متبع عن عنف

٦٥ - تذكر معاملة الوفاة طبقاً للنشر وط المصوص عليها في المادة ١٨ أعلاه على هامش معاملة الولادة وفي دفتر العائلة د. فنصت الحال

٦٦ - أن الوفات التي تحدث في المستشفيات والمهاجر والسجون وأماكن التوقيف تبلغ بواسطة مديري هذه المؤسسات إلى مأمور نفوس المكان الذي حدث فيه ويحتفظ مديرو أو رؤساء هذه المؤسسات عدداً ذلك تسجل الوفات التي تحدث في المؤسسات المشار إليها مع جميع المعلومات المتعلقة بالحالة المدنية

٦٧ - ينظم المدعي العام أو نائبه حالاً بعد تبعد عقاب بالاعدام محضراً يذكر فيه تبعد العقوبة والمعلومات المصوص علم في المادة ٦٤ وتنظم معاملة الوفاة بمقتضى هذا المحصر وكان بدون د. يش. إلى أسباب وفاة

٦٨ - تطبق أحكام لهدتين ٢٣ و ٢٤ المتقدمة ذكرهما في وفات التي تحدث في الخارج ويرسل لقصل مع صورة معاملة الوفاة بذكره هوية المتوفي التي تسلم إليه - على طلبه ٦٩ - أن الوفات التي تقع أثناء السفر بجرأ يكون حكمها ممثلاً حكم وفات التي تحدث في البلاد التي يحنق عليها علم لسفينة فاذا كانت السفينة سورية قام لرأف بوطبعة مأمور النفوس

٧٠ - إذا غرقت الباحرة بمحمولتها وفقد قسم من الركاب والحادثة أو كاهه فاذا لم يمكن تنظيم معاملة الوفاة المصوص عليها في المادة السابعة يتخذ وزير الداخلية بمذ ثلاثة

شهور من تاريخ عرق الباحرة قراداً فقد السبعة وعرق فلان وفلان من الاشخاص الذين كانوا فيهم او عد ذلك يستطيع الورير او اي شخص ذو علاقة ان يحصل من محكمة دمشق الدبئة على حكم بحصول الوفاة ويسجل الحكم في وزارة الداخلية وترسل صورة عنه الى مأمور نفوس مكان ولادة الشوفي حيث تدون الوفاة على هامش معاملة الولادة والاحكام المضمنة حصول الوفاة تقوم مقام معاملة نفوس ويسري معمولها على المير على ان لهم ان يطعنوا تصحيحها ضمن الكيفية المخصوص عليها في هذا القرار

و١٠٠ وقت لدرج والجود والاشخاص المالكين لتأمين للحيش فينبها قائد الحيش وهو يظم معاملتها ويسجلها حسب الاصول المعتادة ويرسلها الى وزارة الداخلية لتبلغ بمقتضى احكام هذه المادة

٧١ لا يمكن دفن اي شخص بدون رحمة من الطبيب اصحى في المدفن التي يوجد بها دائرة صحة وعد غاب هذا الطبيب او في الاماكن التي لا يوجد فيها طبيب فالرحمة تعطى من قبل مأمور النفوس او لجان بعد ان يتحققا من ان الوفاة غير ناتجة عن عنف

وفي حالة الاشتباه في الوفاة يجب عليهما جمع المعلومات وسظيم ضبط بين فيه حالة الخنة واستمصاص مبرر طبي من احد الاطباء والاع اسلطات القضائية والادارية بالامر

اذا كانت مأمور النفوس هو ذاته الذي يمطي رحمة الدفن وجب عليه ان لا يفعل ذلك قبل تحرير معاملة الوفاة ما ذاكات لرحمة صادرة عن الطبيب او المختار فعليهما ان يرسل صورة عنها في مهلة ١٠ يوم الى ٣٠ يوماً حسب الحالة الى مأمور النفوس في مكان الوفاة والا فيعاقبان بالترامة من ١٠ الى ٢٥ يرة سورية وبالحبس من ستة ايام الى شهرين او بأحدى هاتين العقوبتين فقط

ولا تعطى أية رخصة بالدفن في الاممكة التي يوجد فيها مأمور نفوس الا بعد
تظلم معاملة الوفاة

٧٢ لا يمكن ان يجري الدفن قبل مرور ثلثي ساعات في الصيف وعشر ساعات
في الشتاء على ان يتم الدفن خلال الـ ٢ ساعة ابتداءً من ساعة الوفاة وتستطيع السلطة
المختصة في الحالات المرححة ان ترحص بالدفن دون ان تراعي هذه المهلة
٧٣ - على كل حال اذا حدثت وفاة خارج لجة حيث ممكن المتوفي يجب ان
ترسل صورة معاملة وفاته بأسرع ما يمكن الى مأمور نفوس آخر مكان كان يقطنه المتوفي
ليدونها في سجلاته

الفصل السابع

تصحيح معاملات النفوس

٧٤ - لا يجري اي تصحيح في معاملات النفوس الا بعد ان يصدر حكم به من
محكمة بداية حقوق المنطقة التي نصت في معاملة النفوس والتي تكون استمعت دفاع
المدعي امام الذي لديه ويستطيع رئيس محكمة حقوق ان يكلف حاكم الصلح الاقرب
الى مسكن صاحب المعاملة بان يقوم بالحديث اللازمة واستنطاق الشهود وبحكم المحكمة
في هذه الحال ، على لا ورق على انه يمكنها ان تأمر باجراء تحقيق اضافي

٧٥ - يقدم صلب تصحيح الاحكام الخاصة بمعاملات الولادة والوفاة الى المحكمة
التي تكون اصدرت الحكم بالولادة والوفاة

٧٦ - تكون عدة ضوابط التصحيح من قبل مكتب المصلحة او ممثلهم الشرعيين
او النيابة العامة في الحالات التي تعلق بالنظام عدم او من قبل اي شخص له فائدة بهذا

التصحيح

وطلبات التصحيح والمداحلة في هذه القضايا والاعتراض لا تنفي من العقبات القضائية على أن اجور التصور بلاشدة في قضايا طلب تصحيح السن وما شابهها تستوفى من الاشخاص او من الحرية عدم يحكم بطلان الدعوى لقائمة من الاشخاص او ممثلهم شرعيين و من قبل الادعاء العام

٧٧- تكون احكام تصحيح منه لجميع طرق المراجعة الجنوية المدنية وغير المدنية

٧٨- لا تكون الاحكام او قرارات تصحيح مكوك النفوس في اي وقت كان سارية على من لم يستدعها او يدع اليها ويكرن لها بالعكس قوة القضية المفضية تحم من اشترك في الدعوى

٧٩- تلغ هذه الاحكام او القرارات في الحال الى مأمور نفوس المكان الذي حرت فيه المعاملة وهو يدونها بواربها في السجل ويذكرها بصداً على هامش لمدة المصلحة بمقتضى الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٧ المقدم ذكرها

الفصل الثامن

جباية القرامات

٨٠- ان عقوبات المنصوص عليها في هذه القرارات يحكم بها حاكم اصبح اما مباشرة او على طلب مأمور النفوس او اخبار محر

٨١- اذا اقيمت قضية من قضايا مدالات نفوس لدى محكمة البداية ولحظت هذه المحكمة اثناء رؤية الدعوى بأن احد الخصوم حاكم احكام هذا قرار فتحكم عليه مباشرة بالقرامة المنصوص عليها بالرغم من احكام مدبر مدبر

٨٢- مد عن احكام لحق امام محكمة مأمورو نفوس بموجب الاحكام المنصوص عليها في نظامهم الخاص من كل مخالفة يرتكبونها على ان تجري محاكمة لدى محكمة اخر

التي ترتكب المحاماة ضمن منطقتها ويصدر حكم هذه المحكمة اما بناء على طلب الدانة العامة او الادارة او الاشخاص المصربين

٨٣- على مأمور النفوس الذي يحرم الاطباء او الرؤساء الروحانيون والمختارون والحق بحدوث اولادهم والريجات والوفيات دون ان تكون بطلت صكوكها ضمن المهلة القانونية ان يطلب ان حاكم المصلح اعرض حكمه على المعلق

٨٤- يهدف كل من يخالف احكام هذا القرار بالفرامه من ٥ الى ٢٥ ليرة سورية ان لم يكن منصوص على خلاف ذلك اما في هذا القرار او في قانون الجراء ولا سيما في المواد ١٤٨ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٦٢ من القانون المذكور

الفصل التاسع

احكام موقفة

٨٥- تستمر المحاكم على قبول جميع مسائل الثبوت في معاملات النفوس التي احريت قبل وضع هذا القرار موضع الاحراء ولا سيما تدكير النفوس وصور لسجلات لقدمية

٨٦- يستطيع الاشخاص المتروكون قبل وضع هذا القرار موضع الاحراء ان يحصوا - اذا ما طلبوا - على دفتر العائلة الكمي يدون فيه جميع مبيدات لمصوص عليها في المادتين

٥٥ و ٥٤ المتقدم ذكرهما

٨٧- يستطيع لاشخاص الذين لم يبيدوا في سجلات النفوس او لم يدونوا فيها اية معاملة نفوس تتعلق بهم ان يحضروا ذلك في حال سنة واحدة اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار ويمفون من دفع اقرامات المصوص عليهم في القرار رقم ١٧٦ صادر في اول ايلول ١٩٢٣ و بعد انقضاء هذه المهلة حق سجلات بدمر في المصنفين في لافضية ومأموري

لنفوس في الالوية

- ٨٨ - يلغى القرار رقم ٢٢٤ تاريخ ١٦ نيسان ٩٢٦ واحكام القرار رقم ١٧٦ الصادر في اول يول ٩٢٣ المتعلقة بتدكير النفوس وجميع الاحكام المتعلقة بهذا القرار
- ٨٩ - لا تفرص القرارات المخصوص عنها في هذا القرار الاعلى لمخالفات التي ترتكب بعد ثلاثة شهور من تاريخ تبليغه

الجزء الثاني

تذكيرة الطوية

٩٠ - على كل شخص فذكر من رعايا الدولة السورية ومقيم في ارضها ان يطلب من بلوغه سن اربعة عشرة في حلال عام واحد من تاريخ سريان هذا القرار الى مأمور نفوس محل اقامته اعطاء ورقة هوية وعلى كل ولد من الذكور بلوغ سن الاربعة عشرة ان يقدم مثل هذا الطلب في العام الى

على انه يعني من هذا ان يجب من لديه تذكيرة نفوس لا تحتاج لتعديل صيغتها الحالية

- ٩١ - يجب ان يرفق لطلب التقدم من صاحب علاقة ثلاث صور فوتوغرافية تؤخذ مواجهة والرأس عارية مع شهادة من مختار ذي صلاحية تتضمن :
- ١ - اسم وكنية لصاب وتاريخ ومحل ولادته ومهنته وصفته ومذهبه ومحل اقامته
 - ٢ - اسم وكنية ابويه وسنهما ومهنتهما وجنسيتهما ومحل اقامتهما
 - ٣ - اذا كان معروفاً اسم وكنية وسن الروحنة وجنسيته الاصلية وعند الحاجة اسماء ومحل ولادة اولاده الذين يقل عمرهم عن الاربع عشرة سنة
- ٩٢ - اذا داخل مأمور النفوس الشك يستطيع فل اعطاء تذكيرة الطوية المطلوبة

ان يحيل الطلب مع شهادة المخار الى دائرة الشرطة او الدرك لاجراء التحقيق

٩٣ - لا تسلم تذكره الهوية الا الى صاحب العلاقة شخصياً الذي عليه ان يحصر

نفسه امام مأمور الفوس حتى يتمكن هذا الاخير من اخذ اوصافه

٩٤ - يجب ان تحوي تذكرة الهوية

١ - اسم وكية وتاريخ ومحل ولادة صاحب العلاقة واسمه ومسكنه وصمته

٢ - اوصافه

٣ - رسمه الموثوق في

٩٥ - متصل تذكر الهوية من دفتر ذات ارومة والارومة التي تبقى تقوم مقام

السجل ويمكن اعطاء صور عنها ويحدد هذه التذكر كل خمسة اعوام وكل مرة

يقتضي فيها اجراء تعديل في نصها

٩٦ - يستوفي رسم قدره ١٥ قرشاً سورياً عن اعطائه ورقة الهوية او تحديثها

٩٧ - على كل شخص ان يبرز تذكرة الهوية في جميع المعاملات التي يطلب اثبات

هويته وخصوصاً في معاملات البيع والشراء وانتقال الاموال الموقولة وغير الموقولة

بالمال او بدونه وعند تسميته لاحدى اوطان المدة وتكليفه بمهمة ما واثبات حقوقه في

التقاعد وطلبه جواز سفر وتحوي تذكرة الهوية عملاً خاصاً يصاحبه بحيث يحتم فيه بحتم مكاتب

التصويت عند ما تجري الانتخابات

وتطلب دوائر الدرك والشرطة وامن احكام اصدار تذكرة الهوية في جميع الاحوال

التي تدعو الى التحقيق عن الهوية

٩٨ - يجب على النسيين والمواطنين وهالي حمل الدور المعين في سوريا ان

يتروا تذكره الهوية المخصوص ما في اقطعة دول او حكومات بلادهم الاصلية وهم

ملمون بايراد التذكر يقتضي الشروط المبينة في المادة ٩٨ ان لم يكن لديهم تذكرة هوية

وجب عليهم تحت طائلة العقاب المنصوص عنه في المادة ١٠٠ لآية ان يقدموا في ١٥ يوماً
نمراً على قاضهم في سورة طناً لأجل الحصول على تذكرة هوية ليأمور نفوس محل قضايتهم
وفقاً لما آل المادة ٩٢ معطى لهم هذه التذكرة بحسب الشروط الموصحة في المادتين ٩٣ و ٩٧
ويشار فيها بالخبر الآخر الى صفهم اللسانية او الادارية او العلوية واذا لم يقدموا هذا الطلب
فستطعم لهم مباشرة تذكرة هوية صادرة على طلب السلطات الادارية على ان لا يمنع ذلك تعقيبهم
لدى القضاء

٩٩- يعاقب على كل مخالفة لاحكام عدد قسم بالعمامة من ٥ الى ٢٥ ليرة سورية
وبالحبس من ٦ ايام الى سنة اشهر او بأحدى د بين العقوبتين فقط

القسم الثالث

محل الإقامة

١٠٠- ان محل إقامة الشخص المقيم في راسي الدولة اسورية من حيث ممارسة
حقوقه المدنية هو المكان الذي يوجد فيه مقره الرئيسي

١٠١- ان محل إقامة الموظف العام هو المحل الذي يمارسون فيه وظائفهم

١٠٢- ليس المرأة المتروكة محل إقامة زوجها

١٠٣- يقوم القاصر الذي لم يبلغ سن ١٨ في منزل ولديه او لوصي عليه

١٠٤- الاشخاص المأمون سن رشد ليس يخدمون و يشتغلون عند الغير يكون

محل قاضهم محل إقامة من يستخدمهم اذا كانوا يسكنون معه في منزل واحد

١٠٥- يستطيع الافراد ان يختاروا محل إقامة خاص لبعض المعاملات علاوة على محل

الإقامة العام السابق تعريفه

١٠٦ - يكون تبديل محل الإقامة بتبديل المسكن الحقيقي قصد جعله المقر الرئيسي
١٠٧ - يمكن اثبات القصد بدين خاص الى مأمور نفوس ذلك المسكن الذي يدونه
في تذكرة هوية صاحب العلاقة ومع ذلك فيسقط فعل هذا البيان امام اثبات معاكس
ولا يقبل البيان الا اذا ارفق تذكرة هوية صاحبه واذا لم يقدم بيان خاص وثبت القصد
منوط بالظروف

١٠٨ - وزراء الدولة السورية مكلفون كل فيما يخص به تنفيذ هذا اقرار الذي
يوضع موضع الاجراء منذ نشره في الجريدة الرسمية

دمشق ٣ حمادي الاحرة ١٣٥٠ و ١٥ تشرين الاول ١٩٣١

محمد تاج الدين الحسني

وزير المالية : توفيق شامية

وزير لداخلية : محمد جميل الالشي

وزير لرعاية والحارة : بديع المؤيد

وزير العدلية : شاكر الحسبي

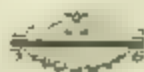
وزير المعارف : محمد كرد علي

وزير الاشغال العامة : بديع المؤيد

و. المستشار المدون : فخير

شوهده وصادق بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٣١ ورقم ٥٢٠

من المفوض السامي : هوللو



تعليمات نظـام النفوس

اللاع رقم ٦٥٧٦

تعليمات وزارية

حكيمية تطبيق قرار النفوس رقم ٣٦٣٣

١٩٣٣

ملاحظة عامة — يلغى القرار رقم ٣٦٣٣ تاريخ ١٥ تشرين الاول ١٩٣١ جميع الاحكام السابقة بهذا الصدد وهو كناية عن قانون عام ولا يجوز لمأموري النفوس الرجوع الى نص سابق الا اذا ذكر ذلك في هذا القانون صراحة. واذا التمس او تمذر عليهم تفسير بعض حكمه وعرض لهم امر غير مخصوص عليه فيه فليهم ان يطلبوا من رؤسائهم تعليمات توضح لهم ذلك وتسهل عليهم فقد حول الى المحاكم حق الفصل في القضايا صعبة

الباب الاول

الفصل الاول — مأمورو النفوس (صراط الاحوال المدنية)

لم يعد مأمورو النفوس ذلك الموظف المعروف سابقاً رتبة كاتب وانما اصبح القاع مقام او مدير هو مأمورو النفوس في الاقضية والنواحي ومأمور خاص في الالوية وفي استطاعة هؤلاء ان يستعينوا لدى الاقتضاء بموظفين لموضوعين تحت امرتهم الا انهم لا يستطيعون في مطلق الظروف والاحوال ان يتدوا بهم احد لتوقيع الصكوك واذا فعلوا ذلك بطلت المعاملة لان حق توقيع السجلات والامور المستخرجة محصور بهم وحدهم وفي حال

عياب احدهم او وجود عذر مانع له يسعي على رئيسه ان يحبر اسلطة الایحایة بذلك حالا
لتعيين احد بدلا منه

الفصل الثاني

سجلات النفوس . ينبغي ان يكون للنفوس ثلاثة سجلات الاول للولادة والثاني
للزواج وقيد احكام الطلاق والثالث للوفاء ويجب ترفيع كل صفحة من صفحات هذه
السجلات وتوقيعها من قبل انقضاء سنة او انقضاء نصف سنة حسب الظروف على ان يدون القائم مقام
او المنصرف في الصفحة الاولى من كل سجل صفاً بين فيه عدد صفحاته وفي حالة عدم
استيفاء هذه المعاملات يعاقب مأمور النفوس بحقوق تأديبية والجراء المنصوص عليه في
المادة ٨٤ من النظام

يمسك من كل سجل من السجلات المذكورة آتفاً نسختان ويجب تطبيق احكام
المادة السادسة من لظلم بعد فير هذا عدد كمر من السجلات ووفقاً لاحكام المادة
الثامنة يمسك في كل منطقة دفتر واحد به فـك وربط القرى لكي يكون ذوو الشأن
مطلعين على لائحة التي تدعى سببهم - روافي سجلاتها عن وقوعات نفوس جرت في
القرية التي فكت عنها وحقت تمر كمر آخر

الفصل الثالث

احكام عامة تتعلق بصكوك النفوس كافة

لا يجوز لمأموري النفوس ان يسجلوا في الوقائع ما منته القوايين وما من نفس تسجله
حما من لياتاب ويحب عليها الاوه بصكوك على صاحب شأن قبل توقيعها واثبات ذلك
في نهاية الصك بهذه الصيغة (وبعد الاونة جرى توقعه من ١٠٠٠٠٠٠٠)

لاحراء التبعات بحق لمسؤولين على ان عتدي القرى مقيدون بالوحد نفسه

ان الاجاب مكفون كالمطيين بقديم بيانات اولاده وحاضمون للعقوبات التي
يخضع لها الوصيون من هذا القبل الا ان لهم ان يستعصوا عن اليان المذكور بتقديم
صورة عن صك اولاده لمطعم من قبل القنصلية وفي هذه الحال يجب تصديق توقيع القنصل
ورجعة الصك الى اللغة العربية من قبل مترجم محلف

يجب ان تتضمن شهادته عذر لمصوص عليها في المادة ٣٩ جميع ما يعني ذكره في
صك اولاده من المعلومات وبشرط ان يجمع مع شهادته يجوز ان يكونا من ارجل
او امضاء (المادة ١٥) بشرط ان لا يقل عمر احداهما عن ٢١ سنة - تحسب الساعات على
الطريقة القرية من الساعة صفر الى ساعة الرابعة والعشرين ولا يجوز قيد استواريج
بالارقام مع انه لا يمكن وضع نموذج واحد لجميع صكوك ولادة لا انه يطلب من مودري
السوس ان يقدّر لا يمكن بالتودع لآتي

صك الولادة : في ساعة الثانية عشرة وندفقه الحسين من اليوم الثامن عشر من
شهر حرير سنة الف وتسماية واحدى وثلاثين ودي محلة الصالحية بدمشق ولد ذكر
سمي قواد من والده قواد واورثه الولد في حصص في يوم الرابع من شهر
كانون ثاني سنة الف وتسماية واربعة مائة سكر مولودة في دمشق في اليوم
الثامن عشر من شهر ثور سنة الف وتسماية وواحد وثلاثين لأمهات المقيمين في حي
الصالحية بدمشق رقم ١٤٧

نظم هذا الصك في يوم الخامس والعشرين من حرير سنة الف وتسماية واحدى
وثلاثين ساعة الثانية عشرة على يد من الوالد المذكور مع شهادته اصوليه موقعة
من نور حامد بخار محلة الصالحية بدمشق والشاهدين مصطفى راضي المراجع بالمرّة عمره

الثاني وثلاثون سنة وحاصر كيس نصراف بدمشق وعمره سبع وعشرون سنة وبعد تلاوة هذا الصك عليه وقعه ممانح محمد عبدود مأثور بحوس بدمشق وبني ذلك التوقيع ا هـ

فاد كان الشخص الذي قدم البيان هو غير الولد بذكر اسمه وكنيته ومحل اقامته ومهنته ا هـ اذا قدم الناس من قبل تختار او معطى المدرسة وفقاً لمدونة ٢٨ يجب ان يذكر ذلك بالصورة الآتية اعلاه

واذا كان الابن عن ولد ولد بعد وفاة والده بذكر تاريخ وفاة الوالد وإذا كان الابن يتعلق بولادة ولد غير حي فلا يجوز لأبوين الحوس ان ينظم صكاً بالولادة بل عليه ان ينظم صكاً بالفاتة بالصورة الآتية :

صك وفاة ولد غير حي : في الساعة السادسة عشرة والدقيقة عشرين في اليوم الرابع عشر من ايار سنة الف وتسعمائة وثلاثين ولد ولد غير حي في قرية طامة من وادته مريم طوس المولودة في دمشق في اليوم السادس عشر من شهر آب سنة الف وتسعمائة وعشرة التي لامه لها وهي قرية يوسف متى المواسود في حصص في اليوم السابع عشر من شهر نيسان سنة الف وتسعمائة وعشرين مائة في طامة وقد نظم هذا البيان في السادس عشر من شهر ايار سنة الف وتسعمائة واحدى وثلاثين في ساعة الثامنة مساءً على افادة روح الامراء لولده الذي بعد تلاوته وقع عنه ممانح محمود عطية مدير ناحية دمر (التوقيع) م

صك ولادة الاولاد غير الشرعيين

بعد ولادة ولد غير شرعي لا يذكر اسم الوالدين الا اذا طلب ذلك بصورة واضحة وفي هذه الحالة يصح لصك كما نصص صكولك ولادة الاولاد الشرعيين غير انه يحذف

كلمة (قريبته) التي توضع بعد اسم الولادة اما د. صريح احد الوالدين باسمه دون الثاني فلا يذكر غير اسمه فقط واذا لم يصرح احد الوالدين باسمه فيعتبر الولد من الاولاد اللغطة على انه سبهه خالة برك ولد عن عاتق والديه ويعطى له الاسم واللقب الذي يستسائه له ويعني عدم ذكر اسم نواد وواحدة او الوالدين معاً ولو طلب ذلك عدم ما يدل بين سمهما على ان الولد ولد عن ذني في الاحوال الآتية :

- ١- اذا كان الوالدان شقيقين فلا يمكن ان يذكر سوى اسم احدهما فقط
- ٢- اذا كانت واحدة متروحة ولم يتسحق عقد زواج وكان الولد الذي وضعت من غير زوج فلا يمكن ذكر اسمها اذ ولدت في حلال زواجها
- ٣- لا يمكن ذكر اسم نواد اذا كان متروحاً وولده ولد من غير امرأته الشرعية الا اذا كانت الولادة قبل الزواج او بعد فسخه

اذا كان الولد لقيطاً نطق احكام قرار المؤرخ ٢٠ آذار ١٩٢٦ ورقم ١٣٧ المتضمن حراسة الولد والمرسلة صوره عنه في طيه
بحسب تنظيم صك الولادة حسب النموذج الآتي يريه :

صك ولادة اللقطة : - في الساعة لثلاث عشرة من اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ ونسماية وواحد وثلاثين قدم ليلى بطون الحوري (عمره يومئذ سنة) المتحررة المقيمة في شارع فرنسي حلب ورقم ٣٧ ولد لي يظهر ان عمرها شهر ونصف شهر تقريباً واقاد انه عمره في اليوم عشر من شهر تشرين الثاني الحادي في ساعة الساعة امام باب داره (بيان عن هشة ولد ونسبه) ح

ولقد دعوت هذا الولد باسم هدى ونسائه بلقب حلي ونسائه في هذا اليوم الى مفوض شرطة المحلة المذكورة ونظمتا بذلك هذا الضبط وبعد تلاوته وقع عليه صاحب البيان معا بحن ٠٠٠ مأمور عموم حلب

إذا كان قد نظم صك ولادة ولد غير شرعي ولم يذكر فيه اسم الوالد والوالدة لعدم وجود طلب خاص وجاء بعد ذلك لولد أو والدة إلى مأمور نفوس عطلًا منه تسجيل هذه المعلومات فعليه أن ينظم ضبطاً يقيده في سجلات ولادة تاريخ استلامه على صورة الآتية .

صك اعتراف ومول : في الساعة الخامسة عشرة من يوم الاثنين من شهر كانون الثاني سنة ألف وتسماية واحد وثلاثين طلب السيد بطون شقر العامل المولود في حماة في اليوم التاسع من شهر نيسان سنة ألف وتسماية واثنين وثلاثين القاطن في شارع فرنسا بحلب رقم ٧ اثبات كون هنري حلي المولود في حلب - ريج ٥٠٠ المنظم صك ولادته من قبل مأمور نفوس هذه المدينة بتاريخ ٥٥٥٥٥٥ هو والده وبعد تلاوة هذا الصك جرى توقيعه من قبل صاحب الشأن معا الخ ٥٥٥٥٥٥

(التوقيع)

ويقضي الاشارة الى ذلك على صك ولادة لولد المذكور إذا كان قد نظم له صك ولادة

الفصل الخامس

صك الزواج

لا يمكن لمحاكم أو السلطات الادارية قبول ثبت الزواج ما لم يدر صك الزواج .
يجب تنظيم صك الزواج وفقاً للموضح الآتي
في اليوم التاسع من شهر ايلول سنة ألف وتسماية واحد وثلاثين طلب السيد جرجس مراد تسجيل صك الزواج الآتي سنة وهو :
في الساعة العادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة من يوم الاثنين من سنة ألف

وتسماية واحدى وثلاثين حضر لدى بصورة علية في كيسة الارشنة الشحصن الاتي
براهما لاجل عقد زواجها وهما الفريق الاول الصانع حرجس مراد من طائفة الروم
الارثودكس المولود في دمشق في يوم الخامس من كانون الثاني سنة الف وتسماية
وحس والقاطن في دمشق شارع البرية رقم ١٨ من والده الزجر حسا مراد ووالدته
سبية من القاطنين في دمشق في شارع الساصي رقم ٤٥ وحميق الثاني المدعوة ككبير
صاوي من طائفة الروم الارثودكس ام يوده في الصاكية تاريخ ٧ نيسان سنة الف
وتسماية وعشر والقاطنة في دمشق اسكندر صاوي الكاتب في الادارة لكرية
بلواء دمشق وبريحت حبيب ابي لاميه في القاطنين في دمشق محلة الصالحية وداث بحضور
الشاهدين يوسف مرابط من اعضاء المجلس البلدي في القاطنين في شارع القراريين بدمشق
ومطورة فسحق ابي لاميه في القاطنة في شارع اعمارة بدمشق وبيا، بذلك قد اعطيت
هذه الشهادة نحن الاب اطول شاهين حوري ابرشية لروم لارثودكس في دمشق

(التوقيع)

حري تسجيل هذا نصك في السنة الحادية عشرة بحضور صاحب الشأن وبعد

تلاوته وقع عليه معا ام ٠٠٠

(التوقيع)

واذا حري الرواح واسطة وكلاء الروحيين تصد الشهادة الدينية وفق للمودح

الاتي بيانه :

في اليوم الواقع في	حضر لدى در	رقم	شارع
المدعو محمد طارق و كبل حوري الحوري	مسلم الذي لاميه له المولود في	و لمقيم	
في	ان فلان وفلانة والفريق الثاني محمود مؤمن و كبل ساطمه مؤمن		
المولودة في	والمقيمة في	ابنة فلان وفلانة	

وصرحا لدنيا ان نودي لودري وفاطمة مؤمن عقد الزواج بينهما وذلك بحضور
(الباقي مثل الصك السابق)

وعلى مأموري النعوس ان سددوا هذه التاذج الى الرؤساء الدينيين في مسقطهم

دفتر العائلة

يجب ان يذكر في دفتر العائلة المربوط بمودج عم في صه سب الزواج وولادة
الاولاد ووفاتهم والطلاق ووفهم حد الروحين او عقد الزوج واحد نكاحاً وبحب الاشارة
الى هذه الوفوعات على صك ولادة رب العائلة

الطريق

لا يمكن ان يعمل اثبات بالطلاق الا اذا تحقق ذلك خطياً من قبل السلطة المختصة
وقيد في سجلات النعوس ويحري ائمة وفقاً للمودج الآتي .

بتاريخ طلب ايما محمد عطوط تسجيل حكم الطلاق الآتي (بقل ها حكم
الطلاق) جرى قسده ذلك في الساعة الحادية عشرة من يوم المذكور بحضور صاحب
الشأن وبعد تلاوته وقعه مما له .

لا يجوز تسجيل طلاق لا اذا تحققته السلطة بدينية اي عقدت الزواج لا يستثنى
من هذه القاعدة الا حالة واحدة وهي عند ما يثبت لروحان ايها اعتقاداً دينا آخر ومر على
هذا الاعتقاد سنة على الاقل قبل طلاق

صك الوفاة

سظم صك الوفاة وفقاً للنموذج الآتي :

في يوم الخامس عشر من شهر آذار سنة ألف وتسعمائة واحد ولاثين في الساعة

السادسة عشرة توفي المدعو محمد صالح في محل مسكنه بقرية مئين او توفي في قرية مئين
المدعو محمد صالح لقيم في دمشق بالسكن رقم ٧ في شارع بغداد المولود في دمشق في
اليوم الثاني من شهر كانون الثاني من سنة الف وثمان مئة وثمانين (و عمره خمسون
سنة) الرابع بن احمد صالح المتوفي وعاطمة عدور ارملة بدون مئة القاطنة بالشام (او
اواه مجهول اسمها من الشخص الذي صرح بالوفاة اعرب او زوج منيرة مرشد او ارملة
منيرة مرشد او مطلق منيرة مرشد او لدى توفت زوجته الاولى منيرة مرشد وطلق زوجته
التيبة مئة مراد وتزوج للمرة الثالثة من بديعة سحر او المتزوج دون ان يعرف
صاحب بيان اسم قريبته او المطلق او الاول ولا يعرف صاحب البيان اسم زوجته وقد
ظلم هذا الصك في اليوم السادس عشر من شهر آذار سنة الف وتسماية واحدى ثلاثين
في الساعة الرابعة عشرة بـ على اعادة اوراق صالح عمره ثمان وعشرون سنة العامل الرابع
ابن المتوفي القاطن في قرية مئين الذي مد ثلاثون وقع هذا الصك بمدا الح
(لتوايح)

يمضي الادب بالمدعى حسب لا يجب من قبل لطبيب لصحي او المختار او مأمور
النفوس واذا اعطي الادب المذكور من قبل مأمور النفوس فيجب عليه تنظيم صك الوفاة
قبل اعطائه الادب اما اذا حدث الوفاة في قرية يوجد فيها مأمور نفوس اي مركز
الناحية او القضاء او في مهابا كال شخص الذي يمضي الادب يجب عليه قبل ذلك ان
يتثبت فيما اذا كانت قد نظم صك الوفاة . لا

الفصل السابع

تصحيح القيود

لا ينسك سجل خاص لوقائع تصحيح القيود فستحل الحكام التصحيح في سجلات

الولادة اذا كانت تتعلق بتصحيح احدى وقائع الولادة وفي سجلات الزواج اذا كانت تتعلق بتصحيح احدى وقائع الزواج الخ...

يجب ان يسجل مصفون الحكم دون بيان لاسباب الموجبة مهما كان نوع الحكم الواحد تسجيله سواء اكان مصححاً او متضمناً بيان الولادة او الزواج او الوفاة فيسجل بالصورة الآتية وهي :

عما انه قد ابلغ اليها في اليوم الحادي عشر من حزيران سنة الف وتسماية وثمانى وعشرين حكم (او قرار) صادر عن محكمة بدايه حص الحقوق (او محكمة الاستئناف) بالشام في اليوم الواحد والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسماية وثمانى وعشرين فقد سجلنا في هذه الصحيفة مضمون الحكم (او القرار) المذكور وعليه فقد قررت المحكمة الخ... حرى تسجيله في يوم ثنى من شهر حزيران سنة الف وتسماية وثمانى وعشرين في الساعة السادسة عشرة من فلما نحن الخ...

الفصل الثامن

تحصيل الغرامات

تعرض اعراءات المتعلقة بمسائل النفوس من قبل حاكم اصلاح على مأمور النفوس ان يحيل اليه جميع المخالفين الذين يحرم ماركاتهم بمخالفة ماي وسيلة كانت

الفصل التاسع

الحكام موفه

على مأموري النفوس ان يدبوا على الاهلين بمجمع وسائل الاداعة التي لديهم انه بعد انقضاء سنة واحدة من تطبيق القانون الجديد لا يجوز تسجيل اي كائن من الصكوك

السابقة دون اصدار حكم نشأه منه من مصلحة الاهلين ان يتقدموا لاتيام هذه المعاملات قبل انتهاء المهلة المضروبة لاسيما انهم معفون من دفع الاموال ويحب على مأموري العوس ان يجتهدوا بنفسهم بصورة خاصة وفعالة لاقناع الخبير والاهلين بان يقدموا باناء العوس بصورة منتظمة ضمن المهلة التقديرية وافهامهم المنفعة التي تعود عليهم في اتمام المعاملات المذكورة والمقومات الصارمة التي يتعرضون لها من اهمالهم ذلك

الباب الثاني

تذكرة الهوية

تلقى تذكرة العوس ويستعاض عنها بتذكرة الهوية وتمطى تذكرة الهوية الى الاشخاص لتعيين للدولة دون سواهم اما الاجاب فطبق بحكم قانون خاص اما الاشخاص لتابعون لنية الدول المشمولة بالاسدب لافرسي هم محبرون بان يحملوا اما تذكرة الهوية المعطاة من قبل حكومتهم و... تذكرة الهوية المعطاة لهم من قبل الحكومة السورية وفي هذه الحالة الاخيرة تذكر بطر الاخر حسية حامل التذكرة

يعتني ان يحفظ ارومات ما كر الهوية بدقة خلال عشر سنوات فهي تقوم مقام اسجلات ويمكن مراجعتها من قبل الادارة في نصب فوائدها بل الطريق وغيرها اما الصور الشمسية الثلاث الواجب رصها لشهادة المحرر فلتصق احدها من قبل المحرر على الشهادة والثانية على تذكرة الهوية والثالثة على لارومة

الباب الثالث

السكن والاقامة

ان معاملة نقل المسكن اختارية ولا يمسك لها سجل خاص فعندما يقدم احد الاشخاص بآناً بذلك الى مأمور القوس يؤثر المأمور الموفا اليه بذلك على تذكرة هوية الشخص المذكور ويحتره الموقوف الذي عطي هذه التذكرة حتى يؤثر بذلك على الارومة

دمشق في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣١



تعديل نظام النفوس

مرسوم استراعى رقم (٦)

ان رئيس الجمهورية السورية

بناء على الدستور المنشور بتاريخ ١٤ مايس ١٩٣٠

وبناء على قرار فضائه المفوض السامي المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ رقم ١٧٦٦
ولما كان توقيع الامتيازات الاحدية لم يحدد لقضايا الامن الصلاحية القضاية التي
كانت لهم ولم يبرع منهم صلاحيتهم الادارية وكانت لسلطة المتدبة منعهم براءة اعترفت
لهم فيها رسمياً بالصلاحية والصفة العامة ولما كان لم يرد في لقرار المؤرخ في ١٥ تشرين الاول
١٩٣١ رقم ٣٦٣٣ المنصن بنظام النفوس ١٥ بشي القضايا من النعت والواجبات المصوص
عليها في المواد ٢٥ و ٤٧ و ٥٧ و ٦١ منه وكان ذلك لا يتفق مع ما يتمتع به لقاض من الصلاحية
والحصانة القضاية

وكان لا بد لتلافي هذا الامر من ادخال بعض تعديلات على القرار المشار اليه

وشاء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء

برسم مايلي

١- تم حذف من المادة ٢٥ من اقرار المؤرخ في ١٥ تشرين الاول ١٩٣١ رقم ٣٦٣٣

الفقرة الآتية: على ان يكون هذا الامر - لمتدلا بين الطرفين

٢- تضاف الى نهاية الفصل الخامس من القرار المذكور مادة جديدة رقم ٦١

مكرر هذا نصها (ان الاحكام المدرجة في هذا الفصل المتعلقة بالزواج الذي يقدمه قاض

الدول اللاحية الموجودون في سوريا وفقاً لقوانينهم الوطنية

اما المرأة السورية التي تزوج من اجنبي لدى احد فاصل لدول اللاحية ولا
تكتسب جنسية زوجها بحكم هذا الزواج لا يمتد زواجها صحيحاً في سوريا لا اذا سجل
صك زواجها بناء على طلبها في سجلات نفوس محل اقامتها فاذ لم يجر هذا تسجيل في
حلال المدة المخصوص عليها في المادة ٤٨ فلا يمكن قيد نصك المذكور بعد ذلك الاقرار
من المحكمة تبعاً للشروط المدرجة في المادة ٥٠

ان احكام هذا الفصل المنسقة بالطلاق لا تشمل املاقات التي تحكم بها المحكمة لبطرة

في القضايا الاجنية

٣- يداع هذا المرسوم ويبلغ الى من يرم

دمشق في ١١ شوال ١٣٥٢ و ٢٦ كانون الاول ١٩٣٣

رئيس الجمهورية السورية

التوقيع : محمد علي العابد

صدر عن رئيس الجمهورية السورية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

التوقيع : حقي العظم



تصديق تعديل نظام النفوس

قرار المفوض السامي رقم ٤٣ - سوريا - ٦

بالمفوض السامي للجمهورية السورية

بناءً على مرسومي رئيس الجمهورية عدد ٢٣ ب ٢ - ١٩٢٠

وفي ١٦ من سنة ١٩٣٣

ولما تولى قرار النفوس السامي ١٧٦٠٠ تاريخ ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ المتخذ

تحت إصك الاستدال

قرر ما يلي

مادة وحيدة - صدق المرسوم التشريعي عدد ٦٥ في ٢٦ كانون الأول سنة

١٩٣٣ من رئيس الجمهورية السورية - من عدد ٣٦٣٣ تاريخ ١٠ تشرين الأول

سنة ١٩٣١ بشأن وثائق الاحوال الشخصية وعندها خويلد ومحمد الاقامة

عروت في ١٧ شباط ١٩٣٤

مدون باسم

لامعة لا عدد

١٣٨ مكررة -

قانون تاريخ ٢٣ مايس ١٩٣٣ يتضمن تعديل ارجل النفوس

عن معاملات نفوس القديعة المصنومة

وصكته جعل محسوس من فرد لثأر راحة

فر محسوس -

ونشر رئيس الجمهورية ما ولب كان

١ - تاريخ على عمل بحكماء ٨٧ من فرد مؤرخ في ١٥ شهر من لاول ٩٣١

رقم ٣٩٣٣ لآخر كانون لاول ١٩٣٣

٢ - يستطيع افراد العشرة ميه سنو في فرد مؤرخ في ٢٦ شهر ١٩٣٨ رقم

١٩٩٠ - يستعمل جميع معاملات نفوسهم خلال سنة واحدة من تاريخ صرف اسلصت

الادوية تحصرهم مد سطلاع رني مصالحه مر فيه لشار

٣ - وزير الادوية مكلف بتسليم حكماء مد سون

دمشق في ٢٩ محرم ١٣٥٢ و ٢٣ مايس ١٩٣٣

رئيس الجمهورية السورية

موقع محمد علي عابد

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس محسوس وزير وزير الادوية

انوقع حي مصر



فصل ادارة النفوس الماركزية

عن متصرفيه دمشق وريفها، ودرره الداحيه

١٣٥٨

مردوم - رقم ١٣٥٨

الى رئيس الجمهوريه السوريه

بناء على الدستور المشرع في ١٤ مارس ١٩٣٠

وساء على قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١٥ - ٩٣٣ رقم ٥٩

وساء على اقتراح وزير الداحيه

يرحمه الله

أ - فصل دائره نفوس عن متصرفيه دمشق وتلحق بداره الداحيه مباشره

وتسمى (الاداره المركزيه للاحصاء والاقتصاد)

٢ - يدع حد مرسوم ١٠٠٠ مع ١٠ من يرم

دمشق في ١٩ - ٩٣٣

رئيس جمهوريه سوريا

محمد علي

صدر عن رئيس الجمهوريه السوريه

رئيس الوزراء ووزير الداحيه

حمي اعظمه

تبديل الاديان بين ابناء الطوائف

غير المسلمة

مرسوم رقم ٢٠٩٢

الف - بيس الجمهورية السورية

بناء على الدستور المنشور بتاريخ ١٤ مارس ١٩٣٠

وبناء على قرار مجلس اوردراء لمؤرخ في ٣ كانون ثاني ١٩٣٤ رقم ٣٠٠ المتعلق بالطريقة

الواحد ابناءها في معاملات تبديل الاديان بين ابناء الطوائف غير المسلمة

وبناء على اقتراح وزير الداخلية يرسم ما يلي :

١- تتم معاملة تبديلا الاديان بين ابناء الطوائف غير المسلمة وفقاً للقاعدة المنعقدة في تبديل المذهب بين ابناء الطوائف المسيحية وذلك بان يقدم الشخص صاحب العلاقة طلباً رسمياً موقعاً منه ومن شهودين من ابناء عمر الواحد منهما عن ٢١ سنة ويرفق هذا الطلب ببيان من رئيس الطائفة الذي يوافق الالحاق بها يتضمن قبوله في هذه الطائفة وبناء على هذه الاوراق يتم تبديل المذهب في سجلات الخوص وفي ما يعطى من دفاتر العائلة وتذاكر الهوية

٢- يذاع هذا المرسوم ويبلغ الى من يرم

دمشق في ٣٠ كانون ثاني ١٩٣٤

محمد علي العابد

صدر عن رئيس الجمهورية السورية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية - حي العظم

اعطاء تذاكر وصور قيود النفوس

الى الفقراء مجاً

مرسوم رقم

الف رئيس الجمهورية السورية

بناء على الدستور المنشور بتاريخ ١٤ مايس ١٩٣٠

ونظراً لما وجد من ان قوعد العدل والاعرف نصبي بالسماح لدوائر وضباط الاحوال المدنية باعطاء صور القيود وبذاكر الهوية ودوائر العائلة محدا الى فقراء الحقيقين الذين يشت فقرهم بصورة رسمية وذلك استمراراً على القاعدة التي كانت تنشى عليها دوائر النفوس قبل صدور قانون النفوس الحالي الذي تضمن احكاماً جديدة لطلب الاعمال المذكور ولما كان اتباع هذه القاعدة فضلاً عما تقدم يسهل مهمة دوائر الاحوال المدنية ويشجع الفقراء على قيد ملائمتهم وعدم كسبها

وبناء على قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ٢١ تشرين الاول ١٩٣٣ رقم ٢٨٠ المتضمن الموافقة على ما تقدم

وساء على اقتراح وزير الداخلية

برسم مايلي :

١- ان يسمح لدوائر وضباط الاحوال المدنية بالاستمرار على اسثناء فقراء الحقيقين

الدين يثبت فقرهم بصورة رسمية من رسوم صور اسود وذا كره هوية ودور العائلة
المصوص عليها في اموس ١٩١ و ٣٠ و ٤٦ و ٥٤ من قانون اموس الحلي
٢- يداع هذا المرسوم وطلع الى من رسم
دمشق في ١٨

رئيس الجمهورية السورية
محمد علي احمد

صدر عن رئيس الجمهورية السورية
رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية
حفي امظم

١٩١٩

قرار المندوب

بشأن حامي حورث المصرية

صورة ترجمة كتاب المندوب رقم سن ل ٢٣٢٧

تاريخ ٢٣ شباط ٩٣٢

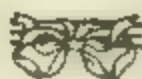
مما علمت كتب معاليكم رقم ١٨٢٠ تاريخ ٢٢ آذار ٩٣٢ بأن استوضحتم عما اذا كانت حورث امعطة من قبل حكومة مصر الى شخص منهم من سورية وعيها عادة (رعية من اصل سوري) تدعى صديقا تابعة لمصرية ولا اشرف بالسلام . يكمه رقم ٤٠٤٤ لاون من ارجو انه المصري رقم ١٩ تاريخ ٢٧ شباط ٩٢٩ بحسب حارس من لذين كانوا تاريخ ٥ تشرين الثاني ٩١٤ حاسبين انهم العادية في مصر واستروا على هذه لافعة حتى تاريخ المرسوم ورد ذكره بانهم اكتسبوا لتابعة المصرية بمل الحق

لا يصح هذه للاحكام (٢٠٥٠) بحق لاشخص مولودين في حدى الاراضي التي سلحت عن تركها بموجب عهدة وذن و لذين ولدو مدهم في حدى لارصى امكورة على ان يكونوا قدموا قبل تاريخ ١٠ آذار ٩٢٩ حيدراً الى الحكومات مدفعه بالسلطة في الاراضي المار ذكرها بشرط ان يكون طالب للاحصاء كورد اممبول وفصاً لقوانين البلاد التي طالب اكتسب حديتها

١٠ اعماليون لذين جعلوا انهم لعادية في مصر امم تاريخ ٥ تشرين الثاني ٩١٤ واستمروا هناك حتى تاريخ ١٠ آذار ٩٢٩ وكان توسعهم ان يطسوا لعادية تاريخ ١٠ آذار ٩٣٠

(مادة ٣) اعتارهم باسم اكتسبو الجنسية المصرية

ومن البديهي ان هذه الاحكام الاحيرة لا يمكن ان تطلق بفطر الحكومة السورية بحق الاشخاص الذين احتاروا الجنسية السورية وفقاً للمادة ٣٤ من عهدة لوزن وحلاصة القول الاشخاص الذين اصلهم من سورية المقيمين في مصر بتاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ والذين احتاروا التاجير السورية قبل ٣٠ آب ١٩٢٦ او الذين قبلت الحكومة السورية بالاختيار لمقدم من قدام بعد الوقت المين لا يمكن اعتدريهم من قبل الحكومة السورية لمشار اليها باسم اكتسبوا الجنسية المصرية بصورة واضحة وفقاً للمادتين ٣١ من المرسوم المار ذكره مهابكات لاشارة الموضوع على الجواز المعطى لهم في مصر وبالعكس فان من كان من قبل هؤلاء الاشخاص ولم يغير جنسية بلاده الاصلية يجب عدم اعتباره سورياً من قبل الحكومة السورية ويمكن للحكومة المشار اليها لاعتراف بالجنسية المصرية المذكورة على جوازه الخ...



تعليمات بشأن حاملي الجوازات المصرية

بدرغ وزارة الداخلية السورية رقم ٨١٣٢

ان بعض الاشخاص الذين كانوا مقترين في مصر عاد الى سوريا يحمل جوازات سفر مصرية وعليها العبارة التالية (رعية من اصل سوري) وعلى اثر عودته طلب من الحكومة السورية قيده في سجلات النفوس وقد ترددت الحكومة في اعادة ما ورد عليها من الطلبات المذكورة لمعرفة ما اذا كان الجواز امصري الآف الذكر يكسب حامله الجنسية المصرية ام لا

ودارت مخاضة يومئذ بين الحكومة وسعادة المدوب بهذا الموضوع فبعت سعادته مكتب يفيد ما يلي :

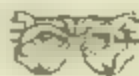
وفقاً للمادة الاولى من المرسوم المصري المؤرخ في ٢٧ شباط سنة ٩٢٩ رقم ١٩ يعتبر العثمانيون الذين حملوا اقامتهم العادية في مصر مده نشرين الثاني ٩١٤ حتى تاريخ نشر المرسوم المذكور انهم اكتسبوا الجنسية المصرية بملحق ونصت المادة لثانيه من المرسوم على ان هذه الاحكام لا تطبق بحق الاشخاص الموبودين في احدى لاراضي المسلغة عن تركيا بموجب عهدة لوزان او الدين ولد والدهم في احدى لاراضي المذكورة شرط ان يكونوا قدموا قبل تاريخ ١٠ آذار ٩٢٩ اختياراً الى الحكومات قاضية السلطة في الاراضي المذكورة وان يكون طلب الاختيار المذكور موافقاً لقوانين الاداريه حسب كتب جنسيتها

نصت المادة الثانية من المرسوم نفسه على ان العثمانيين الذين حملوا اقامتهم العادية في

مصر بعد تاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩١٤ وسُرد على هذه لاف منه حتى ١٠ آب ١٩٢٩ كان
بوسعهم ان يطلبوا حتى ١٠ آذار ١٩٣٠ اسرارهم من مكتبة الحديقة المصرية على ان لا
تطبق احكام هذه المادة في نظر الحكومة المصرية بحق الاشخاص الذين احبوا والجاسوس
السورية وفقاً للمادة ٣٤ من عهدها لو -

وحلاسة القول ان الاشخاص الذين سلمهم من سورية والذين كانوا بتاريخ ٣٠ آب
١٩٢٤ مقيمين في مصر واحترروا الحسنة - سورية حسب لاصول قبل تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٦
والذين قبلت الحكومة السورية طلب الاحبار المقدم منهم بعد الوقت المعين لا يمكن ان
تعتبرهم الحكومة السورية من مكتبة الحديقة المصرية - صورة صحيحة ووداً لهادئين
الاولى والثالثة من المرسوم المصري الآف الذكر مهمات كانت لاشارة لموضوعه على الجوار
المعطى اليهم من مصر وبالعكس فان من كانت مثل هؤلاء الاشخاص ولم يحتر حسنة
بلاده الاصلية وفقاً للاصول لا يمكن للحكومة السورية ان تعتبره سودياً بل يمكنها الاعتراف
بجنسيته المصرية المذكورة في الجوار الذي يحمله

فارجو داءة هذه سلاع على الدورات العلاقة لتطبيقه على طلبات الجنسية في تقدم
من قبل الاشخاص لو رد ذكرهم به شكل دفعه ودية و فوا حترمي
في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٢
وزير الداخلية



قرار عدد ٨ - R L

بشأن بطاقة هوية الاحاب

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بمقتضى مرسومي رئيس الجمهورية الصادرين في ٢٣ تشرين الثاني سنة

١٩٢٠ وفي ٣ يول سنة ١٩٢٦

وسمى على القانون الصادر بتاريخ ٢ آذار ١٩٣١ (١٥ آذار ١٩١٥) وتنظم الموقت

لصادري تاريخ عهده بشأن اقامة الاحاب في راسي لسلطة الامتياز وتحولهم فيها

وسمى على تحرير معش دوائر اشرافه العام

وسمى على اقتراح امين السر العام

قرر ما يأتي

المادة الاولى - يجب على كل احب عمره اكثر من خمس عشرة سنة وعرب في ان

قيم اكثر من ثلاثة اشهر في راسي شرق لشوالة بالانتداب الفرنسي ان يتقدم في

شبه عشرة الايام التي يلي تاريخ وصوله الى دائرة الامن العام وذلك لكي يكتسب دائرة للامن

العام في محل اقامته في اقرب دائرة شرعية يحبه لطلب منها بطاقة هوية

بمقتضى وصلا شهدا لطلب ويكون هذا الوصول بمثابة بطاقة هوية صالحة خلال المدة

الارادة لتنظيم هذه بطاقة

المادة الثانية - يجب على الاحب ان يقدم مع صله ثلاث صور شمسية تمثله مواحدة

ودون وصف من فاس على ٤٠ و ٤٠ سمى بمقتضى لآله تحرير ورقتين (Fiches)

شخصيتين وهذه الياك هي ساله

الاسم والشهرة واسم الامم تاريخ ومحل الولادة وتاريخ ومحل الولادة والمهنة

والجسمية ومركز العائلة واسم وعمر وحسنية الزوج واسم واعمار الاولاد الذين هم دون

١٥ سنة

على الاجنبي ان يثبت تصريحه هذه باوراق رسمية وان يبين مصدرين للتعريف عنه في الاراضي المشمولة بالاستدباب او آخر عنوان له في الخارج

تحفظ احدى هاتين الورقتين الشخصيتين السلطة التي استلمت الطلب وترسل الثانية مع الصور الشخصية الى ادارة الامن العام

المادة الثالثة - تذكر في بطاقة الهوية البيانات الواردة في الورقة الشخصية المودعة فيها في المادة السابقة وتعطي هذه البطاقة دائرة الامن العام

يجب ان تعطل الصورة الشخصية بحتم ماضف في زاويتين من زواياها المادة الرابعة - على الاجنبي دا غير محل اقامته ودراد ان يقيم في مكان آخر اكثر من ١٥ يوماً ان يطلب من ادارة الامن العام او من دائرة الشرطة ان يؤثر على بطاقة هويته في خلال الثمانى والاربعين ساعة التي تلي وصوله الى المسكان المذكور

يذكر هذا لتأشير على ورقة معدة لذلك داخلية في بطاقة الهوية يذكر ايضاً هذا لتأشير في سجلات خصوصية ترسل شهرياً السلطات المكلفة بوضع هذا لتأشير حلاصة من هذه السجلات الى ادارة الامن العام

المادة الخامسة - تقوم بطاقة الهوية مقام لائحة بالاقامة والاحازة بالمرور تكتب الحملة المتعلقة برخصة الاقامة بالخبر الاحمر الكابت على رأس بطاقة الهوية يمكن ان تسحب بطاقة الهوية من اصحابها الذين لا يراعون الانظمة المعمول بها او ليس اصحابها غير حائرين على الصيانات المطلوبة

اذ لم يمتد احبي بطاقة هوية او سحت منه هذه البطاقة ويجب عليه ان يعادد الاراضي المشمولة بالاستدباب التراسوي في مدة عشرة ايام

المادة السادسة — على الملاكين واصحاب الفنادق والمارل ان يطلعوا ادارة الامن العام او دائرة لشرطة في خلال ٢٤ ساعة عن وجود الاجانب الذين يقيمون في املاكهم ومخلاتهم ويكون الامر كذلك فيما يخص اصحاب العرف المروشة العائلية (الباسيون) لمادة السابعة على كل سلطة رخصت بدمن شخص من جنسية اجنية ان تعطي علماً بذلك لمدير الامن العام في بيروت

المادة الثامنة — تجدد بطاقات الهوية كل ثلاث سنوات - بذكر التاريخ الذي جرى فيه تجديدهما على الصورة الشسية والمحر الاحمر كل بطاقة هوية انقضت مدتها تصح ملفاة

لمادة التاسعة — تعطي ارقام الكتاب في المحاكم الابتدائية والاستئنافية علماً لادارة الامن العام عن الاحكام الصادرة بحق الاحاب في خلال الشهر الذي يلي تاريخ صدور الحكم البدائي او الاستئنافي

المادة العاشرة — يمكن ان تعطي نسخة ثانية عن بطاقات الهوية المفقودة ضمن الشكل المصوص عنه في المادة الثانية يذكر اعطاء هذه النسخة لثبة على بطاقة الهوية

المادة الحادية عشرة — بطاقة الهوية اجبرية لجميع الاحاب ما عدا

(١) معتمدي او قاصلي البلاد لاحتبة وعائلاتهم

(٢) والضباط وصف لضباط والحدود القاطنين بحمة في اراضي الشرق المشمولة

بالاستداب لفرنساوي وعائلاتهم

(٣) والمأورين القاطنين بحمة او عمه في هذه الاراضي نفسها وعائلاتهم

المادة الثانية عشرة — اشئت في المعوصة احلياً للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبان (ادارة الامن العام) دائرة تسمى (دائرة مركزية) تضم فيها بطاقات الهوية وترتب فيها اوراق التعميمات المقابلة لبطاقات الهوية هذه

معاملات وفاة وتركات الاجانب

قرار عدد ١٤١ - L.R.

صدر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٣

بشأن تحديد الصلاحيات لمندوبي السلطات الفرنسية ووحدات سلطات

التحقيق عند حصول تركته جديدة في تركته الاجانب حتى في

== ==

ان المندوب السامي للجمهورية الفرنسية

على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني سنة

١٩٣٠ و ١٦ تموز سنة ١٩٣٣

قرر ما يلي

المادة الاولى - عند ما يتوفى حتى في فرنسا - جدي الدول او الحكومات
المشمولة بالاشتراك الفرنسي حاليا - السلطة الادارية محلية في كل دولة والحكومة
علماً بالوفاء للسلطة اقليمية اي يكون تاماً لها سوفي، يعترف بحقوق محددة في هذه
القرارات المتصلة بالمأمين والقنصل وبنات مدبرين وكلاء قنصيين

مادة ثانية - يكون للسلطة اقليمية حقوق مسببة في كل اراضي
المشمولة بالاشتراك وفرنسيها موالا

مادة ثالثة - اذا كان اصعب حقوق في شركة او كان البعض منهم محولين
او غائبين وصغاراً وصغيرين او يس منهم من يقتسم فيكون للفصل الحق باجراء ما يلي

بشرط ان يكون جميع اصحاب الحقوق المعروفين تابعين لهذا القصل

١- ان يضع الاحتام اما ادارة واما ناء على طلب اصحاب الشأن على جميع امته المتوفي ومقولاته واوراقه ويعلم مباشرة بهذه العملية السلطة المحلية ذات الصلاحية التي يمكنها ان تحضر هذه العملية وان تصع ايضاً احتامها

اذا وصفت السلطة المحلية احتامها فحب ان تفض الاحتام بحضورها . ولهذه العاية تشمر السلطة القصلية كتابة السلطة المحلية بينها في فض الاحتام وفي اثناء خمسة ايام من استلام هذا الاشعار يجب على السلطة المحلية ان تعطي تعافاً باليوم والساعة اللذين يوافقها مباشرة العمل بالاشتراك مع السلطة القصلية . يجب ان لا يكون التاريخ الذي تبينه السلطة المحلية ابعد من خمسة عشر يوماً عن التاريخ الذي وصل فيه اشعار السلطة القصلية الى مكاتب السلطة المحلية والا فيحق للسلطة القصلية ان تباشر وحدها فض الاحتام

٢- ان يقوم بمحرد جميع اموال وامته المتوفي وان يفتح عند الاقتضاء الوصية بحضور السلطة المحلية اذا رأت هذه لسلطة على اثر التبليغ المرسل لها من القصل ان من واجبا حضور هذه الاعمال

٣- ان يأمر بان تساع بالمراد المالي جميع مقولات التركة الممرضة للفساد وكذلك الملال والامته التي يسنع ليسها ظروف موافقة

٤- ان يودع الامته والاموال المحرودة والديون المقوضة وكذلك حاصل ما قص من اليوع في القصلية او في مك لفصل ثمة به . يجب ان يجري الابداع بالاتفاق مع السلطة المحلية الي حضرت العمليت السابقة اذا حضر على اثر الدعوة المصوص عنها في المقرة الثانية : وعاليا من الدول او الحكومات المشمولة بالانتداب او دولة ناكسة نصفهم اصحاب علاقة بالتركة المقيدة بوصية او غير المقيدة بوصية

٥- ان يدعو بواسطة الخرائد المحلية وخرائد بلد المتوفي عدد الاقتصاد اصحاب الدين الدين قد يكون لهم دين في التركة حتى يتمكن كل منهم من تقديم سندات دية في مهلة ستة اشهر ابتداء من الدعوة

اذا رفض القنصل دفع كامل الدين او دفع قسم منه مدعياً ان اموال التركة هي غير كافية فيحق لاصحاب الدين ان يطلبوا استدعاء مقدم الوصي المصلح - يتنرو (محدثين) فغندئذ يجب على القنصل ان يسلم للتركة الى مدبرها من القاضي وتجرى اوصيتها مهمة هذا المدبر على ان يبقى للقنصل الحق في ان يثل الورثة بعشرين او الصغار او القاصرين

٦- ان يدبر ويصفي هو نفسه او بواسطة شخص بيعة تحت مسؤوليته التركة غير المقيمة بوصية او المقيمة بوصية بدون ان تدخل السلطة المحلية بذلك الا اذا جرت مطالبات ادت الى الاختلاف

صد ما يحق وفقاً للقانون المطبق في حصر الارث ان يصدق لقضاء على الوصية قبل تنفيذها فتعود صلاحية التصديق الى قاضي المصلح

٧- الاختلافات التي تتولد بسبب تطبيق الفقرات من الفقرة الاولى الى الفقرة السادسة من هذا القرار ترفع الى السلطة القضائية ويرخص للقنصل في ان يعمل امام الحاكم كانه ممثل للتركة المقيمة بوصية او غير المقيمة بوصية. يفد الحكم لصادر ويتابع القنصل عمل الحق التصفية التي قد توقف حتى القنصل في الخلاف

المادة الرابعة - عند ما ينهي من البت في الخلافات المرفوعة امام المحاكم ومن تعيد الاحكام ومن وفاء جميع ديون التركة وبعد انتهاء مدة المصوص عنها في المادة الثالثة في فقرتها الخامسة يمكن عندئذ القنصل ان يسلم في المواعيد من التركة للورثة اذا كانوا في الحل الذي هو فيه او الى وكلائهم

المادة الخامسة — اذ كان المتوفي قد عين وفقاً لما هو مصوص في المادة الثالثة مستنداً لوصيته فلا يعمل بالصلاحيه المحفوظ بها للسلطة الفصلية في تلك المادة الا ان الوقت الذي ينتم فيه مفاد الوصية مهمته اسلاماً قطعياً

المادة السادسة — اذا لم يستعمل الفصل في الحال المصوص عنها في هذه المادة الثالثة من هذا القرار الحقوق المعترف له في هذه المادة والتدابير الاحتياطية والتدابير المختصة بالتصميم تتخذها السلطة المحلية اما على اشعار من القنصل واما ادارة ويجري الامر كذلك عند ما يكون بعض اصحاب الحقوق في التركة محولين او فاضين او ضافاً او قاصرين وليس لهم من يمثلهم وليس تفصل الصفة اللازمة للممثل لان جميع اصحاب الحقوق ليسوا هم من وصيته

لا توضع الاحكام الا بحضور قنصل حصة المتوفي او مدونه غير انه عند وجوب الاسراع بحق للسلطة المحلية القيام وحدها بعد اعمل بعد ان تكون دعت رسمياً القنصل يجب ان يجري فض الاحكام واخذ وفتح الوصية بحضور قنصل المتوفي او مدونه وعند الاقتضاء بحضور القناصل الذين قد يكون الورثة تابعين لهم او بحضور مدوبيهم على انه يمكن السلطة المحلية الشروع بهذه الاعمال وحدها اذا لم يلب القناصل ذوو الشأن في اثناء خمسة ايام من استلامهم للاشعار الدعوة الموجهة اليهم

يمكن قاضي الصلح بناء على طلب كل من له صالح في الامر وبمكته حتى ادارة ان يمين مديراً يكلف تصفية التركة تحت ماطرة قاضي الصلح وعلى القاضي ان يحول جميع الاختلافات الى المحاكم ذات الصلاحيه للحكم فيها

المادة السابعة — حتى في الاحوال التي تكون فيها جميع الورثة معروعين وحاضرين وغير قاصرين فلا تتخذ بمشورة اجبارية السلطة انصبيه او سلطة المحلية لتدابير لتصوص عنها في الهادتين ١٩٣٣ يمكن قاضي الصلح بناء على طلب قنصل المتوفي او شخص ثالث له

علاقة قانونية في الورثة ان يضع الاختام على الامتعة الموقوفة الخاصة بكل احدى يموت في اراضي الدول او الحكومات المشمولة بالانتداب او يترك فيها اموالاً وان يجري حرد هذه الامتعة ويظم عند الاقتضاء محصراً عنح اوصيه اذا وجد ان هذه التدابير هي لازمة لحفظ حقوق الدائنين والموصى لهم

يجب ان يدعى فصل المتوفي من حضور ومع لاختامه ان لم يكن عد طلب هو نفسه اجراء هذا العمل ويدعى ايضاً هذا الفصل وكذلك عند الاقتضاء التقاضي الذين قد يكون الورثة او اصحاب الدين من دعيتهم لحضور عملية فتح الاختام ولجرد وكذلك لحضور فتح الوصية

اذا طلب الفصل تعيين مدير ومبين قاضي المصالح

المادة الثامنة - اذا كان المتوفي عند وفاته من دعايا احد البلدان المذكورة في المادة (٨) من القرار رقم ١٨٢٠ الصادر في ١٧ شاط سنة ١٩٢٨ فالصلاحية الممنوحة لقاضي المصالح او بصورة اعم للسلطة المحلية بموجب المواد ٦٥٣ و ٧٠ من هذا القرار يقوم بها قاضي المصالح الذي ينظر في الدعاوي الاحدية او القامي لدي تشده للقيم مقامه محكمة البداية التي تنظر في الدعاوي الاجنية

اذا كان المتوفي عند وفاته من دعايا دولة احية اخرى فهذه الصلاحية نفسها تقوم بها السلطة او القاضي ذو الصلاحية وفقاً للقوانين العدة في الدول المشمولة بالانتداب الفرنسي كما لو كان المتوفي من ابناء احدي هذه الدول

المادة التاسعة - يجري حصر الارث وفقاً لقوانين بلد المتوفي

يمكن السلطة المكلفة الفصل في الصعوبات المتولدة عن حصر الارث ان تتجاوز راساً الفصل للحصول على جميع الايضاحات التي لها صلة بمعاونة المصالح لحصر الارث وتطبيقه ويمكنها حتى سماع الفصل اذا قبل المثل لديها بصفة خير شرعي

لمادة العشرة - يوضع هذا القرار موضع التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

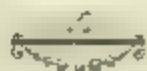
على أن تركات الاحباب المتوفين قبل وضع هذا القرار موضع التنفيذ التي لم تصف بعد شيئاً ومكر تصفيتها فيما يتعلق بامليات سابقة يشاء على طلب احد اصحاب الشأن في التركة لمرسل ان السلطات قصله او تحببه وعدم الاعتراض من قصل المتوفي وفقاً لاحكام هذا قرار على ان تطبق اصول المعاملات لمصوص عنها في هذا قرار على هذه التركات لا يكون له في اية حال كانت مفعول التعبير حصر الارث الذي جرى وفقاً للمادة المذكورة عند ابتداء التركة

المادة الحادية عشر - امين السراية في المفوضية العليا مكلف تنفيذ هذا القرار

الوزير المفوض المندوب العام

بريد في ٣ ث ١ سنة ١٩٣٠

الامضاء: ج. هلالو



تعليمات وفاء وتركات الاجانب

بلاغ رقم ٨ للوالي والمنصرفين

ستناداً الى المادة الاولى من قرار محامه المعوض السامي رقم ١٤١ ل و يجب اعتباراً
من تاريخ ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣ ان يرسل صباط الاحوال المدنية صكوك وفاء
الاجاب في مطلقهم الى فاصل هؤلاء الاجاب رأساً صحة رسالة صغيرة تجددون صهاطيه
فارجو تبليغ صباط الاحوال المدنية في مطلقكم ذلك للميل بموحيه ودمتم محترمين
دمشق في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤

وزير له حليه

حفي العظم

الى سعادة قنصل دولة في المحترم

س على المادة الاولى من قرار محامه المعوض السامي رقم ١٤١ ل و لي الشرف
ان ارسل الى سعادتكم صورة كالاصل من صك وفاء السيد
وارجو قبول فائق احترامي

صباط لاهوال المدنية في



الارث في حال اختلاف الجنسية

قرار رقم ١٨٣٣

ان رئيس مجلس الوزراء مدولة سعودية

سأ على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول سنة ٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شاط سنة ٩٢٨ ورقم ١٨٦٢

وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شاط سنة ٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وعلى القرار رقم ٢٣٨ تاريخ ٢٠ حرر سنة ٩٢٨ بشأن التنظيمات القضائية

لما كان حال الشرع لم يجمعوا اجماعاً عاماً على عدم اختلاف الدار من مواقع الارث

ولما كان هذا الخلاف في الرأي من شأنه ان يوقع اختلاف في مذاهب الاحتماد

ويؤثر في الاحكام الصادرة وكان اختلاف الدار يطوي على معنى يختلف بمض الاختلاف

على الفروق الجنسية

وكانت المصلحة العامة وروابط القرابة يقتضيان ان لا تقطع العلاقات الجنسية بين

ذوي القربى لاسباب لم يبق لها من قيمة في الحال الحاضرة

وكان العلاقات المتزايدة بين الامم مصي ان يعامل ابناء الامة الواحدة سواء لامة

الاحرى معاملة متقابلة لما تعامل تلك الامة هذه الامة

وعمل بقانون ٧ صفر سنة ١٢٨٤ الذي وضع مبدأ المساواة بين لوطينين والاجانب

على شريطة المقابلة

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٠ تاريخ ٢٥ ايلول سنة ٩٢٩ وعلى اقتراح وزير لعديلة

يقرر

١ - اختلاف الجنسية لا يمنع من الارث
فيحق للاجنبي ان يرث من السوري المال المنقول وغير المنقول اذا كان قانون هذا
الاجنبي لا يمنع السوري من مثل هذا الحق كما يحق للاجنبي ان يرث بعضهم بعضاً ولو
اختلفت تاسيئتهم

٢ - لا يطبق هذا المبدأ الا على التركات التي تحدث بعد نشر هذا القرار

٣ - تلقى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون

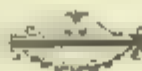
٤ - وزير المدلية يقوم بتنفيذ هذا القرار

دمشق في ٩٠ شباط سنة ٩٣٠ التوقيع : محمد تاج الدين الحسني

شوهده وزير المدلية التوقيع : صبحي المبال

شوهده وصدق تاريخ ٨ شباط سنة ٩٣٠ تحت رقم ١٣٤٥

المفوض السامي التوقيع : يوسف



بدفع وزارة العمالية رقم ٣٢٩١

صرحت المادة الاولى من القرار ١٨٣٣ المؤرخ في ٦ شباط سنة ١٩٣٠ بان اختلاف
التأمية لا يمنع من الارث ويحق للاحي ان يرث من السوري المتقول وغير المتقول اذا
كان قانون هذا الاجنبي لا يمنع السوري من مثل هذا حق وقد توردت علينا الاسئلة
من المحاكم لاعلامها من من بين الدول تحير التورث بين تبعهم وبين الاجنبي ومن منها لا
تحير

محوياً على ذلك نبلغكم ما يلي :

ان الاجنبي الذي يدعي الاستعانة من احكام القرار ١٨٣٣ مكلف ان يقيم البينة
على انه حامع للشروط المطلوبة لاجل الاستفادة وللطرف المخالف ان يقيم الادلة التي
تنقض ادلة الاجنبي عند الایجاب على ان يكون ذلك في اجل محدد تضربه المحكمة بالنسبة
الى الوقت الذي تراه كافياً والمحكمة تفرد ما رآه هذا الشأن

وربر المدلية

دمشق في ١٠/١٠/١٣٤٨ — ٩٣٠/٣/٢٥

صحي اليبال



تحديد السن بواسطة الفحص بالاشعة رونتجن

بدرغ وزارة العدلية رقم ٩٩٨٤

تتبع من المراسلات التي دارت بين مديره صحة العامة ومن تفرعات الاطباء
للمبين ان معرفة السن الحقيقي للأشخاص الذين لا تتجاوز سنهم الخامسة والعشرين من
العمر بواسطة الفحص بالاشعة المجهولة (رونجن) هو امر مهم للصواب واذني الى الحقيقة
وان الخطأ في تقدير السن بهذه الاشعة لا يتعدى على فرض وجوده ١٠ عشرة في المئة
بعض ان الاختصاصي بهذا من اذا قدر عمر الشخص المطلوب تحديده عشر سنوات
فالخطأ الجائر وقوعه في هذا التقدير يكون حسب نسبة الأخطاء الكريمة وحده فيكون
السن الحقيقي متروحا بين اربعة والخمسة عشر سنة والحد الأدنى في التقرير
ان السن عشرون والخطأ يكون سبب في عمر حقيقي يتراوح بين ١٩ و ٢١
وهلم جرا

لذلك وما كان تقدير سن باستماع اشهره وتقدير لأصابعه يدون في فحص
بالاشعة المجهولة مما لا يظن اليه وحده في تحديد سنه في المحكمة بواسطة
الاشعة المجهولة (رونجن)

فالمنو اذ ذلك الى من يجب

وزير العدلية

دمشق في ١٣/٥/١٣٤٨ - ١٦/١٠/١٩٢٩

صبي ليل

تأليف لجنة تثبيت الجنسية —ات

قرار رقم ١٨٢٤

ان المفوض له مني للجمهورية الفرنسية
بناء على مرسومي رئيس الجمهورية الفرنسية الصادرين في ٢٣ ت ٢ سنة ١٩٢٠ و ٣
ايلول سنة ١٩٢٦ وحيث انه من اللازم ان يجد حل سريع للاختلافات المتعاقبة بالجنسية التي
يمكن ان تحدث امام جميع محاكم الدول المشمولة بالاسناد
وبعد اخذ رأي المستشار القضائي والمستشار التشريعي
وبناء على اقتراح امين السر العام

قرر ما يأتي :

المادة ١ - تشكل في المفوضية العامة للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان ولاد
العلويين وحل الدروز لجنة خصوصية مهمتها ان تلت بموجبه تحقيق مسند الى المعاهدات
والاتفاقات والقوانين والاعطام المعمول بها الجنسية الحسنية للاشخاص الذين قد يدعون
انهم من رعية وتحت حماية دولة اجنية

المادة ٢ - تشكل هذه اللجنة من رئيس وارسة اعضاء بينهم المفوض السامي
ويكون مركزها في بيروت في المفوضية العليا وتشتم كل مرة تدعو اليها اللجنة بناء على
دعوة من رئيسها. يكفي حضور ثلاثة اعضاء لتكوين قراراتها التي تتخذ بالاكثرية

صحيحة

المادة ٣ - يمرض المفوض السامي على هذه اللجنة الدعاوى التي هي من صلاحيتها
وتكون قراراتها بعد التصديق عليها من المفوض السامي نافذة لدى جميع محاكم
الدول المشمولة بالانتداب الفرنسي

المادة ٤ - امين السر العام مكلف بتعداد هذا القرار

في ١٧ شباط سنة ١٩٢٨

المفوض السامي
الامضاء : بونسو



نظام اللقيط

قرار رقم ١٣٧

المجلس الأعلى للشؤون السورية في دمشق
القرار رقم ١٣٧ الصادر في ١٩٢٦
والموافق ١٩٢٦
الموافق ١٩٢٦
الموافق ١٩٢٦

والموافق ١٩٢٦
الموافق ١٩٢٦
الموافق ١٩٢٦

والموافق ١٩٢٦
الموافق ١٩٢٦
الموافق ١٩٢٦

والموافق ١٩٢٦
الموافق ١٩٢٦
الموافق ١٩٢٦

والموافق ١٩٢٦

وشاء على اقتراح معاون مدير عرقة المفوض السامي معاون المنتدوب القائم بادارة
وزارة الداخلية

يقرر

١- يجب على كل من يحد نقيصاً حديث الولادة ان يسلمه لمختار في اقرب
ولدواتر الشرطة ولدرك في المدن وان بين رومان والسكان اللذين وجد فيهما اللقيط كما
يجب عليه ايضاً ان يأتي في لوقت نفسه ملابس وسائر الاشياء التي وحدها عليه ان عساه
تمكن فيما بعد من كشف هويته

وينظم هذه التصريحات ضبط يذكر فيه يوم و- عة تسليم الطفل واسم من وحده
وكنته وعمره وصعته ومسكه فيما اذا لم يمرض هناك وه اذا كان ذكراً او انثى
وعمره تقريبا والامانات الدرفة التي قد يكون على حسبه واسباب ابي عليه

ويوقع ويختم هذا الصطد بمود اصطدته قائم بدقيقته او الشخص الذي جاء
باللقط فيما ان قبل ذكر اسمه ثم يحل بصطد خلال ٢٤ ساعة على مأمور نفوس فوراً
فيسجله مع كافة المعلومات الآتية لذكر

يعاقب بحس من يوم ان سنة ايم وسمرانه عديدة من ليره الى ١٥ بيرة سورية كل
من يحد طفلاً حديث الولادة ولا يجرعه حتماً ذكر وفي محل لمية اعلاه

٣ يجب على المختار وضابطي الشرطة ان يمدوا حسب الاصول رئيس
دائرة الصحة في قضاء او في المدينة كل حين بدهم بشأن المقطع

٤- يمكن لمن يحد نقيصاً ان يحد به في دانت م استظت اخله (و
المدير لو القائم بم او المصروف (الو ب) ان سيرته حسبه ون دة لوسائل لازمه
للقيام بنفقات الاعناء به وتجمع الصلة عليه استم اللقيط ويدخل لاسم في الصطد المذكور

آثاف الواجب تسجيله في سجلات النفوس ويوم المخار او ضابط الشرطة او الدرك
تسجيل ما ذكر

٥- تشهد مديرية الصحة والاسعاف العام بالاهتمام باللقطة الذين لا يتكفل بهم احد
بمجرد ما تحر بالكيفية وفقاً لمادة الثالثة سلاه وتسهم على نفقتها خاصة بالاحرة وتهد
بامر نذرهم ان اطباؤها المكلفين بالبعدد ومضى مع عمر اللقيط الذي تولت مصلحة
الاسعاف العام مر ترينه على حساب خمس سنوات تضعه في احد ميائهم دمشق

٦- ان للقطاء الذين امكن اثبات الطائفة التي ينتمون اليها يسلمون الى
طائفتهم فيما اذا قدمت طلباً بذلك واددت ترينهم كل لقيط واحد في احد الاحياء لاسلامية
او قرب احد الجوامع في حي غير اسلامي يعتبر مسلماً وكل لقيط وحده مسلم في احد
الاحياء غير الاسلامية يعتبر مسلماً ايضاً ما اذا وجد للقيط على مقربة من احدى الكنائس
او احد المعابد سواء كان ذلك في حي اسلامي م غير اسلامي وسواء اكان المنقط مسلماً
ام غير مسلم فيجب تربيته ليعطى على الدين الذي يتبعه له ككيسة او لمبد

٧- متى كثرع كانه المصاريب التي تتعاهد حاضن للمنقط في سبيل تأمين مميثة
اللقيط وترينه ولا تربط الولد بالمحسن صلة حقوقه لا انه لا اكتشف اصل اللقيط
فيحق للمحسن مطالبة بواسطة محكم بالدية التي كبدتها في سبيل ولده

٨- كل ما يكسبه لواد من ثمره اعلاه حينما يؤهله عمره اكتساب الرزق خاص
به وتعود اموال اللقطاء بعد موتهم عن غير وارث الى الدولة

٩- تطلق انواع عدة من مدد مدد مدد مدد لاسعاف العام بترية لقيط م يحصه
احد الخسين ولا يطلاب لولد بعد ده شاً ما من الاموال التي نفقتها الدولة بنامها على
ترينه حتى يبلغ الثامنة عشره من العمر ومدله المسع التي قد يكون كسبها الى لعمريه كور
وحفظها مديره لاسعاف العام لحده ويتصرف بها كيف شاء

ما اذا ظهر او اكتشف اهل الناقط ويمكن الادارة ان تطالبهم باعادة المصاريف التي تحملها كما بين في المادة الثامنة اعلاه

١٠ - ان كلام من وزري الداحية و لمدية مكاف بقصد ما يحصه من هذا القرار الذي يلقي كافة الاحكام القس عليه المعموله و ور من المادتين ١٩ و ٢٠ من قرار رئيس اتحاد الدول لسورية تاريخ ١ الملل ٩٢٣ و يصبح هذا القرار مرعي الاحراء مسد تاريخ نشره

في ٢٠ مارت ٩٢٦ الامضاء : سير لم

شوهده و صدق تحت رقم

المفوض السامي للجمهورية الافرنسية

لامضاء : حوفيل



دمشق في ١٠ ايلول سنة ١٩٣٠

قرار رقم س ١٩٣٧٢

شأن الجنسية السورية

من المندوب

لعمامة رئيس مجلس الوزراء، المصمم

بإسناد العتامة

تفضلتم بكم رقم ٢٠٢٤٣، ١٥٨٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ وطلبتم
الي ان احدد قيمة الموازاة اللاحقة المعطاة لاشخاص من اصل سوري لدى الدوائر
السورية

فهذه قضية سبق تحديدها بالتع في قراره المفوض لاسمي رقم ٢٨٢٥ المكرر
الصادر في ٣٠ آب سنة ١٩٢٤ ورقم س ١٦ الصادر في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ ولادة الاولى
من القرار س ١٦/١ تص على انه بعد حثراً على حسية السورية

١ - الاشخاص المولودون من اب سوري

٢ - الاشخاص المولودون في راضي سورية ولا يشتون بهم اكتسوا حسية
اجنية بطريق التنازل

٣ - الاشخاص المولودون في راضي سورية من ولدين مجهولين او مجهولي الحسية
ولادة ٣ وما يليها تحدد شروط اكتساب الحسية سورية اما بطريق تجنس او
بالزواج

واما ما يتعلق بعدد ان الجنسية - رية فتلادة الثمة (فقرة آ) من القرار رقم س ١٦/١
هي بغاية الصراحة

المادة ٨ - يفقد الجنسية السورية السوري الذي منق جسيبة اجنبية وكان قبل ذلك حصل على ترخيص من رئيس الدولة لشحه

ولما شرح الموضع السامي هذا من بالاداعة المذروحة في ٢١ حزيران سنة ٩٢٨ حذر الدوائر المحلية ومصالح المعوصية من الدال الى التساهل في اصدار تصفة الاحية لي يدعي بعض الاشخاص الذين اعلمهم من البلد المشهور بالاندس بهم اكتسبوها بطريق التحسوسه في هذه المسألة ان من موصس ١٥ وس ١٦ اصادرس في ١٩ كانون ثاني ٩٢٥ تؤيد في هذا المعنى حكما صادر من محكمة جيرة الجنسية الاحية لانقصد المصائب والسوريين حسب ما لاصيه لادامه ح لهم ساعدا بانه ااق الجنسية الاحية قرر من رئيس الدولة ثمن لها

ولا يكفي للأشخاص الذين هم من بلل سوري والسني - ندوس استأؤهم في سجل قفصية احيية او ان يسافروا بحور احبي حتى يؤخذ ذلك دليلا على اكتسابهم الجنسية الاحية التي يدعون بها بل عليهم ان يشوا ما به استحصلوا على ترخيص سابق كما تقدمت الاشارة

ولا يشد عن هذه قاعدة سوى لاسدات شته عن بعض الاهدافات التي عقدتها فرنسا تصفة كونه دولة متدنه مع بعض الدول الاحيه

١ - انتهى غورو - ناشو في ١٥ تشرين الثاني سنة ٩٢١

تسهل عقد اتفاق غورو - ناشو لمطابق بالاحول اشخصه للسوريين الاصل المتجنسين بالجنسية الاميريكية لان القانون الاميريكي يمنح قفصية التحس كقفصية حقوقية نستترم تطبيق القانون بحذيره عليها وليس كوسيلة لأعلاء عدد المقيمين او نشر نفوذ الحكومة الاميريكية

يحتفظ بالحسبة الاميركية السوري الاصل الذي يعود الى مسقط رأسه بصفته
وقتية ولا تقوم حوله الشبهة انه محكوم عليه بالنفي في بلاده

وكذلك يحتفظ بالحسبة الاميركية السوري الاصل المأثمة ههنا في سوريا
الذي يتسلم من يدي قنصل الولايات المتحدة لعمام بيروت رتبة عميد الاميركية مؤشراً
عليها من لجنة الحسبات لدى المفوضية العليا من تعترف بمقتضاه لصاحب البرقة محكوم
مستعماً بالحماية الاميركية

يفقد الاستعانة من الحماية الاميركية كل شخص من اصل سوري يتسلط بحسبته
الاصيلة اذا ما احضر الى المنول اسم السطاب

ب - اتفاق ايطاليا

اعترف بالحسبة الابيطانية تقتضي في عقد بين دوائر وزارات الخارجية في باريس
وروما بعض الشخاص اصلهم من الدار السورية وبعت في حبسها قسائمة باسمائهم الى
الحكومة السورية

وهذا التجنس يجب اعتباره من حيث لمبه شخصياً فلا تسبب منه لا لراحة ولا
الاولاد الا اذا كانت كلمة (عائلة) مكتوبة بجانب اسم المتجنس في الجداول اي وضعها
بالاتفاق حكومت فرنسا وايطاليا فعلى دوائر الانداب ان تتحقق في كل حادث شخصي
عما اذا كانت كلمة (عائلة) موجودة فعلاً

ج - معاهدة لوزان

اكتسب الرعايا العثمانيون الذين كانوا مقيمين في الاراضي السورية تاريخ
٣٠ آب ١٩٢٤ الحسبة السورية الا اذا كانوا استعملوا ضمن المهلة الممنوحة حق الاختيار
المتعرف به في معاهدة لوزان

والاشخاص الذين هم من اصل سوري الذين كانوا في هذا التاريخ خارج البلاد لسورية

ولم يستطيعوا الحصول على الجنسية السورية الا طبق الاحتيار على اني كنت اعلمكم
في كتاب حديثي اني لا ادى من المناسبات الاعتراف بالحكومة السورية لمن يطلب من
رعاياها بحق التحس بالجنسية السورية ولكن فعل هذا الاعتراف لا يسري الا ضمن
حدود الاراضي السورية

وفي كل ما ان فعل ان يعرض على المدعى كل حادث يتعلق بالجنسيات وتلاقى
دوائركم صموه في حله وسأطلب عند الحاجة ان دعوهم لموس السامي ان يجعل على حله
الجنسيات ، وكل لها لقيم بعد تحقيق مبني على الماهدات والانهات و التوايين والاعطه
لوجوده للمفكر من صحة جنسية الاشخاص سالكين منهم من رعايا عثمانيون وديمون
«هم ينتمون الى جنسية و حماة احية (المادة من قرار) وتعقوا اعدول فائق الاحترام
لتوقيع : برويدر



تعديل نظام النفوس

—

مرسوم استراعى رقم

الرئيس الجمهورية السورية

بناء على الدستور لمشور تاريخ ١٤٠١٤ بس ٩٣٠

وساء على قرار محكمة نفوس - مي المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني ٩٣٣ رقم ١٧٦/لر
ولما كان نص المرسوم رقم ٧٦٩٦٢٥٠٣١ من اقرار رقم ٣٦٣٣ الموضوع
صيفه بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٨ تشرين الاول ٩٣٣ رقم ٧٥ لا يتناول من محاذير
تفوق صلاط الاحوال المدنية عن سلوك طرق التقاضية في سبل استئناف وتمييز الاحكام
الصادرة عن محاكم دعاوى النفوس

وساء على فتح وزارة الداخلية والعدل ومواقفه مجلس الوزراء

رسم مالي

١ - يبي نص المرسوم المؤرخ ٣١ ٧٦٩٦٢٥٠٣١ من اقرار المؤرخ في ١٥
تشرين الاول ٩٣١ رقم ٣٦٣٣ الموضوع بدمه بموجب قرار مجلس الوزراء تاريخ ٨ تشرين
لاول ٩٣٢ رقم ٧٥ و نص المرسوم المسمى لآتي - (نص المواد ٣١١ و ٣٢٥ و ٣٢٦
و ٧٦ من اقرار رقم ٣٦٣٣ - من نص على - دعاوى التمسك والتصحیح
لا تعفى من القصدات قصائمه دون ان يبين هذا القانون من يعرض هذه القضاة وحيث
انه يرجع الى القانون انه جاء نص في القانون الخاص ون امانه ١٣٨١ من قانون

اصول المحاكمات الحقوقية الذي هو القانون العام تنص على ان المقتات القضاية تعود على من يظهر غير محق ولما كان لا يمكن اعتبار صايط الاحوال المدنية لدن يمتنون من احانة طلبات التصحيح والتسجيل غير محقين لمجرد الحكم بنسبهم بالتصحيح والتسجيل اذا كانت امتناعهم بمقتضى حكم قانون . كما لا يجوز حكم بنسبهم بالمقتات القضاية الا اذا ثبت ان ما دى لاقامة هذه الدعوى هو محققهم حكام القانون دق في هذه حالة يحكم عليهم بالمقتات المذكورة بالاصح لاشدصهم وفيما عدا ذلك يحكم بنسبهم بالمقتات على طالب التصحيح باعتباره مقصراً او باعتبار ان اقامة الدعوى لاستحصل حكم هي مراسم قانونية لا بد منها لا يمكن تصحيح او السجل تعود بمقتضى على صلبها الذي له بدوره ان يرجع على المسبب ان كان هنالك مسبب آخر

٢- بدع هذا المرسوم وسلم في من يرم

دمشق في

رئيس الجمهورية السورية

صدر عن رئيس الجمهورية السورية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية



تأليف بلديات مدن الدولة السورية

التي يتجاوز عدد أهلها عشرة آلاف نس

قرار رقم ١٦٠ مكرر

الاب رئيس الدولة السورية

على العراة الموزح ٥ كانون الاول ٩٢٤ و رقم ٢٩٨٠ القامي تأسيس دولة سورية

لاسيا المواد ١١ و ١٢ و ١٣ م م

وبناء على اقتراح وزير الداخلية

بمرد

الفصل الاول

١ - تأليف مجالس بلديات في مدن دولة سورية يتجاوز عدد أهلها ١٠٠٠٠
نفس كما يأتي في المدن التي يتجاوز عدد أهلها ١٠٠ ألف من تتألف المجالس البلدية من
١٠ أعضاء ينتخبون من قبل لأهلها وعصرون يصوبون وزير الداخلية على اقتراح الوزير
او المتصرف

وفي المدن التي يقع عدد أهلها من ٥٠ - ١٠٠ ألف من تتألف مجالس البلدية من
ثمانية أعضاء مدعهم الأهل وعصرون يصوبون وزير الداخلية على اقتراح له في المتصرف
وفي المدن التي لا يتجاوز عدد نفوسها خمسين ألف من تتألف المجالس البلدية من
سبعة أعضاء مسجلين وثين معينين من قبل وزير الداخلية بناء على اقتراح نوابي او المتصرف

يسمى الاعضاء المليون فوراً عند اعلان بيعة الاستعدادات وان كافة اعضاء البلدية متساوون في الحقوق والميراث وكلهم يدعون في عدم تواتر الحضور لتقديم كاي لي حتى عند وجود عدة مناطق واحدة

اولاً - الاقدمون في الاحداث و -

ثانياً - الحائزون على العدد الاكبر من الاصوات من المسلمين في يوم واحد
ثالثاً - عند تساوي عدد الاعضاء عدم الاصغر سناً

٢ - يتجمع اجتماع المجلس البلدي في كل مدينة يوم خمس من كل سبوع ويجتمع فوق ذلك بدعوة من ممثل الدولة او رئيس الحكومة السورية او وزير الداخلية او مستشار او مفتش البلدية في الحانة لمصلحة دعوة من رئيس البلدية او يطلب من نصف اعضاء المجلس على الاقل اضع اربعين من اعضاء المجلس على طلب الرئيس بيان اعمال كل جلسة قبل موعد انعقادها يومين على الاقل ويذكر في ابان الساعة التي يتجمع فيها افتتاح جلسة وتدور المحث حلة فيها بعباً لترتيب قيد ورودها الى البلدية على انه يوسع الرئيس ان يقدم بصورة سنوية بعض الاعمال التي تتطلب حالتها بمحتاجاً عاجلاً وعدد رد قضية او عدة احوال لبحث في محلة الخسب الداعية للرد او التحيل ومتى امر الرئيس بان عمل جلسة خاصة بامور الامين سر البلدية ليرجعه وينفذه قبل مدة لا تقل عن ٢٤ ساعة لمستشار البلدية او مفتشها او عمدها او رؤساء الدوائر الذين لهم علاقة بالمباحثها

٣ - جلسات المجلس البلدي ليست علنية ولا من مستشار البلدية او مفتشها يحضرها بحق ويبدلي كل منهما رتبة في حلال مذكورة وكل منهما الحق بالاستمانة بالمستشارين الفيين او رؤساء الدوائر في المسائل المتعلقة بهم والمفتش العربي والافرنسية رسميتان في لداكرة وخمسي سطر محصر كل جلسة يدكر فيها اسماء الموجودين

والدائمين من الاعضاء ويستكتب المحضر باللغة العربية وباللغتين معاً كلما سمحت الظروف ويقرأ المحضر عند افتتاح الجلسة لتتالي ويدون في رأس هذه الجلسة الاحيرة ما يبدو من التصحيح والملاحظات الاعضاء خلال قراءة محضر الجلسة الساعة او بعد ختام القراءة

٤- لا تجوز المداكرة في المجلس البلدي الا اذ كان الحاضرون من الاعضاء يزيدون واحداً عن نصف المجموع واذا تعدد اجماع العدد لكافي من اعضاء المجلس في دعوة ثانية فالمداكرة تكون مشروعة مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين على انه يجب ان تذكر هذه الحالة في الدعوة الثانية مع تلخيص هذه المادة. واذا كان لواحد او اكثر من واحد من اعضاء المجلس البلدي علاقة «بقضايا الموصوفة على ساط البحث سواء كانت تلك العلاقة شخصية او مهنية وكلاء او كمكلاء فلا يجوز لهؤلاء الاعضاء الاشتراك في المداكرة ويصبح المصائب المبين آتياً لهذا كره اعداد السبع واحداً على الاقل زيادة عن عدد الاعضاء الباقين

٥- يرأس جلسات المجلس البلدي رئيس البلدية او لأكبر سناً من الاعضاء عند تعيب الرئيس والرئيس الجلسة وحده حق صط يصمم الجلسة ويوسعه احوار كل عضو يدخل النظام من قاعة الاجتماع وعدد ونوع حديه او حجة يسطر محضراً يبلغه فوراً للمدعي العام ورئيس الدوائر القضائية

٦- القرارات تتخذ بأكثرية صوت الاعضاء الحاضرين المطلقة واذا تسدت الاصوات فبرجح جانب رئيس ويدكر امين السر في محضر جلسة سماء لمصوتين ومضمون ما اوتاه كل منهم

٧- يرأس العضو الاكبر سناً الخاصة التي توضع فيها حسابات الادارة المتعلقة برئيس البلدية على ساط البحث ولهذا رئيس الحق بمحضور المداكرة في هذه جلسة

والاشتراك فيها حتى ولو كان ترك منصب الرئاسة ولو كان يجب منه كلف كان الحال ان
ينادى الجلسة قبل جميع الاصوات

٨ - يضبط رئيس كات المجلس محضر كل جلسة وله ان يحدده او
اكثر من واحد من موصي مدية من قبل مستخدمه في ضبط حده

٩ - تدون مدا كرات المجلس الذي يثبت في كل مرة من موعده ورفع
من امين السر العام ومن لاعضاء حاضري جلسة وقد كرسلب عدم موعده من
والامتناع عن التوقيع وبلغ ضبط الحصة لمثل الدولة لستده ومستشار مدية او ممتنعا
واعضاء المجلس عند كل طلب ويرفع اسكل شخص له مدية شعبيه بعد شكره ويطلب
الاطلاع على محضره وفي هذه الحالة لاخير يجب تبلاغ هؤلاء الاشخاص بمحضر تفت
المذاكرة التي تتعلق به فحسب

١٠ - يستلم رئيس المجلس الذي كتب الاستقالة المقترحة بوجه لافراد من أعضاء
المجلس الذي ويتعم عليه رسالها في مدة ٢٤ ساعة ان وزير مدخله الذي يصفي بها
وصلا وفاقا للشروط لمعية في مادة ٦٦ وبلغ رئيس الاستقالة محضر مدوره رسيه في
الجلسة تاليه ولايسوع للمجلس مدا كره في مددها ولا يكون الاستقالة قطعية الا بعد
مضي ١٥ يوما على تاريخ الوصل اشمر باستلامه وفي خلال هذه المده كل سمح للصو
المستقبل ان يسحب استقالته ويحل محل اعصو لمستقبل بحق من حاز اكثرية لاصوات
بعده من المرشحين في الاسماء الاخيرة لا د وقت لاسفاه مدته وحدة من جميع
الاعضاء كما هو مبين في الاحكام المادتين ١٢ و ١٣ وما بعدها

١١ - لكل عضو من أعضاء مجلس الذي يتخلف عن تديسه لمدية مدوره
الجلسات ومع مرات متواليات بدون عذر يثبت لدى المجلس به مشروع عدم مدا كره
قانونيه يجوز اعتباره مستقيلا بقرار من وزارة له حليه بعد استماع ابصاحانه

٣- شروط الترميمات والمحركات تعود مدنها عشر سنوات في الاملاك الزراعية
وتخمس سنوات في غيرها

٤- مشيئة عقارات بريد مجموع مائة مع قيمة مائة مسق وتقرر مشيئته في الموازنة
عنها عن عشر ودرت لمدية حادية في السنة التي يزيد عدد اهلها ١٠٠٠٠٠ نسمة وعن
١٠٢٠ من وادوات البلديات في المدن الاخرى

٥- في مشروعات ومصورت اشغال جديدة وترميمات اذا تجاوز مجموع نفقة هذه
المشروعات وغيرها من ذات نوع المقرر في الميزانية عنها خمس الوادرات العادية لبلديات
المدن التي يزيد عدد سكانها ١٠٠٠٠٠ وعشر الوادرات العادية لبلديات المدن الاخرى اي ٦٠٠٠٠
نيرة سورية لمدية حادية التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠٠٠ نسمة و ١٠٠٠٠ ليرة
سورية لمدية حادية التي يتراوح عدد اهلها بين ١٠٠ و ١٠٠٠٠ نسمة و ٥٠٠٠ ليرة سورية
للبلديات المدن التي يقل عدد سكانها عن ٥٠ نسمة

٦- تكاليف الاستشارة وامروض في لقروض فلا بد فوق ذلك من المصروف
على دن المصروف سامي

٧- في بيع ومصادلة املاك بلدية

٨- في بيع الجهة المخصصة لها ملك من املاك بلدية المخصصة في السابق لجهة

مصادرة عامة

٩- في بيع ومصادلة املاك بلدية وشوارع وساحات واعمالها وتقوم استقامتها
والاملاك البلدية ومجدها ومورسها وقضاها ونسبها واحداث ساحات للاسواق الموسمية
والاعمال العامة ووضع مصورات تخطيط ومخطط طرق العامة العامة وايدخال تعديل في
مصورت حداثته وتاوله وتأسيس المدارس العامة

١٠- موزع موزع لمدية حادية كانت تلك الهدت والوصايا تصاب نفقة اولها

شروط تغطي بتخصيص عقارات لمهنة ما لو اد كات تفصح مجالا لشكوى الاسر
(العائلات)

المادة ١٨ - ووسع المجلس البلدي ان لا يتصر قرار وزير الداخلية عند تنفيذ احد
هذه المقررات اذا انقضى ثلاثون يوماً كاملاً من تاريخ اوصول للمعطى من قبل وزير الداخلية
وفقاً للمادة ١٦ ولم يند هذا اوزير رآه فيه

واذا رفض الوزير الموافقة في خلال المهلة لمدة فوسع المجلس البلدي او الشخص
ثالث صاحب المصلحة ان يغير لفضيه لمجلس شورى الذي يكون فيها قراره مبرماً ويمكن
في خلال مدة ثلاثين يوماً المذكورة فصح مقررات البلدية رأساً بقرار من وزير الداخلية
ما لحرق احكام هذا القرار او لحرق شريع (العوانين) ولائحة واما لاسباب لها
علاقة بالانضمام العام ولوزير الداخلية ان يصع شريعته بسند يجعل مقررات البلدية نافذة
في الحال او عند الايجاب مدة خمسة عشر يوماً وهي لمدة اي محت بمقتضى
المادة ٣٤ للشخص ثالث ليرفع مدينته او طلبة بالفتح

١٩ - كل المقررات المتضمنة تسوية دائمة والتي لم تذكر في المادة ١٧ تصبح نافذة
التنفيذ بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ اوصولها لوزير الداخلية ان تعطي بها وصلاً
كما نصت على ذلك المادة ١٦ ولا يمكن فسخ هذه المقررات بقرار مدلل صادر من قبل
وزارة الداخلية لا رأساً ولا بطلب من قبل الملاكين ولا لحرق القانون او احد الاظمة
الادارية العامة او لاسباب تتعلق بالراحة العامة بالمجلس سدي والكل من له تعلق بالقضية
الحاق بمراجعة مجلس الشورى معترضاً على قرار وزيره - من فسخ قرار البلدية المعترض
سبه و المتضمن رفض الطلب فسخ قراره ويكون قرار مجلس شورى بهذا الشأن
قطعياً لا يقبل استئناف ولا تغييراً ولوزير الداخلية ان يصع اشرافه بالتمديد فيجل كل قرار

اتخذ وفقاً للائحة نافذة فوراً أو عدلاً من مدة خمسة عشر يوماً وهي لمدة

المسوحة بالمادة ٢٤ من الشرح الثالث برفع مطالبته من

٢٠ - يطلب من المجلس البلدي في أي من الأمور الآتية

١ - في أحداث معاهد خيرية

٢ - في موازنات وحسابات المعاهد في الأعمال الخيرية ولا سيما الخيرية على صفة

مدينة وفي مع لرحص أي تصمم هذه المعاهد شراء وبيع ماله أو مقدر تقاصص

أو مصادرة أو بؤنة الدعاوي وبيعها من قبلها وفي قبول التبرعات ووصايا

التي تقدم

٣ - في كافة الأمور التي يطلب من المجلس فيها وفقاً للائحة

ويمكن في هذه الحالة الاستعانة به أو رفضه أو قبوله أو قبوله

٢١ - يدق المجلس البلدي في حدوده التي تحت على رئيس بلدية أن

يرضها عليه في كل سنة ومجلس البلدي يرصد له مبلغاً من المال كراته وحسابات

الدخل مع قابض المال

٢٢ - لا يجوز لأي مجلس بلدي أن يبيع ماله أو يوصف أو يهدى ممتلكات

له صفة سياسية أو دينية أو ثقافية إلا بعد موافقة

٢٣ - تعتبر المداكرت التي لا يملكها من الحق في ماله أو في ماله أو في ماله

الحرائر عند تأسيس لجنة

١ - مداكرت المجلس البلدي في تدوير حول موضوع خارج عن نطاقه أو

مداكرته في اجتماعه أو عدمه أو في شكله أو في شكله أو في شكله

٢ - مداكرت في حق حرق المهرج وجمع

٢٦ - تولى رئيس البلدية شؤون الإدارة وحده دون سواه

٢٧ - توسع الرئيس ذى رأى من ضرورى تأمين حسن سير الإدارة ان يهدقهم من وظائفه الى احد الاعضاء سائماً به رخص يدين في سجل البلدية وتحدد هذه الوظائف بطرحه نامه وهـ يعرضه الوكيل من لا يحمل كونه اسم الرئيس وعلى مسؤوليته التامه وتسمى هذه الوكالة "مستورد" و "مستورد" جديد

٢٨ - لا يجوز لموصف او مأمور من مأموري الادارات الملكية او العسكرية او القضائية او لاجد حرام من المؤسسات العامة او خاصة ان يكون رئيساً للبلدية

٢٩ - يعين الرئيس لمدة سنة ويمكن تمديد لسته اخرى بعد انقضاء مدة لرئاسة
٣٠ - كذا كانت مصالح الرئيس وركبه عند الانقضاء مخالفة لمصالح البلدية يعين المجلس البلدى عضواً آخر من اعضائه لتمثل البلدية منهم لعضء او في العقود

٣١ - عند غياب الرئيس او عند وجود اي سبب آخر يمنعه من الحضور ما عدا الاسباب الآتي ذكره يقوم لمدة سنة مقام الرئيس في كاهه وطائعه المضو الاكبر سائماً من الاعضاء الموجودين في الجمعية عملاً في عضوية المجلس البلدى اذا تجاوزت مدة غياب الرئيس او مدة السبب المانع من حضور خمسة عشر يوماً فوكيل الرئيس يعين بقرار من رئيس الحكومة سائماً على اقتراح وزير الداخلية

٣٢ - بعد استماع ايضاحات رئيس البلدية و بياناته الخطية عما استند اليه من الامور يمكن منه عن العمل او عر به ضرر وشو للاسباب الموجبة صادر من رئيس الدولة ويبنى على اقتراح وزير الداخلية ويصدق من المفوض السامي

٣٣ - يرفع رئيس البلدية سنة سائماً في وزير الداخلية وهي قطعية وور قوطها وام عدم قوطها في مدة خمسة يوماً اذا بحث الرئيس باستقالته للمرة الثانية بكتاب مضمون فكون استقالته قطعية بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ ارسال الكتاب

المذكور ويستمر الرئيس على اقامه وظيفته الى ان يسلم حلقه زمام العمل

٣٤ - اد رفض رئيس البلدية عدة من لوائح ي مرد ، اشرع (١٩٨)
او الاطاعة او تعاون بالقيام بدات فوسع وزير . حلية ، ان يدعو ان قيام به
يباشره نفسه او ان يأمر غيره ان يباشره رأساً

٣٥ - يتقاضى رئيس البلدية تعويضاً شهرياً يعين له من وزير الداخلية ويتول
اعضاء البلدية في نهاية كل شهر تعويضاً عن الخلف التي حضرها كل منهم في خلال الشهر
على معدل يعين في القراو ذاته على ان لا يتجاوز مجموع التعويض الشهري اكل عصفو
عشرين ليرة سورية صافية وعند تعيب الرئيس وجود ، مع بعه عن الحصول منه تزيد
عن خمسة عشر يوماً يتناول وكيل الرئيس نمو - عن عمل الاصابي لدي قم به يمدل
نصف التعويض الممنوح شهرياً للرئيس لاصل

٣٦ - يسمى رئيس البلدية رأساً لجميع وخدمات ي ملى مراد من موارده
البلدية ويوقف عن العمل ويعزل جميع اصحاب هذه وخدمات بالقصره ذات بقرارد
وعلى كل يستطيع ادباب العلاقة تميز المعررت اي من هذا النوع الى مجلس شوري
الدولة .

٣٧ - ان رئيس البلدية هو آمر لاصطاء لمو رتها وهو مكلف بالامور التالية لذكر
تحت مرفعة المجلس البلدي وبطرفة لاداره عياد ضمن اشروط محددة في المواد السابقة
١ - محافظه ملاك المدينة (بلدية) ودارتها وادارة تقيمه بالاعمال التي تواف
الى محافظه حقوق كافة

٢ - اذرة ابوارات ومراقبة الاوضاع (مؤسسات) مددة ودثرة بحاسنها
٣ - اعداد وتقديم موارده السنة القادمة في اليوم الخامس عشر من شهر تشرين

الامال على الاكثر من كل سنة مع معونات الاعمال لتتمتع بها وتي يجب حتمًا ان
تخصص وتخصص النفقات ومردتها ونصبتها لا امر صريح

٢ - ما تراه الامانة والمعادلات والواجبات التي يجب عليها او من شأنها او
الحقوق وفقاً للقانون العام المعتمد حدوداً لا يرداس في دوله سو ولا تجري ايرادات
في بيت محاسن والعرض يشكك حدس نجس مع دثره او حقة المار ايده التي
وهادش سلبه

٥ - تصفيه احداث لوفته لتمديد وادبته في مدة خمسة عشر يوماً على الاكثر
من تاريخ اعدده وذلك بعد تحقيق لاداره عليه على تلك الحسات ومرفقة الاجمال
التي تجري حاسب عليه وقول في بحر من هولاً شيئاً بعد تحقيق تقوم به حقة قول
التي شترك مع احد مديري الادبة عنه من الادبة وامه مد نفسه

٦ - اتخاذ تدابير لآلية لصفة طرس الادبة

٧ - اتوقع على امة ولات ومطعم اعداد بحارات الاملاك

٨ - تنظيم اسد مبيع ولاسدر ومسة وقول الهات و اوصايا والشراف (تفرع)
و صبح باصورة المفردة بشرط القوي ١٠ لاطمة وشرط تكون هسة اعقود
مسموحاً بها وفقاً لاحكام هذا قرار

٩ - غيب الادبة في المحاكمه وفي الادعاء وفي مدوع

١٠ - وصورة امة اعد جميع مقرات مجلس المدي وتداول مراقدة المجلس
الذي جميع امة اذرة رئيسه ولكن في ان عطق هذه المرفقة اشكل لا يعرف سير
الماج او تصيد الاشغال ضمن محورها ٢٤ هي

٣٨ - ن رئيس الادبة مكاف تحت سلطة الادارة اعطا ومراقبتها في يلي :

١ - بشر وتنفيد شرائع القواين والالصه

بتنفيذها فوراً بناء على طلب من رئيس البلدية وأما سائر القرارات التي تتضمن تسوية وقفية
فوضع موضع التنفيذ فوراً بعد نشرها أو ببلغها وفقاً لأحكام المادة ٤٣ ولوزير الداخلية
الحق في كل وقت أن يلقي قرارات صابطة البلدية المتخذة بموجب المادتين ٤٠ و ٤١
من هذا قرار سواء كانت تلك القرارات دائمة أو وقفية أو كانت بوشر بتنفيذها أو
لم يماشر

٤٣ - أن القرارات المذكورة في المادة ٤٢ لا تسري أحكامها على ذوي العلاقة
بها ما لم تبلغ إليهم بطريق النشر أو الاعلان على الحداد كلما كانت تتضمن أحكاماً
عامة وفي غير هذه الحالة تبلغ إليهم على وجه الأفراد ويشت النشر والاعلان بتصريح
مصدق من رئيس البلدية والتبلغ الخاص ينت بوصول موقع عليه من قبل ذي العلاقة بالأمر
وإن لم يوجد من سدد المبلغ الاسمي يحووظ في وران البلدية ونفذ قرارات وسدت
الاذاعة وانتلع شوارعها في سبل خاص لقررت البلدية

٤٤ - لرئيس البلدية وحده بناء على موافقة الدائرة الفنية الحق في اعطاء رخص
البناء واصدار الاوامر بالهدم وله وحده ان يسمح بوقت معلوم بوضع البسطات المتحركة
على الارض وفي معطحات اشوارع والباحات العامة ووضع تاسيسات التجار الموقفة
ووضع مسد ومقاعد وكراسي من قبل اصحاب مطاعم ومطاعم ولحانات متى كانت بظامات الدولة
وقوانينها لا تمنع ذلك

٤٥ - أن حلاوزة البلدية هي ان يكونو محسنيين من قبل مدعي عام لبلدية
٤٦ - بموجب جلالة البلدية تحري المخالفات التي تقع ضد نظامات لصاغة البلدية
وقراراتها المطلق التي حلقوا المميز من حيا

٤٧ - يسطر الجلاوزة محاضر المخالفات المذكورة

٤٨ - ذا وحدث البلدية ضمن دائرة لاصول مستوية او هي اعربت بمسؤوليتها

عن امور تستلزم تعويضاً مالياً فوزع حيثنذ لتعويضات واسامع بموجب جدول خاص ما لم يمكن في الموازنة محصنات موضوعة لهذه العاية

اذا تقرر وقوع المسئولة على عاقبة المدينة حاز لها حيثنذ ان تتابع مسني الاضرار والتلفيات التي وقعت على عاقبها وشركائهم

الفصل الرابع

املاك البلدية والاذنى بالمرافعة

٥٠ - يجوز الترحيص ببيع مول المدينة لمقولة وغير المقولة ما عدا الحصص منها بالمصالح العامة بناء على طلب الدائن الحامل سنداً صالحاً لتنفيذ ذلك بقرار من وزير الداخلية يبين فيه كفية البيع

٥١ - يداكر المجلس البلدى في قبول الهبات ووصايا حتى ولو كانت الهبة ووصية لملي او مطعنة من البلدية ولكن في حالة كونه لا يمكن اعطاه الرحمة بقبول الهبة او وصية الا بقرار من رئيس الدولة يتخذ بناء على اقتراح وزير الداخلية

٥٢ - يجوز لرئيس البلدية ان يبيع على مول عاصمة الهبات ووصايا ويضع طلائاً في التسليم قبل مذكوره المجلس البلدى ويوجه حصص قبل التصديق المصوص عليه في المادة ١٩ ودرى معمول واد المجلس البلدى او المصادق الواقع من يوم الممول

٥٣ - يداكر المجلس البلدى في الاعانة التي يمدها للاحق باسم بلدية ويجوز دوماً لرئيس البلدية بدون اذن سابق من المجلس البلدى كل وساش اللازمة التي تحتفظ الحق او تمنع سقوطه

الفصل الخامس

المقات واوردات وموزنه البلدية

٥٤ - مقات البلدية اجبارية او حربية

٥٥ - المقات التالية الذكر نفقات حربية للبلدية وتفيد عند الاقتضاء رأساً من قل

وردة الدحية في موازنة للدية

١ - صيانة ابنة البلدة

٢ - تموين صحت لي تخصص للاغصه ورأس

٣ - رتب مستشار او معش بلدية وروب موطني دور في المدن الموحدة

في هذه المؤسسات

٤ - رتب مين سر البلدية لعمه رؤساء دور البلدية وكافة موظفيها

٥ - نفقات ادارة بلدية وقرصانية واعطائه وحفظ الادوي

٦ - نفقات لاشترك بالخدمة الرسمية وقسمين منها العربي والافراسي

٧ - رتب الصاولة البلدية وغير ذلك من نفقات

٨ - نفقات تنظيف والافارة وتحسين حالة الطرق

٩ - نفقات وضع مصدوات التخطيط والعمد في المدينة وحفظ تلك المصدرات

١٠ - تسديد الديون المستحقة

١١ - نفقات ساجعة عن تطبيق المادة ٣٤ من هذا قرار ويوجه عام كافة المقات

الواقعة على عاتق البلدية بمقتضى احكام قوانين او نظامات

٥٦ - كافة المقات غير المذكورة في المادة سابقة اختيارية

٥٧ - اما فيما يتعلق باسئال صيانة الطرق وتحسين حالتها وتطهيرها وانارتها وصيانة

مواد اللوازم وتأمين سير المصالح لدية من لفقات المنصوص عليها اصولاً في مصور الاعمال وفي الموارنة تعقد صدق تصديق لورثته من قبل الدوائر مسئولة بمعرفة الرئيس او تفويضه او تعقد من قبل الرئيس ذاته دون ان يصيب رأى المجلس عليها محدداً او ان تسحصل موافقة او ان يؤخذ قراره على ان يكون عند هذه الفتحة فوراً وان يكون تابعاً وموفاً لترتيب مو د محطط الاعمال بحسب ضرورة الحاجة الى الاستمجال فيها بالشكل والاحوال المنصوص عليها في المادة ٣٧ من (له ولايات الموسوعة بالتراسي وطلب الالتزام) اما فيما يتعلق بالاشغال الجديدة المقيدة على لاصور في مصور الاعمال المحتم وبطه الموارنة فان الرئيس لطال احراء المناقصات عليها بالكيفية والشروط فيها وتحال لالتزامات المذكورة دائماً على شرط ان يقترن بتصديق المجلس البلدي الذي عليه ان يتذكر وبحث فيها في اقرب جلسة من جسامه بحسب الترخيم وتعرض هذه المناقصات مع المقررات الصادرة بشأنها على مستشار البلدية او مفتشها يؤثر عليها والا تشر لاية هذا كله مع الاحتفاظ باحكام المادتين ١٩، ١٧ فيما يخص قبول اللوائح والمصورات والكشوف (المحطط)

٥٨ - لا يجوز دفع شيء الا من حرمه بلدية وال بد صاحب الاستحقاق الحقيقي وهو يمطي بها تقاضاه وصولاً بعد ان يبرز الى الحار اوراق ومستندات النافع او التمهيد المنتظمة والمصنف حسابها وفقاً للاصول دني عليها مر لاعطاه من قبل رئيس البلدية او من يقوم مقامه نظاماً ولا يجوز للخازن ان يخرج عن هذه القاعدة الا امر حصي من الرئيس ولا حل تأمين دفع بدل طلبات مستحقة الاداء يوصى عليها من الخارج بواسطة مراسلة على ان تحري لتصفية هائيه لدى راز لقواته ولاورق المثبتة كما هو من اعلاه

٥٩ - ان دوائر موظفي بلدية ومستخدميه وجور عمالها الدائمين المعيين رسمياً او المقدين في سجلات المأمورين يؤمر بصرفه في آخر يوم من كل شهر من اشهر

التقويم هريهوري سنة سنشيرة نخس ، في ثلثه سنة ، على سنة ثلثه سنة ، تقدم
في الاوقات معية من قبل النخس ، كما يكون في سنة مدوية الازمنة المتعددة
ماوامر الحروف والمدفوعات

٦٠ — بحسب عرض كافة لاسدود ، في سنة على سنة او معش الحداثة
لنوشر عساه الا غنرت لاعة

الفصل السادس

حكمه

٦١ — ان من امر الحكم هو ان يكون الرئيس هو ساطه على كافة الدوائر
ومشور عن حسن سيرها ، فان سمى في الرئيس به محسره فقط على مسائل لانية
وواسعه دثره بحول كافة الاورق ، فان كان الرئيس في النخس البلدي والعكس
بالعكس ، وتزسل به الاورق المتعده بامر من الرئيس ، فانه في اوقات الملاثم لكي
يدرسها ويحذر اذ له خلاصة امضانا وجميع المعلومات الازمنة التي في المجلس وهو يوم
لدى الحاجة سامين ترجمة رسائل ومسائل ، ورددو لعاذرة ولا يجوز له ان يسمح
بأخراج او تسليم ورق من كتاب في شخص كان يدفع فيها او لبيب آخر دون
ان يأخذ منه ومصولا ، وعلاوة على ذلك فان كان لاورق من غير عصبه المجلس
او الادارة العليا فلا يجوز له ذلك دون ان يدي به خطاً ، وهو بصاً خطاً من
الرئيس

٦٢ — ان كافة مقررات الرئيس وما حكرت بحسب نخب ، وشح تشير
مستشار الحداثة او معشها والا عدت لاعة وكل رسائل لموجهة الى المدوب او الادارة

للسا والدوائر الكبرى الخاصة كشركة دمشق هاه وتعدداتها وإدارة الديون العامة أو

مصادره منها يجب أن تمر عن طريقه

٦٣ - تنص كافة الأحكام معياره لأحكام هذا القرار

٦٤ - تصدق أحكام هذا القرار بقراره ضمن شروط المية على كافة المديت

لدولة اسودته أي تتجاوز اهلوه عشرة آلاف من

٦٥ - سينتج نظام ادري عام بعض في خلال ثلثه شهر الاحكام التي تصدق هذا

امرار على المديت التي يقل اهلوها عن عشرة آلاف

٦٦ - وزير لدخله مكلف بتعبد احكام هذا القرار

٦٧ - بوضع هذا الامر موضع سدد اعتباراً من تاريخ تصديقه من قبل المفوض

السامي

دمشق في ١٠ حزيران سنة ١٩٢٥

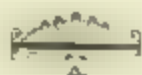
رئيس دولة سوريا

الامضاء: صبحي ركات المالحدي

شوهه وصدق عليه تحت رقم ٨٢ بيروت في ٥ مارس سنة ١٩٢٦

المفوض السامي

الامضاء: حوفيل



تعديل تشكيل البلديات الكبرى

قرار رقم ٧١٢

ال رئيس دولة سوريا

سنة على القرار المؤرخ في ٥ كانون الاول سنة ١٩٢٤ رقم ٢٩٨٠ القاضي بتأسيس
دولة سوريا

وسنة على القرار المؤرخ في ٢٦ نيسان سنة ١٩٢٦ ورقم ٢٥٩ القاضي بتعيينه رئيساً
لدولة سوريا

وهذا كانت لتحرره أنتهت ان تطبيق قرار مدت المدن التي يتجاوز عدد نفوسها عشرة
آلاف نفس المؤرخ في ١٠ حزيران سنة ١٩٢٥ ورقم ١٦٠ مكرر بشكله الحاضر قد ولد
تأخيراً محسوساً بسير اللزمات المذكورة لا يمكن المعاشي به وحيث ان التأخير اوقع
ناثي قسماً عن القيود المخصوص بها في مود هذا القرار القاضي حتماً على البلديات بارسال
محاضر جلساتها وجميع مقرراتها الى وزير الداخلية لتصديق من قبله قبل العمل بموجبها
ولما كان الوالي والمنصرفون حائرين على لاهية الادارة لرفقة عمل البلديات بصورة ملائمة
وسنة على اقتراح وزير الداخلية

بقرار

المادة ١ — يحول لولاه والمنصرفون في ولايت ولا لولة الصلاحيات المختصة
بوزير الداخلية بموجب المود ١٠، ١١، ١٩، ٢٤، ٣٤، ٤٢، ٥٥، ٥٠ من القرار المؤرخ في ١٠

٣ - تشتري عقارات يزيد مجموع قيمتها مع قيمة ما سبق وتقرر مشتراه في الدورة نفسها عن عشر واردات البلدية العادية في المدن التي يزيد عدد سكانها عن مئة ألف نسمة وعن $\frac{1}{4}$ من واردات بلديات لا اعتيادية في مدن لاخرى

٤ - مشاريع ومصورات اشغال جديدة و ترميمات جسيمة اذا تجاوز مجموع نفقة هذه الاعمال وغيرها من ذات النوع المقرر في المدة نفسها خمس الواردات العادية للبلديات المدن التي يحور عدد سكانها مئة ألف نسمة وعشر الواردات العادية للبلديات المدن الاخرى ي ٦٠ ألف ليرة سورية للبلديات المدن التي يزيد عدد سكانها عن مئة ألف نسمة و ١٠ آلاف ليرة سورية للبلديات المدن التي يتراوح عدد اهلها بين ٥٠ و ١٠٠ ألف نسمة و ٥ آلاف ليرة سورية للبلديات المدن التي يقل عدد سكانها عن ٥٠ ألف نسمة
٥ - تكاليف الاستئجار والعروض اما في امروس فلا بد من الحصول على اذن من المفوض السامي علاوة على ما ذكر

٦ - قبول هبات ووصايا البلدية متى كانت ذات طهارة ووصايا محرمة من تكاليف و منصفه من الشروط و تقضي بتخصيص عمارات طهارة ما اذا كانت تفسح مجالا لشكوى ثلاث
ثانياً تصديق و تردد قرار من ولى او مصرف لمذكرات في المواضيع التالية :

٧ - ارقام المديون عدا التي ذكرت في السند الاول السالف الذكر
٨ - وط العرصات و بحوث و مديونيات في الاملاك لزراعة
و خمس سنوات في غيرها

٩ - بيع و هبة ملاك بلدية

١٠ في ريف وتنزيل دحات الشوارع والساحات ولقائها وتقوم استقامتها والامساكن العامة وحديدتها ونوسيمها واصحابها واحداث ساحات الاسواق الموسمية والصيد والسباق ووضع مصورات مخطط وتعبيد الطرق بمساحة بلدية واحداث تعديل في مصورات التخطيط لمقولة وتأسيس لمعار وهجرها

١١ - تميم وحة تخصيص احدى الاملاك بلدية انحصاراً لجهة مصلحة عامة

وحالاً لاحكام هذه المادة بحول وبحب حراء لصلاحية لعمادة لوزير الداخلية عند ما تكون المداكرات حول المواضيع المبينة في السدين ٣ و ٤ اسالي الذكر

المادة ٥ - تعديل المادة ١٨ كما يلي :

وبوسع المجلس اسدي ان يصرف نظر عن قرار وزير الداخلية او بحسب الحال عن قرار الوالي او المتصرف ويتخذ مقررته ذاتقضى ثلاثون يوماً كاملات من تاريخ الوصل المعطى من قبل وزير الداخلية ومدة المادة ١٦ ولم يبد هذا لوزير رأيه فيه واذا رفض الوزير الموافقة في خلال المهلة انقصة فوسع المجلس لسدي او الشخص الثالث صاحب المصلحة ان يثير لقصيه لمجلس الشورى ندي يكون فيها قراره مبرماً ويمكن في خلال مدة ثلاثين يوماً المذكورة مسح مقررات البلدية رأساً بقرار من وزير الداخلية اما لخرق احكام هذا القرار او لخرق الشريع (قوانين) والانظمة وما لاسباب لها علاقه بالنظام العام ولوزير الداخلية ان يضع اشرافه بالتفتيد فيجعل مقررات البلدية نافذة في الحال او عند الايجاب مدة نقصه مدة خمسة عشر يوماً وهي المدة التي محت بمقتضى المادة ١٩ للشخص الثالث ليرفع مدعياته او طلبه باعسح

المادة ٦ - لا يطبق هذا القرار على بلدية دمشق ويمكن لوزير الداخلية فيما يختص
بها ان يحول جميع صلاحياته او قسما منها الى المتصرف اذا رتب ذلك
لمادة ٧ - وزير الداخلية مكلف بتعميد هذا القرار
دمشق في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٧

احمد نامي

شوهه وصدق تحت رقم ٥٠٠ تاريخ ٨ آب ١٩٢٧

المفوض السامي : بونسو



تحديد عدد اعضاء البلديات الكبرى

قرار رقم ١٨٥٥

ان رئيس مجلس الوزراء بمرلة سوريا
بناء على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول ٩٢٤ و رقم ٢٩٨٠
وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ٩٢٨ و رقم ١٨١٢
وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط ٩٢٨ و رقم ١٨١٢
ولما كانت المصلحة تقتضي ان يكون جميع الاعضاء في مجلس المدن الكبرى ممثلون
لدى النجان البلدية وكان غير ممكن في حالة لقو من اياهم
وعلى اقتراح وزير الداخلية

بقرار

١- يحدد العدد الاعظمي لاعضاء اللجنة البلدية المنصوص عليها في المادة ١٣ من
القرار رقم ١٦٠ مكرر تاريخ ١٠ حزيران ٩٢٥ حسب ما هو مدرج في المادة الاولى
من القرار المذكور المتعلقة بالنجان البلدية المنحة

٢- وزير الداخلية مكلف بتنفيذ احكام هذا القرار

دمشق في ١٣ شباط سنة ٩٣٠ التوقيع : محمد تاج الدين الحسي

شاهد المذنب : التوقيع : بروير

شاهد وصدق بتاريخ ٢١ شباط سنة ٩٣٠ تحت رقم ١٣٥٨

المفوض السامي التوقيع : ولسو

- ۲۰۰ مکررہ -

تحدید تعویض رؤساء واعضاء البلديات

مکری

= =

قرار رقم ۸۷

.....

۱۔ علی ہذا مقررہ ۵۵۵ لاکھ ۹۲۵ روپے ۲۹۸ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے
۲۔ علی ہذا مقررہ ۲ لاکھ ۹۰۶ روپے ۵۲۰ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے
۳۔ علی ہذا مقررہ ۳۵۵ لاکھ ۹۰۶ روپے ۵۲۰ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے

۹۲۶

.....

۱۔ عدد بعض - ۱۰۰ روپے ۱۰۰ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے
۲۔ عدد بعض - ۱۰۰ روپے ۱۰۰ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے
۳۔ عدد بعض - ۱۰۰ روپے ۱۰۰ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے

۱۔ علی ہذا مقررہ ۳۵۵ لاکھ ۹۰۶ روپے ۵۲۰ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے
۲۔ علی ہذا مقررہ ۳۵۵ لاکھ ۹۰۶ روپے ۵۲۰ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے
۳۔ علی ہذا مقررہ ۳۵۵ لاکھ ۹۰۶ روپے ۵۲۰ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے
۴۔ علی ہذا مقررہ ۳۵۵ لاکھ ۹۰۶ روپے ۵۲۰ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے
۵۔ علی ہذا مقررہ ۳۵۵ لاکھ ۹۰۶ روپے ۵۲۰ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے
۶۔ علی ہذا مقررہ ۳۵۵ لاکھ ۹۰۶ روپے ۵۲۰ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے
۷۔ علی ہذا مقررہ ۳۵۵ لاکھ ۹۰۶ روپے ۵۲۰ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے
۸۔ علی ہذا مقررہ ۳۵۵ لاکھ ۹۰۶ روپے ۵۲۰ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے
۹۔ علی ہذا مقررہ ۳۵۵ لاکھ ۹۰۶ روپے ۵۲۰ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے
۱۰۔ علی ہذا مقررہ ۳۵۵ لاکھ ۹۰۶ روپے ۵۲۰ قسماً - سب سے پہلے دو سو روپے

رئيس بلدية الاسكندرية عشرون دينار ذهباً
 لرئيس بلدية انطاكية ١٥ ديناراً ذهبياً ورئيس بلدية دير الزور ١٢ دينار ذهباً ونصف
 لدير لرئيس مدينة حلب ١٢ دينار ذهباً ونصف الدينار
 اكل من عصا محاسن مدينت همدان لاربع عشرون قرشاً سورياً ذهباً عن
 كل حصة على ان لا يتجاوز مائة قاصده مفضو واحد دينارين ذهباً
 ٢٣ ايسوس ٩٢٦ رجب ١١ و ٣٢٥ كانون ثاني ٩٢٧
 لامع روف لاني

- ٢ - بعمل هذا قرار اعسار من كانون ثاني ٩٢٧
- ٣ - يلغ هذا قرار بعد تصدقه في كمال من له علاقة بتفيد حكامه



تحويل رواتب رؤساء البلديات الكبرى

قرار رقم ١٣

عوجب القرار رقم ١٣ المؤرخ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٩ طوقت احكام قرار رقم ٨٧ المؤرخ في ٢٣ اغسطس ١٩٢٦ مد اسداء عام ١٩٢٩ وحوالت رواتب رؤساء بلديات المدن الكبرى وتمويلات اعضائها المحددة في الامر المذكور ب فريش سورية ودمشق
بضرها بالرقم التحويل ٤٩٢ المتخذ اساساً لتحويل رواتب موظفي الدولة



اسناد رئاسات البلديات الكبرى

في المجلس الاداريين

قرار رقم ١٤٤٠

الف رئيس مجلس الوزراء يوزعه

سأ على قرار تأسيس تاريخ ٥ كانون الأول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تمسكه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحية تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وعلى المادة ٢٥ من قرار رقم ١٦٠ مكرر تاريخ ١٠ حزيران ١٩٢٥

وحيث ان هذه المحس بلدية مريكون في مصر لاجل غير مستوفين المقدرة

السكانية للقيام بملهمة هذه على عاتق المجلس محس المذكورة وعلى الاحص في مصر

مراكز لواء او الاقضية او لواء في تحت مجلس بلديات

وعلى اقتراح وزير الداخلية

يقرر

تضاف معر لآية من المادة ٢٤ من قرار بلديات المدن الكبرى رقم ١٦٠ مكرر

تاريخ ١٠ حزيران ١٩٢٥

عندما لا يستطيع اسد الرئاسة لاجل هذه بلديات سكانه في مركز لواء او

قضاء او ناحية يتحد فرد من قبل رئيس الدولة يهديه الى المتصرف او القائمقام او المدير

حسب لايحجب القيام برئاسة مجلس بلديات او اللجنة البلدية المعنية

بقوة وزير الداخلية بالوظائف التي عهدت إلى المنصرف بموجب قرار رقم ٧١٢
تاريخ ٢٥ - ١ - ١٩٢٧ تضمن تعديل المراسم ١٦٠ مكرر المار ذكره في جميع
مراكز الأمانة التي تصق فيها أحكام المقررة - من هذه المراسم
٢ - وزير الداخلية مكلف بتنفيذ أحكام هذا القرار

دمشق في ١ تشرين الأول ١٩٢٩

موقع محمد تاج الدين الحسي

شوهده وصدق سراج ٦ تشرين الأول - ١٩٢٩ تحت رقم ٧٤٦٣

المدوب : التوقيع روييد



تصنيف البلديات

قرار رقم ١٧٩١

تعديل قرار رقم ١٦٠ معكرو بتصنيف البلديات -

ب رئيس مجلس الوزراء دولة سورية

س. على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول ٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار اعمده تاريخ ١٢ شباط ٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحيته تاريخ ١٥ شباط ٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وعلى قرار وزارة الداخلية رقم ٦١ تاريخ ٢٤ محوز ٩٢٩

يقرر

١ - تحدد درجات بلديات الدولة السورية عن ٩٣٠ وفقاً للتصنيف الآتي :

درجة أولى

درعا (حورف)

درجة ثانية

درجة ثالثة

سدم (رمشق) - اب - اعزاز (حلب) - فرق خان (اسكندرون)

درجة رابعة

حمر شعور - حرالمس - معره (حلب) - فامشلية (دير الزور)

ريحية (سكندرون)

درحة خامسة

بلك • يبرود • قنطرة (دمشق) • مرة مصرين • عفرين • مسح (حلب) • روه • حسيجة
حامودة (دير الزور) • نصرة (حوران) • سببية (حماه)

درحة سادسة

بلودان • مضايا • مين • سيدنايا • حيرود • قطيع • قضا • داريا • (دمشق) • اربحا • سرمين
بنش • درحكوش • عريكار • سفيرة • حار شيخوز • حارم • سلقين • كفر تخاريم • ارمناز (حلب)
رأس العين • ابو كمال • ميادين • (دير الزور) • فريس • تدمر • قصير • رستن (حمص)
ازرع • فبق • (حوران)

زكرليق • سويدية • كسب • بئاس • يلال • سوقق (اسكندرون)

٢ — يستفيد رؤساء المدن المذكورة من التعميم المخصوص به في المادة الرابعة

من القرار رقم ٦١ تاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٩ اعتباراً من اول كانون الثاني ١٩٣٠

٣ — بلغ هذا القرار عب تصديقه شكل من له علاقة به لتعبد احكامه

دمشق في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٠ لتوقيع • محمد تاج الدين الحسيني

شوهده وصدق بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٠ تحت رقم ٨٠٤٨

المندوب لتوقيع • رويير



تحديد تعويض رئاسة البلدية

الموظفين الإداريين

قرار رقم ١٨٨٣

السيد رئيس مجلس وزراء دولة سورية

سأه على قرار تأسيس تاريخ ٥ كانون الأول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٣

وعلى قرار صلاحية تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وعلى الدليل تاريخ ١ تشرين الأول ١٩٢٩ ورقم ١٢٤٠ للعدد رقم ١٦٠ مكرر لعائد
للبلديات الكبرى ولما كان من العدل منح موظفي لادارة المطلوب اليهم عند الاقتضاء
القيام برؤسهم احدى المندبات تعويضاً عن عمل لاسيما المطلوب منهم احرؤه مع
وصيغهم الاساسية

وعلى اقتراح وزير لداخيه

بمرد

١ - يمنح كل موظف رري يهد " " ستة ملاية مركز منطقتة بموجب القرار

تاريخ ١ تشرين الأول ١٩٢٩ ورقم ١٢٤٠ لتعويض المندرج بالجدول الآتي

شام ٥٠ ليرة سورية

حلب ٢٥ " " "

محض	٣٠	ليرة سورية
حمام	٣٠	• •
اسكندرون	٣٠	• •
مداكيره	٢٢٥	• •
دير الزور	٢٠	• •
ادب	٢٠	• •

ان هذا التعويض المنظم في مراتب موصوف دي الاملافة بحسب له من بيرانية
البلدية

٢ ان موظفي لادارة مولجين موصوف رئاسة البلدية ولدين يتقاصون
موجب قرارات تعييدهم تعويض على من تعويض الذي بحق لهم استيفائه بموجب المادة
الاولى المذكورة ملاء بمائة مائة على الاسماء من الموصوف الذين سما تسمى وظيفتهم
٣ وزير الداخلية مكاتب متعبد بحكام هذا تقرر

دمشق في ٢٠ شاط ١٣٠٥ من الرئيس توقيع محمد جميل الاشقي

شوهده وصدق بتاريخ ١٠٥٥ ت ٩٣٠ تحت رقم ٨١٩٨

مدوب التوقيع : رويير



تأجيل انتخاب البلديات

قرار رقم ٢١٩

ان المرسـل فوق العادة من لدن المفوض السامي العام بمـدارة شؤون دولة سورية بناء على القرار تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ رقم ٢٩٨٠ القاضي بتأسيس دولة سورية وبناء على القرار تاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٢٦ ورقم ٤٣ الذي عهد بموجبه الى المـسيو بيراليـب بمهمة لدى دولتي سوريا وجبل الدردور بصفة مرسل فوق العادة .

وبناء على القرار تاريخ ٩ شاط ١٩٢٦ ورقم ١١٨ المتعلق بتنظيم ادارة شؤون دولة سوريا . وبناء على قرار رئيس دولة سورية المؤرخ ٢٤ شاط ١٩٢٦ المحدد انظمة البلديات التي تزيد سكانها عن ١٠٠٠٠ عشرة آلاف شخص

ولما كانت سلطة بعض البلديات قد انتهت وكان من المرجح ان يؤجل تجديد انتخاب المجالس البلدية الى وقت يستطاع فيه ان يجري هذا الانتخاب مرة واحدة في مختلف الالوية . وبناء على اقتراح معاون مدير عرفة المفوض السامي

يقرر

١- يؤجل انتخاب المجالس البلدية في بلدن سورية الى وقت آخر يبين فيما بعد

٢- ان وزير الداخلية مكلف بتنفيذ احكام هذا القرار

في ٢٢ نيسان ١٩٢٦

الامضاه : بيراليـب

شوهـد الامضاء دي بيرال

تنفيذ مقررات البلديات

- صورة قراره تدفق في مسائل عويبة - ٣٦

...

قرار رقم ١١١ المؤرخ في ٢٣ - ٤ - ١٩٢٩

احالت واردة اعداله اسوديه في حقه تدفق في مسائل عويبة مذكورة في
المركزي دمشق لذي يستمره عن
البلدي مقررات يضطر لتبديدها ضمن مسكن
الشرطة وحلاوذة بلدية الى
بتفديدها مع
من لتعرض له شرط هو سبق ومة لدنوى
قراره تدحول الى المنزل وسوى ذلك لا تخول له ولا لغيره

وذي تدقيق ومداكرة تفصى ذلك واردة في

ان الضائقة الادارية والمخصوصية قد سبغتها صاحب خاص حق ما حول
مدون وساطة العدالة ولا كانت مقرره لاون من
١٦٠ مكررت على نقررت هذه سجد من
الهاده ٤٤ من القرار المذكور على ن
مثل هذه لقضاء
العمل على هذا تحت وعرض ذلك على مقدم

ورده عدله

دمشق في ٢/٨ - ١٣٤٨ - ١٥ - ١٩٢٩

صحتي البيل

نظام تشكيل البلديات الصغرى

قرار رقم ٢٢١

ان المرسل فوق لعمده من لدن اسمه سامي مدني ماذارة شؤون دولة سورية
بناء على اقرار تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٦ رقم ٢٩٨٠ قاضي رئيس دولة سورية
وبناء على اقرار تاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٢٦ رقم ٢٣ لذي ماذارة شؤون المسيو
مير ايوب بمهمة مدني دولتي سورية وحسن ، وهو يصدر مرسل فوق العدة
وبناء على اقرار تاريخ ٩ شباط ١٩٢٦ رقم ١١٨ المتعلق بتنظيم ادارة شؤون
دولة سورية

وبناء على اقرار تاريخ ٢٦ حزيران ١٩٢٦ القاضي بتنظيم البلديات التي نفوسها اقل من
عشرة آلاف مس
وبناء على اقتراح مدير المصروف مرفعه بموضوع سامي المتدوب معاون القائم
بأمره وزارة الداخلية

مقرر

١- تؤلف مجالس البلديات في المدن وتقتصر في يكون عدد نفوسها دون
اكثر من عشرة آلاف نفس كذا في

١- في المدن التي اقل من ٥٠٠٠ نسمة سورية على اقل تقدير

٢- في المدن التي اكثر من ٥٠٠٠ نسمة لا يدرج تحتها ليرة سورية بل كانت
على اشعار مديرية الصحة والاسكان العام وقرار وزارة داخلية ذات اهمية موصية

كرا كرا صطيف و مواقف ذات صلاح حد اوقات مهمة من حيث الساحة
٣ - تنأف هذه اللديات قرر من رأس الحكومة به على فتراح و ارة اند حبه
ويحدد حد اقرار الحدود بحسبه حدية على به بخود تأفها عند الحاجة من قرينين
او اكثر

الفصل الاول

تشكيل و دوره مجلس اللديات

٢ - تؤلف مجلس اللديات في بلدان ي يكون عدد نفوسها دون عشرة
آلاف من من عضوية مصرف من اهل تلك الامة و حصه شرط ان لا يكون
عددهم اقل من اربعة يتكون كل اربع شخص واحد و اذا كانت البلدية مؤلفة من
بضع قرى فيشكل قرية منها ثلث شمة واحدة ما اذا تجاوزت قرى هذه قرية
للمضمة عشرة آلاف نفس فعدده تنع هذه اللديات احكام قرر اللديات الكبرى
تحدد مقدمات اعضاء اللديات كما يلي:

١ - الاعداء في الانتخاب

٢ - الحازون على العدد الاوفر من الاصوات من بين المنتخبين في يوم واحد
٣ - عند تساوي عدد الاعضاء يقدم الاكبر سناً الا في اول الاعضاء و اما و هو يحد
ماعداء الرئيس و مستشار مواج

٤ - يتعزم اجتماع المجلس اللديات يوم خميس من كل جمعة و يمكن يصدر دعونه
لمقد جلسات و بوية حرة كما يلي:

١ - طلب من المتصرف او اعمته

٢ - طلب من قبل رئيس المجلس اللديات في لاهوت المستعجلة

٣ - طلب من نصف أعضاء المجلس على الأقل

٤ - يضع رئيس المدينة .. تماسد .. سيع على بساط البحث في كل جلسة يوقعه
و يترد على باب دائرة المدينة قبل موعد عقد مجلس يومين على الأقل ويدون هذا
في دفتر وفيات حساب ولا يجوز بحث في جلسته المعقودة الا بالاعمال المدونة في
الكتاب المذكور يدعو رئيس المجلس و سبعة كتب وصفا من مصادركن الاعضاء حتى
في جلسات عادية

٥ - جلسات المجلس مست عادية .. مسمى بسطير .. فثبت المجلس بمحضر يقيده
بالجانب على .. موقوع عليه من قبل .. تمثله وحرر المحضر عند افتتاح الجلسة التالية
و يوقع عليه من قبل رئيس و لاعضاء بين أسماء الاعضاء الحاضرين وتدون أسماء الغائين
وذلك في .. صاحب يدون ملاحق بهم .. يبلغ دفتر .. فثبت الى عصاه المجلس و الى
السلطات الادارية و ذلك كل شخص حلا .. راجعاً الموضوع على بساط البحث فيمكنه
طلب و يوقع على محضر جلسته

٦ - لا يجوز .. ذكره في المجلس بل يدي الا اذا كان الحاضرون من الاعضاء
يدون و حد من نصف مجموع و .. تنوع لعدد السكاني من اعضاء المجلس بعد دعوة
ثمة و قد ذكره كمال .. و منه مهابكا .. عدد الاعضاء الحاضرين على انه يجب ان تذكر
هذه حصة .. لا و .. شامع مع .. حصة .. حصة

٧ - .. كان او حد او اكثر من واحد من اعضاء المجلس سلاي علاقة بالقضايا
موصولة على .. بحث سواء كانت .. شخصية او بصفتهم وكلاء او كفلاء
و لا .. لاداء .. و .. في مد .. صحيح لخص المجلس آنفاً لحد اكرة
عند .. حد على .. و .. و .. و ..

٨ - رئيس .. مجلس .. دي رئيس المدينة او الاكبر ساً من الاعضاء عند

نصيب الرئيس ويرأس الاكبر سناً الجلسة التي توصل فيها حسابات الادارة المنعقدة رئيس البلدية على ساط البحث ولقد اقرّيس الحق بحضور لما كره في هذه الجلسة والاشتراك فيها حتى ولو كان ترك منصب الرئاسة ولكنه يجب عليه كيف كان الحال ان يقادر الجلسة قبل جمع الاصوات

٩- لرئيس جلسة وحده حق صططظم خسه ووسعه اجراح كل عصفو يخل بالنظام على ان يدون ذلك في محضر الجلسة وبعد وقوع حدة او حجة يسطر محضراً بملقه فوراً لمدمي عام المنطقة

١٠- لقررات تتخذ بكثيرة صوت لاعضاء الحضرين المنطقة واذا تساوت الاصوات فيرجح جانب الرئيس ويدكر امين امر في محضر الجلسة سماه لمصوتين ويدون ما ارتآه كل منهم

١١- يستلم رئيس مجلس بلدي كتب الاسفالة معدة ووجه الافراد من اعضاء المجلس بلدي ويستم عليه ارساها في مدة ٢٤ ساعة في التتمقام الذي يعطي بها وصلاولا تكون لاستعالة قطعية لا بعد مصي خمسة عشر يوماً على تاريخ وصل اشتر باستلامه وفي خلال هذه المدة يمكن لصاحب اشارة سحب استقلته ويحل محل المصو المستقل بحق من حاز كثيرة الاصوات بعده في الاستعالات الاخيرة

اما ذ وقعت الاستعالة صمعة واحدة او لا في سب كان ناقص عدد اعضاء المجلس الى النصف مباشر عندئذ اجراء انتخابات جديدة يحدد يوم التصرف ونؤمن تمشيه الاعمال من قبل لجنة تعين وفقاً لاحكام المادة ١٠ شرة رثا تنهي الاستعالات الموه بها

١٢- كل عصفو من اعضاء المجلس بلدي يخلف من ١٠ مدعوه حضور الحالت اربع مرات متواليات بدون عذر ثبت لدى المجلس به مشروع يحوز عسره مستقيلاً من قبل التصرف اراقا تمتمم ودث بناء على تقرير اعظم من قبل رئيس بلديه

١٣ - يجوز التصرف في الامور الآتية ان يحل المجلس الذي بعد اخذ موافقة

وزير الداخلية

١ - اذا اهل المجلس البلدي تمام بالواجبات المنصوص عليها في القوانين المرعية

الاجراء

٢ - اذا دعت عمان لمجلس ليطق بده ٢١ بعد اول امدار في الموضوع ذاته

٣ - متى هصر عدد الاعضاء الى درجة لا يتمكن معها في حلال اربع جلسات

متوالات من ادرات العصاب العلوي سدت طول امد تغيب بعض الاعضاء او بسبب تقديم عدة اسفالات في وقت واحد و هير ذلك من الاسباب

٤ - متى اهل مجلس البلدي في حلال اربع جلسات متوالات الموشة في احدى

القضايا المسجلة بصورة نظامية في بيان اعمال الخطة الاولى بدون ان يكون هناك حاجة لاحطاره

اذا حل احد المجالس البلدي عهد له حصة امر التقييم و طوائف ذلك المجلس وتضاف تلك الحصة لقرار من التصرف في موافقة وزير الداخلية وينبغي ان تضم خمسة اعضاء على اعظم تقدير ويجوز ان يمين منهم ان احسن من دفعي لصرائب من حسابات محذمة

تقوم اللجنة الخاصة بكافة و حذفت المجلس البلدي و شاع باستحداث جديدة متى ساعدت الظروف على ذلك عن ان تاح له ان يمين نفر من رئيس الدولة

١٤ - يمكن عزل الرئيس او عضو من الاعضاء على امر د بالسور و الشروط ذاتها

سبب سلوكه او افتراحاته او حصة حلال قدمه بالوظيفة محذمة اربعين ٢٢ و ٢٣ من هذا النظام

الفصل الثاني

واجبات المجالس البلدية

١٥ - يسن المجلس البلدي قراراته في امور البلدية ويجدي رأيه كلما كانت القوانين والانظمة تعضي عنه مبادئها وكل طلب اليه ذلك من سلطة عبا وييدي نميته في امور المصالح المحلية التي لمدينة شترك فيها

١٦ - بعد ثلاثة ايام على الاكثر من تاريخ كل جلسة يرسل بسفد من صبط المجلس بل المدير او لعممة ادي يؤيد وصورها تدوينها في سجلات ذات ارومة يقطع منها وصل يرسل فوراً الى رئيس البلدية

١٧ - ان المذاكرات في احد المواصلات التالية لا كرىح قبل تنفيذها بمصادقة عليها من قبل القام مقام على ان يرجع عند اللزوم الى احكام قرارات تشكيل المجالس لادارية
١ موازنة البلدية

٢ شروط التزامات ونحارت تحاوز مديتها عشر سنوات في الاملاك الزراعية وخمس سنوات لغيرها

٣ مشترى عقارات يريد مجموع قيمتها مع قبعة ما سبق وتقرر مشتراها في لموارد عيبها عن عشر ولادات البلدية العادية

٤ - في مشروعات ومصورات اشغل جديدة وزميات اذا تحوز بمجموع نفقة هذه المشروعات وعيرها من ذات النوع يقرر في لمراية عيبها عشر اواردت العادية

٥ - التكاليف لاستئانه وقروض اما في اقروض فلا بد فوق ذلك من الحصول على اذن من وزير اداخلية

٦ - في بيع ومادلة املاك البلدية

٧- في تعيين الجهة المخصصة لم ملك من املاك البلدية المخصصة في الساق الجهة
مصلحة عامة

٨- في ترتيب وتوزيع درجات الشوارع والساحات والقائما وتقوم استقامتها والاماكن
العامة وتحديداتها وتوزيعها واعطائها وتعيين وحدات ساحات للاسواق الموسمية وللصيد
والسباق ووضع مصورات تخطيط وعدد طرق العامة الجديدة وادخال تعديل في مصورات
التخطيط المقبولة وتأسيس المقار وحمامات

٩- قبول هبات ووصايا للبلدية متى كانت تلك الهبات والوصايا تطلب نفقة او لها
شروط تقضي تخصيص عقارات لجهة ما و ذلك في فسخ محلا لشكوى الاسر (حائلات)
وبوسع المجلس البلدي ان لا ينتظر قرار التصرف و قد تم تقديم عند تنفيذ احده هذه
المقررات اذ اقضى ثلاثون يوماً كاملاً من تاريخ الوصل المعطى له وفقاً للمادة ١٦
وفي خلال المهلة البالغة ٣٠ يوماً المذكورة اعلاه يمكن فسخ قراره من
المتصرف او القائم مقامه الا اذا تميزت القضية لمجلس اشوري لخرق احكام هذا القرار و
لاساب لها علاقة بالانتظام العام

١٨- كل المقررات المتضمنة تصديداً دائماً والتي لم تذكر في المادة ١٧ المذكورة
اعلاه تصبح قابلة لتعيد بعد مرور خمسة عشر يوماً على تاريخ ارسالها لمتصرف والقائم مقام
حسب اللزوم الذي عليه ان يعطي ٣٠ يوماً كفاية على ذلك المادة ١٦ ولا يمكن فسخ
هذه المقررات بقرار من المتصرف و قائم مقامه لارأساً ولا طلب من ذوي العلاقة الا
لخرقاً للقانون او احد الاطعمة الادارية او لاسب لها علاقة بالانتظام العام

والمجلس البلدي ولكل من له حق التعصية حق مراجعة مجلس اشوري معترضاً
على قرار المتصرف او القائم مقامه من فسخ قرار البلدية المعترض عليه او المصمم رفض
الطلب بفسخ قراره. يكون قرار مجلس اشوري ضد الشأن قطعياً لا يقبل استئناف ولا ميلاً

ولم يصر في أو قاعته - يصح شانه - سند ومن كل فرد محدوداً لاختصاصه
نافداً فوراً

١٩ - يطلب من المجلس مدى مدته في أي يوم أو أيام

١ - في حدث من بعد خبره

٢ - في مؤتمرات - حسابات - معدة - لانه - خبره - منسوبة - احثرة - على
صفة مدته في صبح - رخص - في - صبح - مدته - في - صبح - ملاح - او - عقد -
استقراص - او - مدته - او - مدته - مدته - في - صبح - مدته - في - قبول - الترخا
والوصايا - في - تقدم - واجير - في - كانه - الامور - في - صبح - مدته - في - هذا - المجلس - فيها
وفقاً للاظمة - ويتمكن - في - هذه - حجة - لاسم - في - صبح - مدته - في - او - بدون - فيه

٢٠ - يدقق المجلس البلدي في خدمات - لانه - في - صبح - مدته - في - رئيس - بلدية - ان
يرضاها - عليه - في - كل - سنة - والمجلس - المذكور - في - صبح - مدته - في - صبح - مدته - في - حسابات
الدخل - مع - فاصل - الى

٢١ - لا يجوز لأي شخص - في - صبح - نشر - و - حصاً - و - في - نصرت
لها - صفة - سياسية - ودية - و - حق - لاداره - حده

٢٢ - تعتبر - مذكرة - في - صبح - لانه - في - صبح - مدته - في - صبح - مدته - في
خبرته - عند - مجلس - حجة

١ - مذاكرات المجلس - في - صبح - حوال - موضوع - صبح - في - سلطته - او
مذاكراته - في - اجتماع - لم - يكن - عمده - و - صبح - لاشكل - و - في

٢ - المذاكرات - في - صبح - حرق - شانه - صبح

٣ - المذاكرات - في - موضوع - لم - يذكر - في - صبح - في - صبح - في - صبح - في

المادة الرابعة

٤ - المداكرات المتخذة خلافاً للمادة ٢١ من هذا القرار

٢٣ - يعين هذه المداكرات حق تقرير من مجلس الاداري ويضمن هذا القرار ايضاً بالوقت نفسه حذف المحضر بخصوص... في هذه المادة ويقتضي على المجلس الاداري اتخاذ قرار للموافقة عليه

وإذا كان طلب الدفعة من شخص... فيجب ان يقدم صاحب لي ديوان امين السر للمجلس... في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تلقيه مسودة قرار... وصل موقعه

ويمكن في كل وقت الاعتراض على قرار مسح بالطريق القضائية

ويجب ان يكون قرار مسح... لا يملك لاسباب الموحدة. والمجلس الذي وان له علاقته بالامر ولكن... حله... قرار... المجلس شورى الذي يكون قراره قطعي لا يقبل استئنافاً ولا استعارة

ويجب ان يكون طلب الترخيص في مدة ثلاثين يوماً من تاريخ تلحق قرار الترخيص المتخذ من قبل مجلس الاداري

الفصل الثالث

المادة ٢٤

٢٤ - يعين بطريقة لاجل... من... المجلس... رئيساً للمادة ويرصد

و يرفض المتخذ من قبل... في...

٢٥ - سولي... لدية... الادارة... وحده... س...

٢٦ -... رئيس... من... ضروري... حسن... الادارة... ي...

تقسم من وظائفه الى حد... رئيس... خاص... يدون في سجل البلدية وما ينجزه

وحدود مانع يسمعه من خفتوا منه يريد من حمة عشر يوم تناول كل الرئيس تعويضاً
عن العمل لاد في مدى وده من انفسه من موح نهرياً للرئيس الاصيل
٣٥ رئيسي انفسه من انفسه من موح نهرياً للرئيس الاصيل
الدية ويوسف من انفسه من موح نهرياً للرئيس الاصيل
وعلى كل استيعاب من موح نهرياً للرئيس الاصيل
٣٦ - انفسه من موح نهرياً للرئيس الاصيل
الذكر تحت موح نهرياً للرئيس الاصيل
الساقية

١ موح نهرياً للرئيس الاصيل
ان موح نهرياً للرئيس الاصيل

٢ - ادارة لوط ومرويه
٣ - موح نهرياً للرئيس الاصيل
الاول على الاصل من موح نهرياً للرئيس الاصيل
توطى وخصيص موح نهرياً للرئيس الاصيل

٤ - موح نهرياً للرئيس الاصيل
وحسبها موح نهرياً للرئيس الاصيل
المراديات في حسات من موح نهرياً للرئيس الاصيل
المراديات في موح نهرياً للرئيس الاصيل

٥ - موح نهرياً للرئيس الاصيل
من تاريخ موح نهرياً للرئيس الاصيل
تجري حسب موح نهرياً للرئيس الاصيل

يشارك فيها مع احد مهندسي المدينة عضو من البلدية والمعهد معه

٦ — اتخذ التدابير الآتية لصحافة طريق مدنة

٧- التوقف على مقولات ونظم عمدة البحار لأبلاك

۸- سطح شد مع ولائیت و نفسه وقول هب و وصایا و شراء (تفرع) و اصلح بالصورة مقرره بالشرع (استوی) والاضمة بشرط ان تكون هذه المقود مسوحاً بها وفقاً لاحكامه حد قرر

٩- تمثيل لدية في محاكم سواء في الاداء وفي المدعى

١٠- ونسوة عامة تعد جسم معرفت عكس السدي

وتتناول مراقبة المجلس البلدي جميع أعمال الادارة وشبهها ولكن ينبغي ان تطلق هذه المراقبة بشكل لامرقل - مراد - ج : وتشمل على محورها تنظيمي

٣٧ ان رئيس البلدية مكلف تحت سلطة الادارة بحب ومرفقها ما يلي :

۳۷ الف رئیس اہدیہ مکلف تحت سہ لادوہ عیب و مرقسہ ہائی:

۱۔ بشر و تعد بشر : (موری) و لاصہ

۲- تصدیق بر لایم هم چنین ممکن شده است زیرا در معنی نخست لایم

موسمى دائرة شريعة الدولة

٣٣- بالوظائف الخاصة بمهمومهم حسب فوائدها الخاصة

٣٨ - مهدي رئيس البلدية في كربلاء ودين لاوت نصير له لائحة وعنده ما يقرب

له صعوبات في التكوين و بعض التغيرات و هو في كثير من احوال على ان يكون
اموي محمولا او مهيلا في بعض احواله و ليس كذلك في بعض احواله و هو في بعض احواله

ویمانی رئیس اجازات المدعی در شهر "رستخیز" حد لاط، و علی

ارٹھس ر ہندس اُجدد و جد و جہل و اندہ و تدبیر و وجودہ ان بطن صیبا - خیر

للتبليغ والتحقيق معي وهدى تلي ربي عبد الحبيب المستطير رئيس نوري موضع بيت

في تأويله حالاً وفقاً للمعادن المحلية ودفعه عند الاقضاء قبل انتهاء امدته المليه

٣٩- يتخذ رئيس البلدية قرارات في لأمور الابه :

١- باتخاذ التدابير المحلية في المسائل المنوطة الى سلطته ومراقبته بحسب اللائحة

والقوانين

٢- نشر قوانين واسطة صابطة ائديه محدداً وتذكير الاهالي بوجوب مراعاة

احكامها

٤٠- ان القرارات التي يتخذها رئيس البلدية سواء كانت ضمن سلطته الخاصة

او صادرة بالاستناد الى مذكرة من المجلس البلدي تمرص فوراً على المتصرف ولتتقدم
الذي يشمر بوصولها كما نصت عليه المادة الخامسة عشرة للمنفقة بالمدكرات والقرارات
التي تتضمن تسوية دائمه لاتوضع موضع لتعبد الا بعد مرور خمسة عشر يوماً على تسلم
السحة كتابه بها ان السلطات المذكورة فاه وصول ويجوز في الاحوال المستعجلة لهذه
السلطات ان تسمع تنفذها فوراً بناء على طلب من رئيس البلدية واما رسائل القرارات
التي تتضمن تسوية وقتية فتوضع موضع اعيد فوراً عند نشرها وتبليها وفقاً لاحكام
السادة ؟

٤١- ان القرارات المذكورة في المادة ٣٩ لا تسري احكامها على

ذوي العلاقة بها ما لم تسمع انهم بطريق النشر والاعلان على حدس كما كانت تتضمن
احكاماً عامة وفي غير هذه حالة ملعهم على وجه الافراد وشتت النشر والاعلان
بمصر بح مصدق من رئيس البلدية وبيع من رتبته مع دفعه من ذوي العلاقة
بالامر وان لم يوجد من سداد البيع لاسيما بخصوص او في سديه وتعيد القرارات
وسدادات الاذاعة والبيع سوارتها في سجل خاص بقرارات البلدية

٤٢- لرئيس بلدية وحده بناء على موافقة لاداره عليه في اللواء والقضاء و

الحاجة الحق في اعطاه وحصل اليه واصدار الامر بالهدم وله وحده ان يسمح لوقت معلوم
بوضع البسطات المتحركة على الارض وفي معصبات الشوارع والساحات العامة
وبوضع تسيبات لحدس بوقفة وبوضع مرصدة ومعد وكريسي من قبل اصحاب المطاعم
والحانات متى كانت نظافت الدولة وفور سبب لانتعاش ذلك

٤٣ - ان حلاوة بلدية تدعى ان يكونوا محلفين من قبل مدعي عام البلدية
٤٤ - يقوم حلاوة بلدية بحري محرمات في تقع ضد نظمات الضائقة البلدية
وفراقاتها في المناطق التي حلفوا انهم من حلف

٤٥ - يسطر الجلاوة محاضر بالمحلفات المذكورة

٤٦ - اذا وجدت بلدية ضمن دائرة لاصول مسئولة وهي اعترفت بمسئوليتها
عن امور تستلزم تعويضاً مالياً فتوزع حشد تعويضات وتوقع بموجب حدود خاص ما
لم يكن في امارة محصيات موضوعه هذه حاية

٤٧ - اذا تقرر وقوع المسؤولية على عائق بلدية حاز لها حشد ان تناع مسيبي
الاضرار والتمديدات التي وقعت على عائقهم وشركائهم

الفصل الرابع

ملاك بلدية ولاديب ومرافعة

٤٨ - يجوز لرجس بيع اموال بلدية منقولة وغير المنقولة ما عدا الخاص منها
بالمصالح العامة على طلب مدني حاد من سداً صالحاً لتنفيذ وذلك بقرار من التصرف
يبين فيه كيفية البيع

٤٩ - يذاكر المجلس البلدي في قسم الهبات بالوصايا حتي ولو كانت الهبة

والوصية لحي او مقطعه البلدية ولكن في حالة كده لا يمكن اعطاء الرخصة بقول الهة
او الوصية الالة او من المتصرف او القائم مقام

٥٠ - يجوز لرئيس البلدية ان يبيع على من يبيع مقطعه الهة و الوصية ويضع طناً
في التسليم قبل مدة ذكره المحس الذي يبيع من قبل مصديق لمصوص عليه في
المادة ١٧ ويسرى مفعول في الوصية الذي يبيع و يصدق وفع من يوم قبول
٥١ - يذكر محس الذي في الدعاوي اي تقدم و سلاحي باسم البلدية ويجوز
دوماً لرئيس البلدية بدون ادن سابق من محس في فهو شكل لوسائل لاحتياطية الي
تحفظ الحق او عم سفوحه

الفصل الخامس

المقتات واوردت وموارده البلدية

٥٢ - مقتات البلدية احوارية او حارية
٥٣ - مقتات بلدية لذكر عمت حدرية للبلدية وتفيد عند لاقتضاء رأساً من
قبل المتصرف او القائم مقام حسب التصرف في موارده البلدية
١ - صياحه ائمة البلدية
٢ - التعويضات اي محصن لرئيس
٣ - رتب استشار او مقتش بلدية ودره ب موطني د ائمة في المدن سو حودة
فيها هذه المؤسسة

٤ - رواتب كاهن موطني مد
٥ - مقتات ادارة بلدية و قمر و طاسة وحفظ الاوراق
٦ - مقتات الاشرك بالخدمه سمية واقتناء تقسيمين من العربي و لافراسي

- ٧- راتب الضابطة البلدية وغير ذلك من نفقاتها
- ٨- نفقات التنظيف والانارة وتحسين حاله الخرق
- ٩- نفقات وضع مصورات الحطوط والسعيد في المدينة وحفظ تلك المصورات
- ١٠- تسديد الديون المستحقة
- ١١- النفقات الناجمة عن تطبيق المادة من هذا القرار ووجه طام كافة الاعقات الواقعة على البلدية بمقتضى احكام قوانين او نظامات
- ٥٤- كافة النفقات غير المذكورة في المادة السابقة احتياطية
- ٥٥- اما فيما يتعلق باشغال صيانة الطرق وتحسين حالتها و نظفها وانارتها وصيانة مواد اللوازم وتأمين سير المصالح البلدية و النفقات المخصوص عليها اصولا في صور الاعمال وفي الموازنة تعقد بعد تصديق المورثه من قبل الدوائر المسؤولة بمعرفة الرئيس او تفويضه او تعقد من قبل الرئيس ذاته دون ان يطلب رأي المجلس عليها محدد او ان يستحصل موافقته او ان يؤخذ قرار منه على ان يكون عند هذه المدة فوراً وان يكون تابعا وموافقا لترتيب مواد مخطط الاعمال بحسب ضرورة الحاجة الى الاستعجال فيها في الشكل والاحوال المخصوص عليها في المادة ٣٥ من (المقاولات لمصوعة بايرامي او طلب الالتزام) اما فيما يتعلق بالاشغال الحديدية المقيمة على الاصول في مصور الاسم الى المصم ربطه بالموازنة فان الرئيس يطلب باجراء المقصات ويتابعها بالصكيفية والادوية وغيرها والالتزامات المذكورة دائما على شرط ان تقترب تصديق المجلس البلدي لمدى عليه ان يتدأكر ويثبت فيها في اقرب جلسة من جلساته بحسب التبرم
- ٥٦- لا يجوز دفع شي الا من خزائن البلدية والى يد صاحب الاستحقاق - وهو يعطى بما تقاضاه وصولا بعد ان يبرز الى الخازن اوراق ومستندات الشئ والذهب المنتظمة والمسمى حسابها وفقا للاصول والتي عليها امر الاعطاء من قبل رئيس البلدية او

من يقوم مقدمه نظماً ولا يجوز للخصار ان يخرج عن هذه القاعده لا بعد خطي من
الرئيس ولاجل تأمين دفع بدل طبابت مسحقه لاداء عيى سبب من الخراج بوسطه
مرسلة على ان تحري النصبة لها به دى تراو هو ثم لاورنى مشتة كما هو بين اعلاه
٥٧- انت رتب موطني حديبه وهـ خدمهم واحور سماها د ثمنين دى رتبياً
والمقيدين في سجلات الامورين بـ ثم دى في آخر يوم من كل شهر من بـ لتقوم
البريفوري بدون سيطرة مجلس لى دى اسم على لى وتر حكمة انت تقدم في
الاولقات لمعية من قل رئيس المحسنة دى لاوردى لى لى بويه لى لى دى دى دى دى
الصرف والمدفوعات

٥٨- وزير الداخلية مكلف بتدبير حكام هذا قرار دى بوضع موضع سـ
اشاراً من تاريخ تصديقه من قل دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى
دمشق في ١٦ نيسان ٩٢٦

بيروت دى دى دى

شوهه وصدق عليه تحت رده ١٨٢

حوصل

بيروت في ٢٥ نيسان ٩٢٦



تعديل نظام البلديات الصغرى

قرار رقم ١٤١٩

ان رئيس مجلس وزراء دولة سورية
سـه على قراره تنسيب تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠
وعلى قراره تنسيب تاريخ ١٢ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢
وعلى قراره صلاحية تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤
وعلى قراره رقم ٢٢١ تاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٦ بطرح بلديات المدن الصغرى
ولا كان تنسيب المدن التي بين عدد سكانها من عشرة آلاف باعتبار عدد الاهالي
و اعطاء رؤساء بلدياتها مواعيد سـه على هذا تنقسم بلديات الى سـبع غير مقبولة
ولا كان اتحاد هذه البلديات الى ردت لمدية لكل بلدية اساساً لتقسيم هذه البلديات
هو اوفق من توجهه لافاديه من مدسكودة ولحسن ادارتها وكان لذلك من
الضروري من قبل ٣٤ من امر رقم ٢٢١ تاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٦
وعلى تاريخ ٢٢١ تاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٦

مقرر

١ - تلقى السادة ٣٤ من امر رقم ٢٢١ تاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٦ ونسجل بالمرس
الآتي سـه :

يخوذاً رئيس المجلس لمدى دامت مدات واردات بلدياته ان يتقاضى تمويلاً
شهرياً بمقدار مئة ليرة في دامت فيها بلديات المدسكودة سـه على تقسيمها باعتبار الحد

اللاوسط للوردات العادية في المستين الاحدين ويحدد قرار من وزير الداخلية كمية
التقسيم ومصادر التعويض المذكور اعطاه اكل درجة من البلديات . في حال غياب رئيس
البلدية او وجود مواعيد تحول دون حضوره ، مدة تجاوز الخمسة عشر يوماً يتقاضى الرئيس
الوكيل بصورة تعويض عن وظيفة الاصابة اي ملحق على طاقته نصف التعويض الممنوح
لرئيس الاصل

٢ — وزير الداخلية مكلف بتنفيذ احكام هذا القرار

دمشق في ٢٥ ايلول ١٩٢٩ التوقيع : محمد تاج الدين الحسني

شوهده وصدق - ربح ١ ايلول ١٩٢٩ تحت رقم ٧٤٣٦

التوقيع : رويبر



تقسيم درجات بلديات المدن الصغيرة

قرار وزاري رقم ٦١

ان وزير الداخلية

بناء على القرار المؤرخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ رقم ٢٩٨٠ القاضي بتأسيس دولة سوريا
وساه على القرار المؤرخ ١ آب ١٩٢٨ رقم ٣٦٤ القاضي بإدارة اعمال وزارة الداخلية
من قبل رئيس مجلس الوزراء

وبناء على المادة ٣٤ المعدلة من القرار ٢٢١ المؤرخ في ١٦ نيسان ١٩٢٦
وبناء على لزوم تعيين كيفية تطبيق المادة المذكورة

يقرر

١ - تقسم بلديات المدن التي يقل عدد سكانها عن العشرة آلاف بمساحة الحد
الاطوسط للواردات المادية الحقيقية للسنتين الاحيرتين الى الست درجات الآتي بيانها :

درجة ادنى	الحد الاوسط الذي يريد عن	ليرة سورية لثانية
• ثانية	• • من ٩٠٠٠ الى ١٢٠٠٠	
• ثالثة	• • ٧٠٠٠ • ٩٠٠٠	
• رابعة	• • ٥٠٠٠ • ٧٠٠٠	
• خامسة	• • ٣٥٠٠ • ٥٠٠٠	
• سادسة	• • الذي هو دون ٣٥٠٠	

ان الواردات التي تحصل من القروض ومن بيع شي من املاك البلدية ولوفر

الحاصل من السنين السابقة وجميع الواردات غير العادية والنفقات لا يمكن أن يدخل في حساب الحد الأوسط لورقات عادية عند تعيين المدرجات. عند بيانات التي حدثت مجدداً من الدرجة السادسة عند أحداثها إلا أنه يمكن اعتؤها درجة علي من هذه الدرجة بصورة موقفة بعد مضي سنة واحدة على تأخرها عن مبلغ ما يحدده حساب سوي أن وارداتها العادية الداخلة تجاوزت ٣٥٠٠ ليرة سورية سنة

٢ - يتحدد قرار وزاري فيما بعد ينقسم كل من المدن الموجودة حالياً وذلك بنسبة الحد الأوسط للواردات العادية التي ٩٢٨ و ٩٢٧ ليرة في حساب المصداق من قبل المجلس البلدي نظراً لأحكام المادة ٤٠ من المرسوم ٢٢٦ وعلى كل مدينة أن تقدم لوردة الداخلية قبل انقضاء شهر واحد على لا أكثر من تاريخ انتهاء المدة المحددة من حسابها المدكور مصدقة من قائم مقام المقصود.

٣ - يجوز لرئيس بلدية ونائبه على كل من هذه المدن في قضية معينة إحدى البلديات وذلك إذا اتضح من حساب سنين لاحقة من الحد الأوسط. ردت هذه المدينة العادية تحت الملح اللازم. من هذه المدن إلى من درجهم في حال هبوط مقدار الحد الأوسط. ردت إحدى البلديات تحت الحد الأدنى المحدد للدرجة التي سمت بموجب هذه المصلحة التي هي في رتبة من رتبة المدن ورفع اقتراح بتحويل المدينة المذكورة إلى درجة أعلى من درجتها الأولى. ردت الحد الأدنى من ذلك.

٤ - يتقاسم رؤساء المدن في المدن المذكورة في عشر لاف موبص الشهرية المعين للدرجة كل من هذه المدن. من التي قبلت من الحد الأوسط لورقاتها العادية عن ٣٥٠٠ ليرة سورية لدرجة أعلى لرئيس البلدية من من رتبة معين موبص شهري يسببه لدرجة كبراني.

تعديل تقسيم درجات بلديات

المدن العنبرى

قرار رقم ١٧٩٢

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا

بناء على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول ٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شاط ٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شاط ٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وعلى القرار رقم ٦١ تاريخ ٢٤ تموز ٩٢٩ الصادر عن وزارة الداخلية بشأن تحديد

بلديات المدن العنبرى

يقرر

١ - تلغى الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار رقم ٦١ تاريخ ٢٤ تموز ٩٢٩

باعتراف حق مكتسب لرؤساء البلديات الذين على رأس عملهم في التعويض الذي يستفيدون منه وتبديل بالنص الآتي :

إذا عهدت رئاسة إحدى البلديات الى أحد المديرين او القائمين او المتصرفين

وفقاً لاحكام القرار رقم ١٤١٩ تاريخ ١ تشرين الاول ٩٢٩ يحدد التعويض الذي يستفيد

منه هؤلاء الموظفون بحسب درجة البلدية المذكورة كما يأتي :

ليرة سورية

١٤

بلديات الدرجة الاولى

ليرة سورية

١٠	مليارات الدرحة الذهبية
٩	» » الثلاثة
٧	» » الرابعة
٥	» » الخامسة
	» » السادسة

٢- تلقى المادة الخامسة من القرار رقم ٦٩ المحدث عنه
 يبلغ هذا القرار عب تصديقه لى له علاوة به لتعدي احكامه
 دمشق ٢٠ كانون الثاني ٩٣٠
 الوكيل محمد نافع الدين الحاي
 شوهه وصدق بتاريخ ٢٣ كانون ا بي ٩٣٠ تحت رقم ٨٠٤٩
 المدوب التوقيع ٢٠ ويزر



اسناد رئاسة البلديات الصغرى

الى موصيين لادريين

قرار رقم ١٤٤١

ان دئس مجلس دور ١٠ بدو ١٠ دور

سء على قرار تاسيس تاريخ ٥ كانون الاول ٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٥ شباط ٩٢٨ ورقم ١١١٢

وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط ٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وعلى المادة ٢٤ من قرار رقم ٢٢١ تاريخ ١٦ نيسان ٩٢٦

وجئت لى عصء مجلس بلدية فديكورى فى بعض الاحان عبر مستويين لمقدرة

لكافة للقيام بالمهمة الملقاة على عاتق رؤساء مجلس لذكورة وعلى الاحص فى بعض

مراكز الاولوية او الاقضية او الواحي ي تمت فيها شمس بلدية

وعلى اقتراح دور بد حمة

مرر

١ نصف الفقرة لآية الى ٢٤ من قرار البلديات الصغرى رقم ٢٢١ تاريخ ١٦

نيسان ١٩٢٦: عندما لايسطوع اسناد الرئاسة لاحد عصء لبلديات سكانه فى مر كرلو ،

او قصء او ناحية يتحد قرار من قبل ررر لدخله يهد به الى التصرف او القاشم مقام او

المدير حسب الالجاب فية برئاسة المجلس لبلدي المتحد و للحة البلدية المفعلة

ان لوطائف اى عهدت لى شمس و لتصرف بموجب المواد ١٣ و ١٧ و ١٨

و٤٨ من القراء البار ذكره بنو سبأ في حاشية من نسخة من هذه نسخة لموظفون

لذين هم من مهم مدونة وخدمه عبد الله بن محمد

٢ - وروى مدونة مكلف من حكمه - شري

مدون في ١ شري لاول ٩٢٥

توقيع . محمد تاج الدين حسني

شاهد وصدق - ربيع ٦ شري لاول ٩٢٥ تحت رقم ٧٤٦٤

٨٠٠ توقيع ربيع



تحديد كفالات امناء صناديق البلديات

المصري

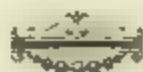
قرار رقم ٨٨

موجب القرار رقم ٨٨ المؤرخ في ٢٧ ايس ١٩٣٠

يقدم ائمة الصاديق وعند عدم وجود هؤلاء الامناء، الكتاب المولحون بامانة صاديق
بلديات المدل التي لا يتجاوز عدد سكانها عشرة آلاف نفس الكفالات التقدية الآتية :

ليرة سورية

٦٠٠	في بلدات الدرجة الاولى
٤٥٠	الثانية » » »
٣٥٠	الثالثة » » »
٢٥٠	الرابعة » » »
١٥٠	الخامسة » » »
١٠٠	لسادسة » » »



رسم السكن

قرار رقم ٣٢٤١

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا
بناء على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠
وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢
وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢
وعلى القانون المؤرخ ٢٧ شباط ١٩٢٩ العائد لبدل الطريق
وعلى تقرير وزير الداخلية والباله

يقرر

- ١ - تحدث بموجب هذا القرار ضريبة على اماكن السكن
- ٢ - تفرض ضريبة السكن على كل شخص من الذكور والامهات من كل مسكن
مجهز بالفرش موجود تحت تصرفه سواء كان ذلك في محل مسكنه الحقيقي ام في مكان
آخر

- ٣ - يعهد بكلفة مسكن البيت المملوك للسكن نفسه مع - لحقه مثل الحديقة وغيرها
ضمن الحدود المخصوص عليها في قانون هذه المقارنات المينة والمرتب والاصطبلات وما
شابهها على ان لا تكون لها صفة صاعية - و - كتاب من لعمدة المتصلة رأساً بالسكن ام لا
- ٤ - يكلف الموطعون والاحمال كل شخص ساكن بمجا في المساكن العائده
للدولة او البلديات او المؤسسات امة بصريية سكن بنسبة اجرة القسم لمخصص لسكنه

١٥ - تدفع ضريبة السكن على قسطين كل ستة اشهر ونحو وفقاً لقانون حماية الاموال الاميرة المطروحة بلا واسطة

١٦ - تصبح الضريبة واجبة الاداء كماها في حالة نقل المسكن او البيع الاختياري او الاجباري ويجب على اصحاب الاملاك والبالغة عنهم على المستأجرين الاصليين ان يخبروا دوائر الهالة بانتقال مستأجرهم قبل ثمانية ايام من الانتقال وان لم يقوموا بهذه المعاملة يمكن اعتبارهم مسؤولين عن دفع الضريبة او حزم الضريبة الدفينة بدمة مستأجرهم

١٧ - لا يطبق القانون العثماني تاريخ ٢٩ نيسان ١٣٣٠ المتعلق بحراسة الليل وقرارات الدولة السودوية المنظمة لرسم الحراسة الا على الاماكن الصناعية وذلك اعتذاراً من تاريخ وضع هذا القرار موضع الاحراء وسعدهد مقدار الضريبة التي ستعصم له هذه الاماكن بقرار يصدر فيما بعد

١٨ - تحدد نظام اداري عام كيفية تطبيق هذا القرار الذي سينفذ منذ ١ كانون الثاني ١٩٣٢ في كافة المناطق الخاضعة لسيادة الاملاك المبينة المحدثه بالقرار رقم ١٤٢ تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٣١

١٩ - وزيرا الداخلية والهالة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القرار

دمشق في ١٢ المحرم ١٣٥٠ و ٢٩ ايار ١٩٣١

محمد تاج الدين الحسي

وزير الداخلية : محمد جميل الاشقي

وزير الهالة : توفيق شامية

شوهدهد بلا اعتراض المستند المددوب - سولومياك

شوهدهد وصدق بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٣١ تحت رقم ٢٩١/١١

المفوض السامي - بونسو

النظام المالي للبلديات

قرار رقم ٣٢٤٢

ال رئيس مجلس الوزراء مدولة سوريا
بـ على قرار تأسيس تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ م ٢١٨٠
وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢
وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤
وعلى قرار ضريبة الدخولية رقم ١٨٩٤ تاريخ ٢٥ شباط ١٩٣٠ المعدل بموجب قرار
رقم ٢٤٥٩ تاريخ ٢٤ ايلول ١٩٣٠
وعلى القانون العثماني تاريخ ٢٥ شباط ١٣٣٠ بشأن الرسوم البلدية
وعلى قرار حاكم دولة دمشق رقم ١/٦٠ تاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٢١
وعلى تقرير وزير الداخلية ووزير المالية
بقرار

- ١- تلغى ضريبة الدخولية الموضوعة بموجب قرار رقم ١٨٩٤ تاريخ ٢٥ شباط ١٩٣٠ والمعملة بالقرار رقم ٢٤٥٩ تاريخ ٢٤ ايلول ١٩٣٠
- ٢- يلغى ايضاً القانون العثماني تاريخ ٢٦ شباط ١٣٣٠ بشأن الرسوم البلدية وهو ان حاكم دولة دمشق رقم ١/٦٠ تاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٢١ وبشأن مرسوم متعلق تاريخ يوم المذكورة
- ٣- يسمح للبلديات بان تستوفي الحسابات عن مبيعات الرسوم امانة في مواد لاية.

وذلك عن الاحراء المثوية الاضافية من - ررث لدولة والخصة المنوحة للبلديات من
رسوم الدولة بموجب الاحكام برعه

الاجزاء المثوية الاضافية على رسم السكن

يمكن صافه احراء مثوية على - سكن ذاتي نحدث بمقرر رقم ٣٢٤١
تاريخ ٢٩ مايس ١٩٣١ على - بقدر دلت مرفقه حكمه

الرسم الشخصي

٥ - يرص على كل ذكر صريح جسم من سكان - بين في اكلان
لاني من سنة تكلف من ثمانية عشر على لافان - بين على لاكثر رسم شخصي
عن السنة الكاملة بمقداره ثلثه وخمسة وعشرين قرشاً مبدئياً

رسم المراكب والزوارق

٦ - يخص جميع المراكب والزوارق مسجلة في إحدى مناطق سديده رسم تعيين
مرفقه المحس مائديه بعد استشارة من - بعد دلت ١٠٠
على من لرسم المذكور من - كوزو دي صند والمراكب وزوارق الخاصة
بالدولة او الجيش

وتستوفى سديده علاوة على دلت رسم دخط ووصف يومي عن المراكب في
طريقها في مخطط لاسهر والنجيرت كد مرفقه من قبل محس سدي

الحقل والهربات والدراجات النارية

٧ - يستوفى عن السبرات والهربات وحبول الركوب او حقل والدراجات

٨ - تعرض الرسوم على الوسايط لينة اعلاه التي يقبها صاحبها خلال السنة اعتباراً من يوم الاول من الشهر الذي يسبق فيه تسيرها ويبنى على صاحبها تقديم بيان قبل المشرة بتسريحه . تعطي سديده كل سنة لوحة عن هذا السن فيما يتعلق بالدرجات والدرجات الواردة

وهو عدم تقديمه السن كما هو مخرج على هؤلاء عرمة مقطوعة تعادل ضعف الرسم لسنه

الكلاوب

٩ - اسوق عن الكلاوب سنة سوى يمين حده لافصى ثثة واربعين عرشاً
سواء

تغني كل سنة لكل كلاب لوحة ذ - دفعه . يحس كل كلاب شارد دون لوحة
ويستلزم سنة صده صده حلال . في ذلك من سنة ون لم يثبت صاحبه انه ادى الرسم
عنه وقدم لوحته لايباد اليه الكلاب . سنة دفعه صهي الرسم

المحركات

١٠ - يتولى من مخرج حجرة وخركات ولا يبق في موضع في اراضي البلدية
صلى شروط السجدة والارحة لمص من عيبها في عطمة الضابطة رسم احازة يمين
عرفه حده يتسوى . يتي .

الرسم ثنت

١٠ برة سودية

من لافقى و . حل صدي

١١ ٥٠

عن شرتة تود . دود . صفة

عن المحرك بقوة ٥ الى ١٠ احصة ٢٨/٧٥ ليرة سورية

» » » ١ أكثر من ١٠ احصة ٥٧/٥٠ »

تعفى من هذه الرسوم محركات مصالح الدولة العامة

الخانات

المادة ١١ — تخضع المحلات المجردة لمبيع كحول بالفرق لرسم شهري يدفع سلفاً
تحدد قيمته تقصوى بحسب اهمية محل و نوع تجارته الاساسي

١ — محلات الاجتماع القاهي لعدة للعموم و التي فيها ملاهي لا

درجة أولى ٣٠٠٠ قرش سوري

» ثانية ٢٥٠٠ »

» ثالثة ٢٠٠٠ »

» رابعة ١٥٠٠ »

» خامسة ١٠٠٠ »

٢ — فنادق والنوادي والقبليات وسواها من سائر الذين يبيعون بالقدر

درجة أولى ٢٠٠٠ قرش سوري

» ثانية ١٥٠٠ »

» ثالثة ١٠٠ »

» رابعة ٥٠ »

» خامسة ٣٠ »

٣ — سائر الذين يبيعون بالنوادي فقط

درجة أولى ٦٠٠ قرش سوري

درجة ثابته	٥٠٠	قرش سودي
» ثالثة	٤٠٠	»
» رابعة	٢٥٠	»
» خامسة	١٠٠	»

تخفيض الرسوم المذكورة ان تصب فيها بمق مائة اين وسائر النجار من رمره لكه الذين يبيعون الكحول بالموايز فقط و من معظم تجارهم بغيره من الصانع

١٢- في حال التوقف عن 'ج.ه.د.ل' -ه- اصبح رسوم الاحاره غير مستعقه الاداء عن الاشهر التي لم تبده مد وتسقط لك رسوم حكما بشرط تقدم بطلب الى البلدية قبل نهاية آخر شهر فرض عليه الرسم

١٣- ان افتتاح تجاره مع الكحول خلال السنة يؤدي الى فرض رسم اعتباراً من اليوم الاول من شهر الافتتاح

١٤ لا يجوز ل'ل.م.ي' الكحول اسديه استثناءه ولا ل'ل.م.ي' في الاسواق المرفقة والباقيين اسيازين يقومون بذلك في ارضي المدينة قبل دفع رسم احازة يمين اصوره استثنائية على اثني عشر قسطاً ويكون عدد رسم يسوي عنهم مطلقاً بنسبه نصف الرسم الثبات

رسوم المسارع ومحدث الاجتماع

١٥ يجب ان يحصل جميع محلات لاجتماع وللمسارح محلات حد الحام وسباق الخيل التي تنجح للموه بصورة دائمة على احارة من مدينه في يوم نفسه او تخضع لرسم شهري يعين مقداره ضمن احد الاقصى ميين فيما يلي:

الرمرة الاولى - المسدح ومجلات الصور المتحركة والمرافق والكازينو ومجلات
صيد الحمام وسباق الخيل الخ ..

درجة ١٥	٤٥ ايرة سورية
• ثمانية	• ٣٠
• ثلاثة	• ١٥

الرمرة الثانية - المقهي والصدق وسارت ومجلات الالعب المضحكة والمشاهد
(بانوراما) ومجلات تعليم الرماية الخ ..

درجة ١٠	ايرات سورية
• ثمانية	• ٧
• ثلاثة	• ٥
• واحدة	• ٢

الرمرة الثالثة - ايرميه سايه بي تمرص بالعموم الا وهي كالموسيقى وفحات (بيلار)
ومشاهد محلهه تحصح فوق دلائل الرسوم حدها الاقصى كما على

• ٣ ايرات سورية	بابو فقط
• ٢	بابولا وبيو مكاي
• ٥	احراق الموسيقى
• ١٠	احراق الموسيقى مع الرقص (دسيت)
	حايكي (موزيغراف)

١٥ ايرة سورية |
آله الاسلكي وآلات المكبرة للصوت

١٦ بحب ن تجرد من قبل المدينة جمع المشاهد التي تمرص في الاسواق الموقفة

والحفلات الراقصة (مال) والحفلات الموسيقية والفخيلة التي تعام في محل بالاحرة او في محل يتعلم عرضاً لذلك وهي تابعة للرسوم لآية :

١ - رسم ثبات عن كل يوم او جلسة او مدة معينة سابقاً تحدد مقدارها المحاس البلدية ضمن الحد الاقصى مبلغ خمس ليرات سورية

٢ - رسم رسمي معادل عشرة مائة من قيمة الطوافات الساعة ويمكن ابدال هذا الرسم رسم مقطوع بقراوحن المحاس البلدية

١٧ - يمكن ان تمضي من دفع رسوم المذكورة في الهادة السابقة كل حفلة تمثيلية او موسيقية ذات صفة خيرية تبرز هذا الاعمال

فحص البوزان والمقاييس

١٨ - على كل شخص تدعوه نحره لاستعمال مقاييس الطول والوزن والمكاييل ان يقدم بياناً بذلك الى البلدية وان يرضى لمقاييس المذكورة قبل استعمالها للامانة وبعد ذلك لفحص سوي ويدفع عن ذلك رسماً حده الاقصى كما يلي :

نوع اوائل الوزن	رسم الدفعة	رسم الفحص لسوي
	قرش سودي	قرش سودي
ميران	٢٠	١٠
قبان	٧٥	٤٠
عن كل مقياس للوزن	٤	٢
عن كل مقياس الحبوب	١٠	٥
المكاييل	٤	٢
عن كل مقياس للطول	١٠	٥

كل مخالفة للاحكام المذكورة تسبب وعلا تدفع حرام نقدي يعدل ضمنى الرسم القانوني وتجري بحقه امتيازات قانونية عند الاقتضاء

رسم الوزن والمكيال

١٩ - البضاعة التي تباع جملة بالوزن او الكيل تخضع حتما لاودار مكاييل دوائر البلدية العامة

انصب المجالس البلدية تقرر الاعمال التي تقضى لطروف او الاحتياحات منة بمنحها لبعض انواع البضائع ولا سيما الخبث وندقيق
تعين المجالس المشار اليها لمنع بالجملة والمفرق لكل من انواع البضائع بحسب لعرف والمادة وتحدد رسوم لوزن والكيل على اساس المعايير المقررة المشربة على ان لا يتعدى الحد الاقصى العشرة قروش سودية عن كلة كلو على ان لا يتعدى رسم ٢,٥ في ادمه من قيمة البضاعة وكل وزن او كيل احباري بطلب اخره حسم للرسوم المذكورة اعلاه

بيع الحيوانات

٢٠ - ان بيع كافة الحيوانات كالخيل والجمال والحمير والحيوانات
المجترية تخضع لتأدية رسم قدره ٢/٥ في الملة من ثمن البيع بدفعه لشعري

البيع بالميزان العائى

٢١ - ان البيع بالميزان العائى لكافة اصناف البضائع والاموال والاشياء المنقولة
المنقولة يخضع لتأدية رسم حده الاقصى ٢/٥ في المائة من ثمن البيع يدفعه المشتري

٢٢- على الأفراد وكالات ودوائر والمحكمة ودوائر لاجراء التي تقوم بالبيع بالزاد العتيق ان تعلم البلدية بذلك
لا يمكن شروع بيع حيوانات وبقية الاشياء والمنشآت المختلفة والاموال المنقولة في المراد العتيق لا يحضود مأمور من قبل البلدية بحصر البيع سواء على طلب القاشم باحراره لاستيفاء الرسوم

على الاشخاص الذين يقومون مع المندوبين بالمراد العتيق ان يحسوا فوراً من حاصل البيع دون بقية ما يبيع لرسم اسوحت ورسومه الى ميزان صندوق البلدية او من سوب عنه كل عتاقه الاحكام المتعلقة ببيع المراد العتيق يسهدف فانهم لا دفع حرة عتيق يعادل ضعف الرسوم ويحري تحصيل الرسم مستحقة والحرة عتيق عند اللزوم تراخمة اعطرق لقانونية

رسوم الذبيع

٢٣- جميع حيوانات المعمة للعدد ما من وتندبح في المحلات المدة لذلك من قبل البلدية على ان يسوي عن كل رأس . يختلف مقداره حسب التفرقة القصوى المينة فيما يلي وذلك مراعاة لوجود او عدم وجود مسطح حديث له مستكمل شروط لفيه الحديثة

الحروف او الجدي ٢ فرش سوري

الفم او الماعز ٢٥

لعل ٧

البقرة او الثور ١٠٠

الخاموس ١٧٠

الجل ١٣٠

وعند ما لا يكون البلدية محل خاص للمدح حرر فيسمع بدفعه في المذامح الخاصة
حيث : توفي عن كل رأس مه رسم معاه : مدح حده الاقصى ٧٥ قرشاً سودياً
تغنى من كافة الرسوم الحيوانات التي تدفع في المدح العسكرية اما الحيوانات التي
تدفع في المذامح بلدية لسه حد حات الخش : سوق صا رسوم لآيه
القم والماعز
البقر
١٠
١٠
قروش سوديه

ويستوفي علاوة على رسم المدح رسم نقل اجور تحدهه لجباس البلدية في حدود
الترعة لقصى الاي باها .

١٠	عن كل رأس غنم او ماعز مدوح
٧/٥	عن كل رأس جدي او خروف مذوح
٣٠	عن كل ثور او فرس مدوحه
١٥	عن كل عجل

اجازة البناء

٢٤ - لا يجوز المباشرة بانشاء بناء او عمارة البناء او بأجراء تصليح رمي الى تعديل
حالة العقار الخارجية في منطقة البلدية من حاسوب على اجازة بذلك
ويستوفي لموازنة البلدية عناسية اعطاه وخصه البناء
اولاً : عن كل بناء جديد او عاده بناء او احداث مصفات للبناء رسم مقطوع
حده الاقصى باعتبار المتر المربع و طابق واحد في المئه من القيمة الحقيقية المبر
المربع من الارض التي اعطيت اجازة لسه عليها
يستوفي هذا الرسم مصاعماً عن اعمال اقامة شرفات و مرور ابي تحاوز ٤٠ مستمتراً

ان السرايب الالقية تحت الارض التي لا تملو عن سطح الارض مقراً ونصف المتر لاتعد من طمقات البناء

ثانياً - عن ساء او اعاده ساء واحدة عقار او حدار حاجز على صفة الطريق عشرة قروش سورية عن كل متر مربع من الواجهة

ثالثاً - يستوفى مبلغ اجرتين سوريتين باسم نفقات بئرغ المقتش الموصول اليه الاشهر الى الحطط والطيب الذي ولح الكشف الذي يجري قبل اعطاء اجازة سكن وسود للصيب لدي بقوه بارقة ٦٠ قرشاً سورياً

رابعاً - يستوفى عن اشغال لرصيف او الطريق رسم سنة المدة والمساحة المسموح بها من قبل البلدية بمحدد المجلس البلدي نسبة اهمية الجادة والحارة والحد لافصى لهذا الرسم ستمون قرشاً سورياً في اليوم عن كل متر مربع

يتمتع اعلام البلدية بكل تعديل يقرأ مد ذلك على المخطط او المشاريع الاصية مما يستلزم تعديل الرسوم لكي تجري تبينها محدداً

٢٥ - رسم ساء تعبيح الحج وحرارات مياه والآبار ومياه المراحيض غير المستقلة عن الساء وغير ذلك من لاثات التي - ص - تصحح والطهه العامة لاتشملها احكام لعقريتين الاولى والثانية من لائحة الساء

٢٦ - تعفى اصلاً من رسوم الساء ورسم الواجهات كافة الالقية التي تستفيد من الاعفاء الدائم من صرية المسقفات

على ان يجب على اصحاب الملاحة ان يصوروا مخطط وان يحصوا لبقود لتحميل التي تفرضها الاظمة على الالقية المجاورة

٢٧ - كل شخص لا يتميد ما هو - ت - المبني في المواد الساهية بفرض بحراء فسدي يحدده المجلس البلدي حسب مقتضى الحال على ان لا يجاور ضمه في الرسم

انشاء الطرق والارصفة والمجاوير

٢٨- ان صفات انشاء وتجديد الشوارع والطرق والارصفة والمجاوير وشفقات تأسيس المجاوير العامة السفلية يتحملها بدون انشاء اصحاب الاملاك المبنية وغير المبنية المجاورة لها والمنفعة منها بنفسه طول واجهة كل منها وسعة (الطوائق وقسم انشاء الواقع تحت الارض مما فيها يخص بالمجاوير) ضمن الكيفية والحدود القسوى المبينة ادناه:

الشوارع والطرق . عن نصف الشوارع والطرق وحتى ٣ امتار عرض من كل جهة الارصفة . متر ونصف عرض من كل جهة المجاوير . عن النصف

تقوم البلديات بالانشاء وتزويج شمس المجاوير على صفات صاحب الملاك يستمتع بها يعتبر كشعب المجاوير المجري المشترك المنشأ في ححلة غير نافذة او في طريق خاص او في ححلة غير نافذة من املاك الدولة والذي تستفيد منه عقارات مساحتها ١٥٠٠ متر مربع او اقل

٢٩- ان كرمي المجاوير الخدشة والاعتدالها تؤمهما البلدية وتشقاضي في مقابل ذلك رسماً سنوياً قدره ٢/٥ في المئة من النفقات التي تحملها عن المجاوير كل ثمانية من البنائات وفقاً لحكم المادة ٢٨ اعلاه رسوبات التي يفرض عليها هذا الرسم هي المنصلة بالمجاوير والتي من اللازم ان تقصّل بها

٣٠- تؤمن البلدية كرمي وتزويج المجاوير المدمجة (اشعب والمجري المشترك) على حساب الاملاك المتفعة منها

اما نفقات كرمي وصيانة المجاوير العامة القديمة فيتحملها الملاكون والبلدية صاصعه توزع النفقات على نسبة سطح البنية السنوي مدفيه لخطوبيق وقسم الواقع تحت الارض

٣١- يسطم جدول تحقق سوى سمات التطف و اصابة وتنفوق رسم الانشاء والتجديد بواسطة جدول لتحقيق الذي سظم ووضع رسم التحصيل في العام الذي تنفذ فيها الاعمال على اساس كشف التخمين المصدق

رسم الشرفية

٣٢ على اصحاب الممرات المدية وغير المدية الذي رفيع اثنان ملاكهم على اثر انشاء طريق او بوسيط او مويث او تحصيل صرف ادم مقدار او لا في سبب حر كانشاء سوق مثلا ان يؤدو رسماً وجداً على هـ - حين يحدد مقداره لحس الذي مرة واحدة فقط على ان لا يتجاوز ربع الفرق بين قيمة الممر الجديدة و قديمة

وفي حالة الاستهلاك لا يتحمل الملاكون الذي شتر كو تقصى احكام - مادة ١٢ من القانون الصادر في ٢١ كانون الثاني ١٩٣١ في النوع من على اصحاب الممرات المستملكة سوى الفرق الحاصل بين رايته التي كانت عقارهم واسلمع لدى دفعه له منه تعويض وهذا الفرق وحده لقاء الشرفية

٣٣ - تعتبر هذه الرسوم خمسة من اشكال المصاريف وتقرض على مقدار دي العلاقة لاي شخص بحري بمقاييس وجميع صاحب مقدار هذه فيس يعتبرون مدويين للتضامن منذ تاريخ استحقاق الرسم

رسوم الارومات والرفرافات والاعلانات

ولا اعلانات موضوعه ضمن صلات

٣٤ ان الارومات التي تصنعها الممر واصحاب الممرات على محلاتهم او مخازنهم او مكابهم او دكا كيبهم ومعاملهم من الخارج و مرسومة على وحت و حدر ن هذه

يضاعف الرسم على الاطارات والاعلانات المصانة - ويجب تقديم طلب تجديد الرخصة في شهر كانون الثاني من كل سنة كما يجب ان يحدد دفع الاعلان ايضاً واذا لم تتم هذه المعاملة يبرع الاعلان حكماً وفرض غرامة تبلغ في حدها الاقصى قيمة لرسم ٣٦- يستوفى على الفور عن الاعلانات والرايات والكراسيس والبرامج التي تعلق على الحدائق او تعرض في الشوارع العمومية او تنقل فيها. الرسوم المئين حدها الاقصى فيما يلي :

- ١- على الاعلان المتنقل في الشوارع العامة ٥٠ قرشاً سورياً في اليوم
- ٢- على الاطار او الاعلان المرسوم على الطريق العامة من مدة عشرة ايام او عن كل مدة اضافية قدرها ٢٠ يوماً ٢٥٠ قرشاً سورياً
- ٣- على الاعلانات والبرامج والكراسيس المنصبة على الحدائق او الواحات او الموايد او النصب الخ ٥٠٠

عن كل اعلان - من اعلان واحد الى ٢٠ اعلان ١٠ عروض سورية
 " " " " من ٢٠ اعلان الى ١٠٠ اعلان ٢ " "
 " " " " زيادة عن ١٠٠ اعلان ١ " "

رسم اشغال الارصفة والطرق

٣٧- ان اشغال الرصيف او الطريق بصورة دائمة او موقفة لاي سبب كانت يحسم لرخصة البلدية التي تحدد المساحة ومدة الاشغال اذا اخضت لحال ويستوفى رسم الاشغال مقدماً ، يوماً اذا كان الامر عرضياً او من مدة الاشغال اذا امكن تحديدها تماماً ، او سنوياً على اربعة اقساط ان كان الامر يتعلق برص البضائع او تجهيزات باروة ثالثة او متحركة في محازن ودكاكين المدينة او يتعلق «السلام او

الأراضي أو الأماكس التي توضع فيها الكراسي على أبواب المدهي وأحلات المدفوني هذه الحالة الأخيرة كل ثلاثة أشهر تبدأ بحسب قسط مستحق لدفع كاملة

ويختلف مقدار الرسم بحسب لشورع في نصفها البلدية كل مدة معينة على أن لا يتجاوز الرسم ١٧ قرشاً سورياً في لواء عن كل متر مربع و ١٥٠٠ قرش سوري عن كل ثلاثة شهور فيما يتعلق بالمروضات والأماكن المشيحية في حارة المدفونين ما تبقى فلا يمكن أن يتجاوز رسمه ١٢ قرشاً سورياً و ١٠٠٠ قرش سوري في الأماكن شهور

المجاهزات التي تقام فوق الأرض، طرق سويج الربوت بطريقه آرية (أوتومايكية) والتي يسمح جهاها شهور السيرات من دخل المراتب الطرق العامة يفرض عليها رسم مقطوع يختلف باختلاف شوارع ولا يمكن أن يتجاوز ١٢٥٠ قرشاً سورياً كل ثلاثة شهور

الاسواق

٣٨- يستوفى من اشغال محل في الاسواق البلدية رسم يومي تعين المجالس البلدية هذه الاقصى حسب أهمية الأماكس والاسواق ومع مراعاة ما اذ كانت هذه الاسواق و الأماكس مسقوفة أم لا. اما بشأن اسواق الحيوانات فحدد رسوم ٢٢٠٠ كما يلي:

	قروش سوري
الغنم والبقر	٣
الحروف والجدي	١/٥٠
البقر والجاموس والجليل	١٥

مردش سودي

١٢	١٢
٩	٩
٨	٨
٢٥	الجمال

الباعة السيارون - وصباغوا الاحذية - الخمالون

٣٩ - تحصى احواف سبع سار وضع الاحذية والخدمة في منطقة البلدية لرحمة
 ما تملأ هذه لرحمة بشكل لوحة مرده عب على حمل ان يعقها عليه بصورة طاهرة
 وعلى الآخرين ان يبرروها لدى كل طاب من مأموري البلدية
 ويدفع للحصول على هذه اللوحة رسم رحمة قدره ليرتان سورينان على الاكثر
 ويستوفى من صاحب الملاقة رسم سوي حده الأقصى ٤ ليرات سورية ويرفع هذا
 الحد الأقصى الى ٨ ليرات سورية للباعة - بلابن الذين يستعملون عربة بسواعد او دابة
 ولي ١٢ ليرة سورية الذين يستعملون عربة بحرها حصان او سمل او حمار
 ويستوفى الرسم باعداد اثني عشر مسطاً مساوياً وكل شهر بدئاً يستحق الدفع عنه تمامه
 ان كل مخالفة للاحكام الساعه نوح مر تكها عرامه لا يمكن ان تتجاوز ضمني
 لرسم في اي حال كان

المواد المشتعلة

٤٠ - يحى لمعة البلديات رسم - تهلاك على العناصر الغازية و المواد المشتعلة بحسب
 التعرفة الآتية .

قرش سودي

١	كيلو انزول
٥	كيلو سيرو المعطل
٥	د د غير المعطل
٢	كيلو برين
٥/١٥	د الدوت او دمت سولار

الف العناصر المأزبة والمواد المشتعلة التي سبق دفع الرسم عنها في إحدى البلديات السودانية أو إحدى الدول المشمولة بالاستناد المرسي وشجت بعد ذلك إلى البلدية الأخرى ترفق بورقة الشحن تفصلي من كل رسم حدد من هذا النوع لدى الاطلاع على هذه الورقة ورسوم المائدة عنها تعاد إلى بلد المسكن مشحونه له باسمه على تقديم ورقة الشحن

التخزين

٤١- توصع المصارعة والمواد المشتعلة مما اداني مستودع البلدية او في المستودعات المخصصة المرحص بها محلات تقوية محلات لمصرة بالصحة او المقلقة او الخطرة على به مع الاحتياط بحكام لصاغة بلدية المنطقة بالوقاية من الحريق برخص للحجار الذين يبيعون بالفرق ان يحفظوا بالنكمة قصوى لاني يساهم من مواد المشتعلة

- ١- في الدكاكين والمحلات نصف طن بالراميل او الصمايح
- ٢- في المرائب طن واحد بالراميل او صمايح و ثلاثة اطنان حنة د حل احواس في الارض

ويستوفى رسم تخزين شهري من عناصر المأزبة المودوعة في مستودعات البلدية وقاه للتمرفه التي يحددها المجلس البلدي بقرار

عوائد المرفأ

٤٢ - تخضع مصانع التي تفرع في حدود مرفأ الدول المشمولة بالانتداب الفرنسي وترسل طريق (براريت) ان احدي جهات الاراضي السودية لعوائد مرفأ للبلدية
٤٣ - ربح في سنة من قيمة ودلت لمصنع الدولة في بحري فيها عند الانحاب معاملات الممرات

عوائد اليانصيب

٤٤ - من مرسوم صدر اوردن ليانصيب بأذن الدولة ومتى تم ذلك يستوفي رسم قدره عشرة في المئة من قيمة الادواق لمصلحة ويحب ان توضع ادواق اليانصيب بطابع الدولة ويذكر فيها تاريخ السحب الذي يجري محصور موظف من البلدية .
ويخصص لرسم في ٥ في لالف من قيمة الادواق المبيعة اذا كان اليانصيب حري لمصلحة احد لامل خيرية

رسوم مصانع مختلفة

٤٥ - يمكن السماح للدول بمساحة بعض لمصالح ذات المفع العام ان تستوفي رسوم مستقلة .
٤٦ - من مرسوم مقتضى سكوك الامانة او مرسوم خاص بعد الاتفاق مع مصلحة الاسس ذات العلاقة ولائحة ان حدود هذه رسوم
٤٧ - في سنة من ثمن المدكود فيما يخص مصالح النقل المشترك
٤٨ - في سنة من ثمنه لاشترائه فيما يخص المودعة على الدور بالطريق الحديثة والتي تدر بصره الامير ولائحة لا تشاع
٤٩ - في سنة من قيمة البيع فيما يخص بالبور الكهربائي

عوائد الخدمات

٤٥- تدفع احوار الاشغال والخدمات التي تخربها البلديات لحساب الافراد بمقتضى تقدير يحددها هذه البلديات باعتد المدة الواجب سدادها ويسار على هذا المواعيل عند كرى شعب المحدثر الموجودة تحت الطريق العام وتطليق حفر المياه القدرة (ان كان ذلك بطريق لامة او الالتزام) وتطهير المحلات الخ...

صور المصورات وتنظيمها

٤٦- تستوفي البلدية عن كل صورة يستخرج عن مصورات تخطط لطرق وتسويتها رسم تخري مقطوع قدره ١٠ فرش سودي ورسم سبي قدره ٢٥ فرشاً سودياً على كل مئة متر مربع او كسور المئة متر المربع المرسوم في المصور اذا طلب ملاك او بصفة ملاكين وضع مصور سبسم او تسوية ملاك كائنة في حي محيط به طرقات ملحوظة في المصور الماء فيدفع رسم مقطوع قدره ٢٠٠ فرش سودي ورسم سبي قدره نصف القرش عن كل متر مربع وتنظم التسوية والمصور يقاس $\frac{1}{200}$ ويمضى منها ثلاث نسخ

انجاز الاشغال بحكم الاضطرار

٤٧ اذا اضطرت احدى البلديات ان تقوم بمعام ملاك اسكف عن احوار وجية قانونية فتسوفى النفقات الحقيقية التي بها مع اضافة ٢٥ في المئة عن حاصل بيع الادوات المرهبة ولا تصدر سند تحصيل له قوة الاحراء على مثال جدول تصفية الرسوم التي تحي بالواسطة

خدمة الوقاية من الحريق

إذا قام رجال الاطفائية بخدمة اوقية من الحريق في المسارح وقاعات السينما او في محل آخر من امحلات المعدة للهو او لاجتماع الجمهور فيؤخذ من مديري هذه محلات او مطهي المحلات رسم عن كل جلسة يحدده المجلس البلدي ولا يمكن ان يتجاوز الثلاث ليرات سورية

التحصيل

٤٩- يجري تحقق وتحصيل الرسوم المخصوص علي في هذا القرار ووما لاحكام المريعة وخاصة للقرار رقم ٢٢٢ تاريخ ١٦ نيسان ٩٣٦ وتقوم كل بلدية وتسام بواسطة جبايتها ولصالح موازنتها بتحصيل الرسوم والحوادث البلدية المختلفة وحاصلات مبيع الامول المنقولة وغير المنقولة واجارات املاكها والاملاك العامة للاملاك الاميرية لمؤجرة والرسوم المفروضة بالاتفاقات ودفاتر الشروط على اصحاب الامتيازات والعمارات المتكسوم بها من المحاكم او المجلس البلدي عقب محامته لاحكام هذا القرار ولا يظمه لاصطة البلدية

ان الاشياء المصادرة بصيغه رهن تميداً لاصحه مريعة تساع سر د اعطي مد ٨ ايام من حجزها لصالح البلدية

٥٠- يعمل بهذا القرار من و حري ان ٩٣١ على ن لاحكام الواردة في المادتين ٤ و ٥ لانتقد الاعتذاراً من اول كانون ثاني ٩٣٢ ، طر المحل التي تطبق تطبيقاً وعلاوة على ذلك يستمر تحقق وتحصيل رسم لارثة كما هو جار الآن حتى ٣١ كانون الاول ٩٣١

٥١ يجب ان تعرض على مصادقة وزير الداخلية التعريفات التي تحدد بقرارات
بلدية تطبقاً لاحكام هذا قرار

٥٢ وزير الداخلية و لاية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ احكام هذا القرار
دمشق في ١٢ المحرم ١٣٥٥ و ٢٩ مايس ١٩٣١

محمد تاج الدين الحسي

وزير الداخلية محمد جميل الالشي

وزير المالية توفيق شامي

مستشار المدون سلوميك

شوهه وصدق تاريخ ٢٩ مايس ١٩٣١ تحت رقم ١١٦٩٢

المفوض السامي م. بونسو



تعديل بعض مواد النظام المالي للبلديات

قرار رقم ٣٤١٧

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا
ناء على قرار تأسيس تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠
وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢
وعلى قرار صلاحيته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢
وعلى اقرار تاريخ ٢٩ مارس ١٩٣١ ورقم ٣٢٤٢ لمنعق رسوم البلديات
وعلى تقرير وزيرى الداخلية والمالية
بقر

- ١- تضاف التعديلات الآتية على القرار رقم ٣٢٤٢ الملحق اليه اعلاه
- ١- مادة ١٢- يستعاض عن نص الاساسي بكامله بالنص الآتي:
اذا توقفت التجارة خلال شهر من رسوم لاحارة تؤدي عن شهر بكامله
- ٢- مادة ١٤- يلغى المقطع لاجير من هذه المادة لذي مآله مايلي : (ويكون تقدير الرسم الذي عليهم مطلقاً بنسبة نصف الرسم كانت
- ٣- مادة ٢٩- يستعاض عن عبارة وفقاً لاحكام المادة ٢٧ الآف ذكرها بالمادة الآتية : وفقاً لاحكام المادة ٢١ المذكورة اعلاه
- ٤- مادة ٢٧- تتم بالنص الآتي : (عند عن حالة المصوح عنها في الفقرة الرابعة من المادة ٢٤ فان اشغال الرصيف او الطريق بصورة دائمة او موقفة ٠٠٠)

تعديل بعض مواد النظام المالي للبلديات

قرار رقم ٣٤١٧

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا
 ساه على قرار تأسيس تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠
 وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شاط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢
 وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شاط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤
 وعلى القرار تاريخ ٢٩ مارس ١٩٣١ ورقم ٣٢٤٢ لتعلق رسوم البلديات
 وعلى تقرير وزيرى الداخلية والمالية

يقرر

- ١- تضاف التعديلات الآتية على القرار رقم ٣٢٤٢ الملحق به اعلاه
- ١- مادة ١٢ - يستعاض عن نص الاساسى كامله بالنص الآتي :
 اذا توقفت التجارة خلال الشهر ون رسوم الاحارة تؤدى عن الشهر كامله
- ٢- مادة ١٤ - يلغى المقطع لاجير من هذه المادة الذي : " له مايلي (ويكون تقدير الرسم الاساسى عهم مطلقاً بنسبه نصف الرسم الثالث
- ٣- مادة ٢٩ - يستعاض عن عبارة : وفقاً لاحكام المادة ٢٧ الآف ذكرها
 بامباراه الآتية : وفقاً لاحكام المادة ٢١ مذكورة اعلاه
- ٤- مادة ٢٧ - تمه بالنص الآتي : (عد عن الحالة المخصوص عه في الفقرة
 الرابعة من المادة ٢٤ فان اشغال لرصيف او الطريق بصورة دائمة او مؤقتة ١٠٠٠)

لأقبي بدون تعديل

٥ - مادة ٣٨ - يستأض عن اسفن لاصق للاحكام الآتية

يستوفى عن اشغال محل في لاسوق رسم ومي يحدد اعطياً حسب النسب
الآتية وذلك حسب اهمية الاماكن وللاسوق مع مراعاة ما ذاكنت هذه الاسواق
والاماكن مسقوفة م لا

١ - اسواق الحيوانات

٣	قروش سودية	السم والاعر
١/٥٠	٠	الحروف والهدى
١٥	٠	القر والحموس والخبز
١٢	٠	القر والبقال
٩	٠	البحل
٨	٠	الحمار
٢٥	٠	الحل

٢ - مراسكر لاسواق عن كل متر مربع مشمول ٥ قروش سودية

٦ - مادة ٤٦ - يستأض عن عرد سنوفى ٠ ٠ ٠ ٠ عن كل مئة متر او كمر
المئة متر المربع المرسوم في المصور بالمر لآى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ عن كل مئة متر
او كمر مئة متر مربع المرسوم على مسود فى بدون تعديل

مادة ٢ - وزير الداخلية واديه مكلف بتنفيذ احكام هذا القرار

دمشق في ١٩ ربيع الاول ١٣٥٠ و٥ آب ١٣٥١

محمد تاج الدين الحسني

وزير الداخلية . محمد حسن لاني

وزير المالية . توفيق شامة

المستشار المدون . سويرث

شاهد وصدق بتاريخ ٧ آب ١٣٥١ تحت رقم ٢٣١

عن الموصى سامي دوير

•••

مرسوم استراعى رقم ٥

تعديل المادة ٤٦١ من النظام المالي للبلديات المتبعة برسم المرفأ

ان رئيس الجمهورية سورية

بناء على الدستور منشور بتاريخ ١٤ مارس ١٩٣٠

و بناء على قرار موصية من المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٣ رقم ١٦٧/ل ر المصن

تحويله حق اصدار مراسيم له قوة القوانين

وبناء على اقتراح وزير الداخلية

رسم ما يلي

١ - تلغى احكام المادة ٤٦١ من اقرار المؤرخ ٢٩٠٢٩ رقم ١٣٥١ رقم ٣٢٤٦ المضمنة

بالقرار المؤرخ في ١٠ حزيران ١٩٣٢ رقم ٤٣٦٦ واستعاض عنها بالاحكام الآتية :

(مادة ٤٦ - ان البصائع التي تعرض في احد مرافق الدولة المشمولة بالاشتراك الفرنسي

والتي تستوفي عنها الرسوم الجمركية في جهة من جهات الأراضي السورية تخضع لرسم
مرفأ قدره ١/٢ في المئه من قيمة البضائع وذلك بدفعه للملاية التي تجري فيها معاملات
الجرك

٢ - يذاع هذا المرسوم ويبلغ الى من يهمه

دمشق في ٩ رمضان ١٣٥٢ و ٢٦ كانون الأول ١٩٣٣

رئيس الجمهورية السورية

محمد علي العابد

صدر عن رئيس الجمهورية السورية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

حقي المعظم

صدق من الموصيه امين تاريخ ١/٥ ٩٣٤ تحت رقم ٣



تعديل النظام المالي للبلديات

بشأن رسوم النارية

قرار رقم ٤١٢٧

الوزير بوزارة الزراعة والاشغال عامة بموجب بالتوقيع عن وزارة الداخلية بموجب القرار
١٩٣١ سوريا رقم ٤٠٤٤ تاريخ ٢١ شباط ١٩٣١

وعلى الفرد تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٣٤ رقم ٢٩٨٠ المسمى بتأسيس دولة سوريا
وعلى قرار ١٩٣١ سوريا رقم ٤٠٤٢ تاريخ ١٩ شباط ١٩٣٩ في الفقرة الثالثة من
ماده الثانيه

وعلى قرار ٣٢٤٢ تاريخ ٢٩ مارس ١٩٣١ المحدث عن نظام النارية البلدية
خصوصاً ماده رابعة واوله خمسينيه

وعلى قرار ٣٢٤١ تاريخ ٢٩ مارس ١٩٣١ المحدث بموجبه رسم السكن
والنظر لان روح الفرد رقم ٣٢٤٢ تاريخ ٢٩ مارس ١٩٣١ على ان رسم السكن يجب ان يكون
بدلاً من رسم النارية

والنظر لان رسم السكن لا يطبق على الفرد يجب ان يحس بماده رسم نارية موقت
بفرد

١ تعديل فقره الاحكام من ماده خمسين من قرار ٣٢٤٢ تاريخ ٢٩ مارس ١٩٣١
كما يلي:

ينبغي تحقق وتحويل رسم النارية الى كان مقرر قبل ٣١ كانون الاول ١٩٣١ حتى

تحصيل رسم السكن المذكور في القرار ٣٢٤١ تاريخ ٢٩ مارس ٩٣١ ولمصوص عليه في
المادة الرابعة في القرار الملحق اليه

٢- يبلغ هذا القرار لمن له علاقة بتصيد احكامه

دمشق ٢٦ ذي القعدة ١٣٥٠ و ٣ نيسان ٩٣٢

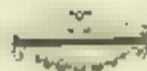
توفيق شامية

بديع مؤيد

عن المستشار المدوب : فير

شوهه وصدق تاريخ ١٢ ربيع ٩٣٢ تحت رقم ٣٠٥

عن المفوض السامي : تقرو



تحويل ضريبة بدل الطريق من الحكومة

البلديات

قرار رقم ٣٢٤٣

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا
بناء على قرار تأسيسه تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠
وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢
وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤
وعلى قانون ضريبة بدل الطريق الممائي تاريخ ٢٧ شباط ١٩٢٩
وعلى قرار دولة دمشق تاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٤ رقم ٩٢ القاضي باحداث ضريبة بدل
الطريق عوضاً عن ضريبة الدوية
وعلى اقرار تاريخ ١ نيسان ورقم ٦٥ المتضمن تطبيق احكام اقرار رقم ٩٢ تاريخ ١٦
نيسان ١٩٢٤ في كافة اراضي الدولة السورية
وعلى القرار تاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٨ ورقم ٦٩٣ المتضمن احدث اصول خاصة
لاستيفاء رسم بدل الطريق بالاعتمادات
وعلى الضرورة القصبة بترديد موارد البلديات
وعلى القرارات المرقية ١٦٠٠ مكرر و٢٢١ المؤرخين ١٠ حزيران ١٩٢٥ و١٦ مارس
١٩٢٦ المتضمن تنظيم البلديات
وعلى اقتراح وزير المالية وتقدير وزير الداخلية

نقد

ماده ١- ان صرية بدل لطريق محصه عام ٩٣١ وبقايا الصرية المذكورة
الخاصة بسني ١٩٢٧ حتى ١٩٣٠ لمحققة تاريخ هذا قرار في مناطق مدينتي دمشق وحلب
تخصص الموارد في البلديات مدينتين المذكورتين من شها مائة تحصيل وفقاً للاحكام
الموجبة خصوصاً احكام قرار رقم ٢٢٢ تاريخ ١٦ نيسان ٩٢٦

مادة ٢- يوجب محقق وتحصيل صرية بدل الطريق لنفع الدولة اعتباراً من ١
كانون الثاني ١٩٣٢ في مناطق كافة البلديات الدولة لسورية محدثة بمقتضى احكام القرارات
المؤرخين ١٠ حزيران ٩٢٥ و ١٩ نيسان ٩٢٦ و رقم ١٦٠ مكرر و ٢٧١

تستفيد موارثات البلديات المذكورة من رسم الشخصي المعين في القرار المتضمن
تنظيم رسوم البلديات

مادة ٣- يستمر محقق وتحصيل صرية بدل لطريق لنفع الدولة في كافة المناطق
حالا البلديات الموه بها في المواد البار ذكرها

ماده ٤- ان بقايا صرية بدل لطريق في ستمين بتاريخ ٣١ كانون الاول ٩٣١
تستوفي لنفع الدولة عداً من ١ كانون الثاني ١٩٣٢ في كافة المناطق ما عدا البقايا المبقية في
مناطق بلدي الشام وحلب

مادة ٥- وزير الداخلية والالية مكلفان بتعقد احكام هذا اقرار

دمشق ١١ محرم ١٣٥٠ و ٢٩ مايس ٩٣١ محمد تاج الدين الحسني

وزير الداخلية محمد جمال الانبي

وزير الالية توفيق شامية

المستشار المندوب سولومياك

شوهه وصدق بتاريخ ٢٩ مايس ٩٣١ تحت رقم ٢٩٣ (المفوض السامي : بونسو

تعديل ضريبة بدل الطريق

قرار رقم ٣٤١٨

ان رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا
بناء على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠
وعلى قرار تكميله تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢
وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ رقم ١٨١٤
وعلى القرار تاريخ ٢٩ مارس ١٩٣١ ورقم ٣٢٤٣ المتعلق برسم بدل الطريق
وعلى تقرير وزير الداخلية
قرر

١ - تعديل الفقرة الاولى من المادة ١٢ من اقرار رقم ٣٢٤٣ المسع اليه اعلاه

كما يلي :

يستعاض عن عهده : يوقف تحقيق وتحصيل ضريبة بدل الطريق للمع لدولة سورية

بالنص الآتي

اعتباراً

يوقف تحقيق ضريبة بدل الطريق اعتباراً من ١ كانون الثاني ١٩٣٢ (١٠٠٠٠)

التي بدولت تعديل

٣ - وزير الداخلية وهاية مكان كل منها بتعدد ما يهيمه من هذا القرار

دمشق ١٩ ربيع الاول ١٣٥٠ هـ ٢٩

محمد تاج الدين الحسي

وزير المالية توقيع شامة

المستشار المدوب سوليومياك

إعفاء متعهدي ترميم وإنشاء المدارس

من رسوم فحص البناء

قرار رقم ٢٠٧٩

إن رئيس مجلس لورد الدولة سـ
سـ على قرار تأسيس قاذب ٥ كانون الأول ١٩٢٤ رقم ٢٩١٠
وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ رقم ١٨١٢
وعلى قرار صلاحية تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقه ١٨١٤
ولما كانت المدارس عمومية ولا بد من خصوصية كبرياتها من عدة الاهل
جديرة بكل مساعدة تشجيعاً لها وزيادة لادائها
وكانت المادة السادسة من قرار رقم ١٦٥ تاريخ ١ كانون الأول ١٩٢٦ لا تضمن
متعهدي ترميم المدارس
وعلى اقتراح وزير الداخلية

يقرر

- ١- يستثنى متعهدوا إنشاء أو ترميم ائمة المدارس لا بد فيه لرسمه اني حالاتها
من ملاك الدولة من دفع الرسوم التي تستوفى من فحص البناء
- ٢- يعني من دفع رسوم مذكورة ومما لم تدفعه لاورى من هذا القرار على
شهادة من وزير الاشغال العامة
- ٣- يعني ايضاً من دفع الرسوم مذكورة عن فحص البناء متعهدو إنشاء أو ترميم

إبينة لمدارس الابتدائية الخاصة التي تخص سراً بعض الافراد او المجموعات الذين استحصلوا
على سماح بفتح مدرسة خاصة وفقاً لاحكام قرار المفوضية اعد رقم ٢٤٧٩

٤ - يعني من دفع الرسوم المذكورة وفقاً للحددة الثالثة من هذا القرار بناء على
شهادة معطاء من دوائر المعارف المتعلقة بها لمدرسة الخاصة المبحوث عنها تثبت ان هذه

المدرسة حاصلة على السماح المطلوب حسب الاصول

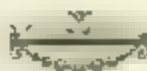
٥ - وزير الداخلية مكلف بتصدر احكام هذا قرار

دمشق ١٦ ذي الحجة ١٤٠٣ و ١٤٠٣ ماس ٩٣٠

التوقيع : محمد تاج الدين الحسي

شاهد وصدق بتاريخ ٢٦ ماس ٩٣٠ تحت رقم ٨٥٠٠

بامر المندوب التوقيع : دايد



تحويل البلديات حق تسعير

بعض الحاجات

قرار رقم ٨٦٣

بموجب القرار رقم ٨٦٣ المؤرخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩

١- للبلديات لدولة السورية الحق بتحديد أسعار المواد الآتي بينها :

الخططة والطحين والخبز والبقول وحب والاس واللحم والزيت والسمن والخطط
واللحم والثلج بقرارات تحدها المجالس البلدية وفقاً لاحكام القرارات رقم ١٦١ مكرر
و٢٢٢ و٧١٢

٢- كل من يبيع احد المواد المذكورة في المادة الاولى من هذا القرار بشئ اعلى
من الثمن المحدد من قبل البلدية يفرم بحجزاء نقدي يتراوح بين ٢٥٠ و ٥٠٠٠ قرش سودي
ورقاً

٣- يمين المجالس البلدية في هذه جلساتها هذه الجزاءات عند اطلاعها على اوراق
الضبط المنظمة من قبل حللولة البلدية وفراد الشرطة اما في الايام التي لا يكون فيها
جلسات فتمين الحرآت المذكورة من قبل حله رؤسها رئيس البلدية مؤلف من امين السر
العام ومهندس الدورث العمه البلدية والمعنش العام ورئيس المحاسبة وتدفع حاصلات
الحرآت الى صندوق لمجلس البلدي لآمر بالتعريم

صكونه مكلفاً بدفع ما عليه ان يصرح بذلك شفهاً أو خطياً في احد مكاتب البلدية المحصص
لهذه المصلحة فيقدم الموظف الموكل بهذا القيد جميع المعلومات التي من شأنها ان تساعد
على اجراء حساب ما يتوجب دفعه بدقة

٢- يجب ان يجري التصريح

اولاً- قبل ان شرب الاول من كل سنة من جانب الاشخاص الذين مدرستهم
لمتهم ساعة و الذين سبق ان قيدوا في الجدول

ثانياً- من الاشخاص الذين يعمرون على فتح معرماً، فضل فتحه فيعطى عن ذلك
حالاً وصول بقطع من دفتر خاص ذي رومه

٣- ذلك يصرح بما تقدمه السكان ووردتهم في جدول السنة الحارة فيقيدون
في جدول السنة التالية بالذات ثم ولا يجوز ان يخفف عنهم الضرائب الا اذا سمح
الجدول كما ورد في المادة السادسة

٤- السكان الذين حدد ان قعدوا شرب عليهم ويده رسم لا شيء سب كان ولم
يصرحوا في الوقت اللازم بقيد عليهم درة في الجدول الاصلي او جدول الاصل في فصل
عن الرسم المسمى حق حصة ثلاثة اصناف فرق اوقع بين هذا الرسم والرسم المترب
عليهم سابقاً . وقد كانت تخلف من احد السكان الحدد فيقيد في
الجدول ثلاثة اصناف لرسم مترب بالذات مكررات محرمه فالرسم المطلوبان قيديهما
الرسم الاصلي والاضحية ، يصعدان ما بعدا لتعريفات التي تقدم بموجب القانون والرسوم
وصحيفة الرسوم المطبقة على هذه الصورة لا سيما ان من حدس بل ملاحق التحصيل
ادره على من الطريقة وحقن من المبل لمصلحة في تحصيل الضرائب عليه . والتحصيل
المختلف عليه يجوز ملاحقه لمصلحة به ضمن الشروط المحددة في المادة السادسة

سورية فتمطى لقمها وصولاً رسمياً تقطع من دفع ذي ارومة يذكر فيه اسم المكلف
٢ محل اقامه ٣ نوع ضريبة ٤ رقم جدول ٥ مبلغ اضرية بنهاية ٦ المبلغ المدفوع ٧ تاريخ
لدفع ٨ توقيع الخي وبذكر نفس الايصاحات على لاصول وعلى الارومة ويعد في
الجدول ازاء اسم المكلف بصفة شرح على هادش رقم الوصول وتاريخه ومبلغه

١٢ - يجوز التمس بعض المحيصات خلال السنة بصورة تكرم وصوره مطالبة
بحق لاسمهم بلص على هذا قرر مدقق اطلت وتعمل وترد كما ورد في المادة ٦
ولا يجوز استنف سوى اقرارات اسماقه عمر حجت عن مراتب مختلف عليها القراوات
المتعلقة بالمراجعت لمنس فيها الخمس صورة نكره وحب ان تصادق عليها للديرة لعقبيصت
الممنوحة بها ثانياً يصدر بها جدول بوقعه ا رئيس ويصادق عليه المستشار الادري مؤبداً
قرارات هاتية تقوم مقام مستند لاحق لتصبح حدوداً ثانياً

١٣ - يمنع الحدة اعد مبلغ الضرائب المخصصة $\frac{1}{2}$ والكرب التحقق والمخبرين ٥ عن
مبلغ الخزاآت التقدية (الاصل مع الضريبة) المنطقة وتصله فصل اهتمامهم بموجب
المواد ٣ و ٤ و ٥

١٤ - ان الحدة مسؤولون مادياً عن مبلغ الضرائب غير المصلحة الا انه يراؤ ذمتهم من
المبالغ غير القابلة التحصيل بشرط ان يمدمو ما يثبت عدم دية تحصيلها كتمدت فقر حال
نظامية او شهادات وفاة بدون ترك شيء وشهادة تمت عدم نجاح التحري عنه احتفاء
الشخص المدون او اجراء التعقيبات لقانونية محقه الخ...

١٥ - ان ارقام الضرائب السنوية التي يحى رسمياً بموجب جداول التحقق بحري
عليها مرور الزمن وتستهلك نهائياً لمدة ٤ مدوين يوم ٣١ كانون الاول رابع سنة تلي وضع
المتحققات موضع التحصيل

١٦ - خلافاً لاحكام المادة ٤٦ من هذا اقرار وفي خلال شهر تشرين الثاني ٩٢٦

يجب على جميع الحكامين هذه، وحدد ان يقدموا عن سنة ٩٢٦ التصرّح المخصوص عنه في
المادة الاخرى تحت طائلة عقوبات مخصوصة فيها في مو ٢٣ و٤ و٥ و٨

١٧ - ان الاصول الخاصة بتبعية في تحقيق مختلف الكايف بموجب لحداول وتحصلها
تظل سارية في جميع ما لا يتعارض هذا لقرار

١٨ - وزير لداخية مكلف بتعمد حكام هذه لمرور

دمشق ١٦ نيسان ٩٢٦
الامضاء بيير اليب

شوهده لامضاء: دي فيرال

شوهده وصدق عليه تحت رقم ١٤٨

يونس في ٢٠ نيسان ٩٢٦

عن المخصوص - مي وزير لمعرض امين السر العام

الامضاء دي ربي



تحقق رسوم بلدية دمشق

قرار رقم ٢٢٦

ان المرسل فوق اعمده من دن ١٠٠ ص ٣٣ مي ١٤٨٨٠ ددره شؤون دور سوريا
بناء على القرار تاريخ ٥ كانون الاول ٩٢٤ رقم ٢٩٨٠ القاضي بتأسيس دولة سوريا
وبناء على القرار تاريخ ٥ كانون الثاني ٩٢٦ رقم ٢٣ الذي عهد بموجبه الى السيد الرئيس
بمهمة لدى دولتي سوريا وحل لدور نصته مرسل فوق اعمده
وسا على القرار تاريخ ٩ شباط ٩٢٦ رقم ١١٩ معق ١٤٨٨٠ ددره شؤون دولة

سوريا

وبناء على القرار رقم ٢٢٢ تاريخ ١٦ نيسان ٩٢٦ بشأن كيفية تحقق الرسوم ١٤٨٨٠
وبناء على اقتراح معاون مدير عرفة بخصوص ائتمني مدون للمعايير ١٤٨٨٠ ددره
وزارة الداخلية

يقرر

١- تقسم مدينة دمشق وفقاً لاشعة مرسومة في سبع شعب ادية هي عين شعب
المدينة لاجل استيفاء ضرائب الدولة

٢- يجب ان يؤمن تحقق حداقل تحقق حائده لكل شعبة وشخص من
الفاة السادسة من القرار المذكور اذ داخل مراكز اشعة وحدتها في محل طاهر
للبيان وسهل المشاهدة عدا عن تعليقها بمعرفة رئيس شعبة والحضور عدد وبيع الاشياء
على تصريح التعليق يعطى لكل مكتب عدد صلبه صورته بمبخصه من حدود تحقق

مقتضى حقه قروش سورية يدفعها بموصول وصحة بالواردات من هذا النوع جدول خاص
يكون بمثابة مستند للدفع عند تسليم هذه المبالغ الى صندوق البلدية (واردات غير مصففة)

٣- يجب ان يدفع من تاريخ ١٥ كانون الاول من كل سنة كافة الضرائب التي
تستحق في آخر ثلاثة اشهر لاجليرة من السنة وتوزيع المذكور هو آخر مهلة للدفع

٤- ان ضرائب رسوم الخدمات ورسوم مستوفى بالتصفيق تستحق فوراً
عند دفعها في وقت دفعها، بعد ان حلت ارباحها القسائية وتدفع كالضرائب
المستحقة في مركز شعبة المصروفات ورسوم المدفوع ورسومه بدون سبب مبرر او بعد صدور
قرار من مجلس ادارة البلدية من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها
علاوة على ان دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها
يجب ان تدفع من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها
بمقتضى قرارات لائحة مجلس على حدة بمقتضى وصول المخصص في هذه الثانية من القرار
رقم ١٧٩ و ١٩٥٠٦، تاريخ ٢٣ كانون الاول ١٩٢٢، مبالغ المدفوع لهم باسم ضرائب ورسوم او عائدات
والتي تدفع من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها

٥- يجب على رؤساء هذه البلديات ورموزها ان يمددوا الى امين صندوق البلدية
عدد دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها
فدفع من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها
لخمس مذكرتها بمقتضى دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها
عام بمقتضى دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها من اجل دفعها

٦- ان رؤساء هذه البلديات مسؤولون شخصياً ومالياً عن الحياة الموضوعية
حت مبرهم وخدماتهم كغيرها من ٩٠ ألف قروش سورتي

۱۹- وزیر مدحیه مکاتب متعدد

دشور فی ۱۶ سال ۹۰۶

لامعه ۰۰۰۰۰

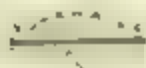
شوهده لامعه ۰۰۰۰۰

شوهده وصدق ۱۰۰۰۰۰

بیروت فی ۲۰ سال ۹۰۶

بن الموصی السامی

وزیر موصی بن السامی لامعه ۰۰۰۰۰



السماح لبلدية دمشق باستيفاء بعض الرسوم

قرار رقم ٤٢

البحكم دونة دمشق

على قرار مفوض السمي للجمهورية السورية في سوريا ولسان المؤرخ في ٢٠ كانون الاول ١٩٢٠ رقم ٨٨٥

وسمى على قرار مجلس وزراء دولة دمشق رقم ١١٢ في ١٨ تشرين الاول ١٩٢٠
ولما كان سحر في سنده ووردت سنده مرفق كثير لاشغال التي تقوم بها بلدية
دمشق وني رددت سنده من وقت في سحر

ولما كان تعمير محاري لم حرس ونصبها وتحديد سنها هو اهم تلك الاشغال
وكان محاري يردد سنده بتادي محصين في لرخص والاشراك بالسند لبلدية

بقراره يلي

١- تؤذن بلدية دمشق ان سنده فوراً وبدون انصراحكم بحكمة استيفاء كافة
المبالغ المستحقة لها على الاهالي لقاء صلاح او تعمير محاري لم حرس واقية المياه او تطهيرها
او عن حركات وعمومات وعن رسوم ودلاحي استيفاء كافة لرسوم غير المبرمة لمصوص
عليها في قانون سنده سنة ١٣٣٠ وي لا بدعو سحر في دفعها الى وصع الحجر او البيع
الاجباري لسنده دفع

٢- لبلدية دمشق سنده ان تحجز رأساً وبدون قرار محكمة على امتعة دائيتها
المصوص عليها في سنده لاول كرامة كروا تقوى سنده بالمراد العملي على ان يؤخذ
صافي المبيع لتسديد المبالغ المستحقة لها

في البلدية تتمتع بلجة دائمة مؤلفة من أحد أعضاء مجلس حدى - رئيس البلدية في البلدية - مأمور تحقق موطن من شعبة هدية

٤- تسير هذه اللجنة على عس الشروط ودات مسدي في تسير عسها لن الحدية في مائة لدولة المؤنعة وفقاً للقانون العثماني في سبيله عسها المؤنعة ١٣٢٥

٥ - ان مدير عدليه لأتحاد وامين سر عه ورئيس بلدية دمشق ومدير الشرطة مكلفون بحكل ما يخصه بتنفيذ هذا القرار

حاكم دولة دمشق

دمشق ٢٢ مارس ١٩٢٤

حقى مصر

اقره المجلس السامي للجمهورية لافراد - بيروت في ٢٢ مارس ١٩٢٤ تحت رقم ٢٥١٩

وبعد

لجنة

نظام مستويات المواد المشتعلة

قرار رقم ٨٩

السيد وزير الداخلية

سأه على الدستور المنشور بتاريخ ١٤ مارس ١٩٣٠
وعنه على المرسوم المؤرخ ١٥ حزيران ١٩٣٢ رقم ٣ نسخته ووراً للدخلة
وعلى القرار رقم ١٤٦٧ الصادر في ٩ تشرين الأول ١٩٢٩ بوضع نظام لنسب الحالات
المقلقة والمضرة بالصحة أو الخطرة

وعلى القرار رقم ٣٧٤٢ الصادر في ٢٩ ر ١٩٣١ بخصوص رسوم مخدات
وعلى عدم وجود نظام يحدد شروط ناء المستودعات الخاصة بالمواد المشتعلة
بقرار ما يلي

- ١- تقسم المواد المشتعلة الخاصة لاحكام هذا النظام الى اربعة اصناف :
أ - زيت الطيران والبرين وغازولين و كحول وريت السترول والنفط المعدني
والتوربين والديالين الخ ...
وعلى العموم جميع المواد المشتعلة التي توجد حراً يؤلف مزيجاً قابلاً للالتهاب مع
الهواء من تحت درجة ٤٠ ستيفراد
- ب- البترول وزيت البرافين وريوت عطر وسخة الخ ... التي يؤلف بمحارها
مع الهواء مزيجاً قابل للالتهاب بين درجة ٤٠ ودرجة ٨٠ ستيبرد
- ج- المادوت والديزل اويل وغازولين الخ ... التي يؤلف بمحارها مع الهواء
مزيجاً قابل للالتهاب بين درجة ٨٠ و ١٥٠ ستيفراد

١ - دبريات تشعشع ودرجات العرايين والزوايا المعدية والبرافين الخ... التي لا
يؤلف بها مع هواء مريحاً بل لأنها لا تفرج إلا في درجة ١٥٠ سينغراد

٢ - لا يجوز بناء مستودعات حربية لأمور مشغلة التابة لأحد الاصناف المدونة
في المادة لأن لا في مصطنع وحده الكمال مجموعة مأهولة وأن تكون المنطقة محددة بقرار
صريح أو دجلة في أحد مقاصد المدن مصطنعة

٣ - من صلاحية قضاء مجلس المستشارين وسماعته إلى رئيس البلدية إذا
كانت مستندة في مصطنع كائناً ضمن حدود المدينة وإلى المتصرف في الأحوال الأخرى
وتوقف قضاء وحده على مراعاة شروطه محددة بعد

٤ - يجب أن يكون تمام مساحة مستودع حربي مهيأؤه ثلاثة أمتار على الأقل
ووفقاً لمساح من حديد له من طرف الخرجي سهو ١٠٠ درجة بمسافة ١٠٠ سينغرات بين الوحدة
والأخرى

٥ - جميع معدات مبروكة في خندق يجب أن تنجز بأبواب من فولاد المصفح
مع لاقط

٥ - يجب أن يذكر في رخصة بناء مواد معدة للحرب فقط

٦ - لا بد من دور سكن ولاسطالات ومحطات العربات الخ... محدودة للمستودع
على مسافة ١٥ متر على الأقل منه ويجب أن تبنى مواد لا تعمل لأشغال

٧ - ممنوع لصورة خطمه مدحرج وحمل عبود لنفسه وأعداءه وجميع المواد التي
توجد داخل المستودع

٨ - صاحب الرخصة مسؤول عن تأمين مرافق المستودع بصورة دائمة وفعيلة

٩ - يجب أن لا يمسح بين خندق الخرجي وأقرب نقطة من الصهرنج أو

قرب نقطة من الصهريج أو الحجر وبين ي موقد أو كود للحديد وفرن ومذبحه لسمج
الرخصة بوجودها داخل الباية

على أنه يمكن وقف العمل به مدة تسوية موقعة في وقت حال اتصال
كود الحديد لترميم الصهريج

على ما حسب الرخصة في هذه الحالة بعد التأكد من أن لا يحرق سمج قد حيث
مقدياً عن كل صهريج معدل الحرس صبي آوب

ولا يجوز قيام عملة أو صندئج ملاء لا في مكان خاص محدد في الرخصة وكذلك
لا يمكن حبي الحديد اللعام الا في موضع محدد موقعه وشكله في الرخصة أي تحديد
ايضاً المسافة من موضع اللعام ومكان حبي الحديد

١٢- لا يجب ان تقل المسافة بين موقد أو كود الحديد عن ١٠٠ متر

١٣- لا استعمال دحل مستودع ي وقع من سطح لأضواء سوى نور الكهرتلي
ويجب أن يكون تركيب الاجهزة بشكل يحمي من حدوث نفس النار الكهرتلي
١٤- يحظر كل مستودع يوشئ مكافحه الحريق بأنطاني كيميائية ومعدات برول

وعلب وسطول للرمال

١٥- كل محزن وصهريج يحوي على مواد من صنف آ لا يجوز فتحه ولا قلب
ما فيه بين غروب الشمس وشروقه

١٦- من الرخصة التصديقه على موقد أو كود الحديد في دواب السداد
والاجهزة وباني لادوب مستعملة في السداد

ويجب أن يكون صهريج معدل كود من ابعاد السداد
(موقوف) من شكل مقيد وشرائطه وبعده مبرومة بسويع من لادواق يعلق فيه
علاماً محكم

٢٢ - بحري لاصلي حره من تحت لادرة كرهية المستودع لذي
تحتوي على سبي آوب ولا يسهل

٢٣ - لاصور صا صايج - سدود ي سم ١٨ ل لا يمد ١٠ صايج
٢٤ - لاصور صايج - سدود ي سم ١٨ ل لا يمد ١٠ صايج

من صايج

الاهواض الطائفة تحت الارض

٢٥ - بحري لاصلي حره من تحت لادرة كرهية المستودع لذي
تحتوي على سبي آوب ولا يسهل
٢٦ - لاصور صايج - سدود ي سم ١٨ ل لا يمد ١٠ صايج

٢٦ - كل حوص كائن تحت لارض معد البحر سوي ثل مشقة بحري
سبي لاصور صايج - سدود ي سم ١٨ ل لا يمد ١٠ صايج
شروط حلاله وحفظه موثقة صايج - سدود ي سم ١٨ ل لا يمد ١٠ صايج
تحت صايج كيو عرام - سدود ي سم ١٨ ل لا يمد ١٠ صايج
شروط حلاله وحفظه موثقة صايج - سدود ي سم ١٨ ل لا يمد ١٠ صايج

و بحري لاصلي حره من تحت لادرة كرهية المستودع لذي
تحتوي على سبي آوب ولا يسهل

٢٧ - لاصور صايج - سدود ي سم ١٨ ل لا يمد ١٠ صايج
٢٨ - لاصور صايج - سدود ي سم ١٨ ل لا يمد ١٠ صايج
٢٩ - لاصور صايج - سدود ي سم ١٨ ل لا يمد ١٠ صايج

٣٠- يجب ان تربط جمع الاجزاء المعدنية للحوض بالارض بشريط معدني خاص
حذراً من نتائج تكاثف القوى الكهربائية
٣١- يحدد في الرخصة الحد الأدنى للمسافة التي يجب تركها بين حوضين تحت
الارض

٣٢- محذور قطعياً ان يجمع في مستودع له حوص تحت الارض وخارج هذا
الحوض كيات من السوائل المشتعلة التي اذا اصبغت الى الكمية المحرورة في الحوض
تتجاوز الكمية المسموح بها للصنف التابع له المستودع
على ان الخطر لا يطبق على السوائل المودوعة مؤقتاً في المستودع خلال تمته الحوض
او تفرغه شرط ان يستمر عمل التمثلة او التفرغ بدين اقطاع طول المدة اللازمة وجوبا
وفي حالة التفرغ يجب ان ترفع الاوعية المملوءة سداً مشتعلاً في الحال

مواصل الاستهلاك

٣٣- برخص وضع مواد مشتعلة في المرائب من جهه وفي الدكاكين والمحازن
من جهة اخرى لاجل بيع واستهلاك كيات يمين حدها الاقصى بعد
والحد الاقصى يشمل مجموع امواد المشتعلة مخرونة في مكان واحد من اي صف
كانت حتى ولو وجدت عدة ترتيبات للحزين

١- المرائب

٣٤- برخص للمرائب ان تحزن الحد طن ونصف الطن اذا كانت امواد سائلة
(دوكمه) ضمن حوض تحت الارض ونصف الطن اذا كانت ضمن براميل او صناديق
موضوعة في خلوف فوق الارض

وتطبيقاً لهذه السابقة لا يضاف شيء الى هذه الكميات

٣٥ — يجب اعادة المراث الكهرو-حيا وسلامة تركها تخضع لرقابة السلطات

البلدية

و اتدخين ممنوع في المراث

٣٦ — الاحوص السكائنة تحت الارض : يخضع ساء وصيه لاحوص السكائنة

تحت الارض للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٣٥ و ٣٦ من هذا القرار

تقام مراكر التمشية والصعبة خارج المراث وان لم يمكن ذلك فمعدات المراث نفسه

٣٧ اخلاوات المصفاة فوق الارض : تحت حتماً بحرن ارميل او الصنمخ الحوية

مواد مشتملة في حيوات تسعمل هذه عرض فقط وتتكون مبنية بمواد لاقبل الاشتعال

ومجهزة منحت تحمير السيلان وقدم بحاب ساء المراث ساء امكن .

ولا تودع ارميل والصنمخ في الخوة ولا تخرج منها لاءامدد او احد ولا يجب

ان تترك مفتوحة الا الوقت اللازم ضرورة العمل

٣٨ — مصغرات التورمع : يجب ان توضع مصغرات تورمع لمواد المشتملة على معد

مترين على لاقبل من المحوص السكائش تحت الارض او فوقها . وذكات المصغرة تكون من

برميل ويجب ان يوضع ارميل في الخلوة المنصوص عيه في ايامدة اسفلة . وفي هذه حالة

يجب ان يكون مسند الخوة الذي يخرج منه لاسوب الارض محمراً بعدة وقفة صمد لاءامدد

تؤمن عد التهاب لخرون مرور نمدز ويوقف امتداد للهب

ب - المراكين والحواصل

٣٩ — لا يرخص لياثمي لمواد المشتملة بغيرق ان يحفظوا في دكاكهم وحو صاهم

اكثر من كمية مجموعها نصف طن حد أقصى . وتوضع جميع لمواد المشتملة حتماً ضمن خلوة

مبتدئة بمواد لا تقل الاشتغال ومروءة بقتل حاجرة للسيلان ونحري لدى الحاجة نهوية للحل
 ووسطه بوقد مطوقة بمرور معدنية مع شعيرة سماكة نصف ملليمتر على الأقل يمكن
 من وقف متداد بهب

واذ كانت المواد المشتعلة سفعرع من دسبها في اوعية حري يجب حتما ان يكون
 سلاش السور الكهربائي مركبه دخل له كان والمستودع

٤٠ لدى حدوث محاربه صادره لاصدائه لموصوعه في المحزن بصورة غير مشروعة

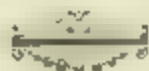
٤١ — يتخذ رؤساء المديريات جميعهم عند الحاجة قرارات بشأن تطبيق هذا المرسوم

٤٢ — يبلغ هذا المراسم لمن له علاقة لتعبد حكامه

وزير له حليه

دمشق في ٢٣ غسطس ١٩٣٣

حفي المصم



التعليمات العثمانية لمستودعات المواد المشتعلة

المادة ١ - يوجد في كل مديرية وفصيلة مستودع مخصوص لوضع البترول والسيرتو وهذه المستودعات تنشأ من طرف الدوائر البلدية في الحظ الامين من اخطار الحريق من البلد
المادة ٢ - ان البترول والسيرتو الذي يرد الى محل فيه مستودع يوضع في المستودع سواء كان احصائه بقصد استهلاكه هناك او بقصد نقله الى محل آخر ولا يسوغ ان يوجد في الموابيت اكثر من ست صناديق بترولاً وثلاثة قاطير (اسرتو) على الاكثر

المادة ٣ - ان مقدار الاحرة التي تؤخذ عن ما يوضع في هذه المستودعات من البترول والسيرتو يعين من قبل المجالس البلدية المحلية ونحى بمدة مصادقة مجالس الادارة على حسب احتياج كل محل الى المصاريف الضرورية من مصرف المستودع وراتب المسامور و حره ائتمان (سيكورتاه) على ان لا تتجاوز هذه الاحرة عن لصدوق من البترول الاربعين ناره وعن القنطار الغنيق من اسرتو امرشين على لاكثر وذلك عن مدة يوم الى شهر واحد ويستوفى عن البترول والسيرتو الذي بقي في المستودع اكثر من شهر واحد رسم عن كل شهر بذلك المقدار ايضاً

المادة ٤ - ان البترول والسيرتو الذي يوضع في المستودع يقيد من طرف مأموره في دفتر حالاً ويعطى الى اصحابه قائمة (سركي) محتومة وتحري المعاملة على الدفتر المذكور والقائمة من اجل البترول والسيرتو الذي يصير احراجه منفرداً

المادة ٥ - اذا وجد في الموابيت اكثر من ستة صناديق بترولاً وثلاثة قاطير اسرتو تؤخذ الرقابة وتبع وتفيد ائتمائها ايراداً للدوائر البلدية

المادة ٦ - نظارة الداخلية مكلفة باجراء هذه التعليمات

في ٢٢ شوال ١٣٠٥ و ٢٠ توز ١٣٠٤

قانون الاستملاك العثماني

المادة ١ - ان الامانة شهر في الاستانة ولدور المدينة في ولايات صلاحية باستملاك المحلات ذات الالوية والحالية من الماء لاجل الخصوصيات المتعلقة بالمناقص العمومية مثل فتح طريق جديد او توسيع طريق موجود ولاحداث وتوسيع اسطحات لمعمومية او لتأسيس وانشاء مستشفيات ودور للمعزة ودور للايتام واسواق للبيع والامساك والمتفرعات وقنوات المياه والمراكب واحواص لاطعام الحريق ولاشآت وعميسات لحفظ صحة البلدة

المادة ٢ - ان ايفاء انعامات المتعلقة بالاستملاك الا لازم اجراؤه باسم المدينة هي عائدة الى لجنة امانة الشهر في الاستانة والى مجالس المدينة في الولايات وبحسب سطايم خريطة مفصلة ومكملة من طرف هيئة الامانة العلية في الاستانة ومن مهندسي المدينة في الولايات ومن مهندسي الدفعة في المحلات اي لا يوجد فيها مهندسي مدينة يدين فيها حسن وروع المحل الواجب استملاكه ومقدار مساحته واسم صاحبه وكيفية تلك صاحبه له والبدل الذي تخمن له معرفة المحمين المنتخبين من المدينة وبعد تصديق هذه الخريطة من البلدية يصير تقديمها موحد مذكورة الى اكبر مأمور مكلي وتبينه في خلال عشرة ايام ان يعطي قراراً قطعياً فيما اذا كان هذا الاستملاك هو من نورم لدفع العمومية ام لا وبلغ كميته للبلدية وقرارات اللجنة العمومية هذه غير قابلة للاستئناف والمسير

المادة ٣ - انه عند اعطاء القرار باستملاك محل ما على ما هو محدد في الفقرة لاحقة من المدة السابقة يصير اعلان حسن وروع هذا المحل ومقدار مساحته واسم صاحبه وكيفية تصرفه به والبدل المحسن له في الخرائد وعلى باب در الحكومة وفي محل مناسب من الملك

لكي تكون قابلة للتمييز من جهة الاحوال المحلفة للاصول المينة في هذا القانون ومدة التمييز هي عبارة عن ثمانية ايام من تاريخ نسخ الورقة الحكيمة ومع هذا فان تمييز الدعوى لا يستلزم تأخير معاملات الاستملاك

المادة ٩ - ان المدعي الذي يتقرر في الورقة الحكيمة بصير تسليمه الى شعبة الباقي الزراعي او شعبة الباقي العثماني ويودع عند رئيس المحكمة السند المقبوض المين به كيفية التسليم وبعد ايداعه قد لم يتم الفراع بالرضا بناء على ورقة الاخطار التي يصير ارسالها وتبلغها حسب الاصول فيصير اجراء معاملة الفراع من طرف مأووري الدفتر حقيقي بناء على الامر التحريزي الذي يعطى من طرف ارياسة بدون الالتفات لرضا صاحب الملك ويعطى للبلدية سند بالتصرف واختاراً من تاريخ تسليم السند المقبوض لرياسة المحكمة يجب ان لا يتجاوز اجراء الفراع وكال جميع المعاملات مدة عشرة ايام

المادة ١٠ - ان معاملات فراع لأملاك لعائنة للوقف والايتم والمجور والمفقود والغائب يصير اجراءها وتعطى بدلاتها لحرية الاوقاف باسم وقفها والى اوصياتهم ووكلائهم

المادة ١١ - عند اعطاء اقرار توسع طريق او فسحة او بمنع احدهما فضلاً عن سعة الطريق او امسحة يكون لدوائر البلدية حق بالاستملاك لحد عشرين متراً من اصلاات ذات الالوية والخاصية من الالوية او فسحة على حاسي الطريق ودوائر البلدية مجبرة على استملاك تمام المحلات التي لا يمكن لاسراع باقي من نسب الاستملاك او التي حصل حل في هوائها او ضياتها او في ماصرها عند وفروع طلب بذلك من طرف اصحابها

المادة ١٢ - ان اصلاات التي اراءت قيمتها نسب الاستملاك نظمو مشارفها (واجهاتها) على الطريق او بزيادة كشف مشرف باي صورة كانت او نسب ازدهاد سعة في طرفاتها يعطى ربع الفرق الحاصل بين قيمتها الاصلية وبين قيمتها الحالية لمرة واحدة باسم

منفعة البلدية على ان يصير تحصيل ذلك بطرف اربع سنوات كما يصير تحصيل سائر رسوم البلدية ، وان كان باارتفاع القيمة حصل من استهلاك قسم من المحل فيحسب مقدار البديل الواجب تحصيله لمصلحة البلدية من بدل الاستهلاك وما عدا ذلك فلا يؤخذ شيء باسم شرفية المادة ١٣ - ان نفقات محكمة ومصاريف اهل الخبرة الضرورية والسفرية يصير دفعها في اول الامر من دور البلدية لانه داوحد البديل المعين في ورقة التحكيم التي صدق عليها وتسجلت في المحكمة مساوياً للبديل الذي قدره محمو البلدية فيصير تحصيل هذه المصارفات من اصحاب الاملاك

المادة ١٤ - ان هذا القانون هو مرعي الاجراء من تلويح نشره واحكامه هي جارية بالمحاوي التي صلو تأدية بدلاها لاصحابها ولا يقع مرغ وتخرج بخصوصه بسبب وقوع اختلاف او اعتراض والمحاوي التي لم تحول لائحة التحكيم اما المصوصات التي سبق صدور قرارات بشأنها من محكمة فهي مستثناة من حكم هذه المادة

المادة ١٥ - ان اوليات الخطة من محاسن عمومية حين نشر هذا القانون يصير انتداب هيئة التحكيم بمعرفة المحكمة المحلية

المادة ١٦ - اذ صرفت مدة النشر او المديات النظر عن التوسع والاناشآت المقررة في محلات بي حري استهلاكها وانطقت المعاملات يكون لاصحاب هذه المحلات صلاحية باعادة بدل الاستهلاك واسترداد محلاتهم

المادة ١٧ - ان هذه المواد القادرة يصير تطبيقها في الاستهلاكات العائدة الى البلديات فقط وقد فسخت احكام قرار الاستهلاك المؤرخ في ٢١ جماد الاول ١٢٩٩ و ٢٤٤٢ مع احكام القليل المؤرخ في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٠٣ المتعلق بمعاملات استهلاك البلديات

المادة ١٨ - ان ناظري الداخلية والعدلية مأموران باجراء احكام هذا القانون

محمد رشاد

في ٧ ربيع اول ١٣٣٢ وفي ٢١ كانون الثاني ١٣٢٩

تكملة المادة السادسة من قانون الاستملاك

المعاني

قرار رقم ٨١

ان المرسل فوق العادة من لدن المفوض السامي القائم بادارة شؤون دولة سوريا بناء على القرار تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ رقم ٢٩٨٠ الماسي تأسيس دولة سوريا وبناء على القرار رقم ٤٣ تاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٢٦ الذي عهد بموجبه الى المسيرير لبيب عممه لدى دولتي سوريا وجبل الدروز بصفة مرسل فوق العادة وبناء على القرار رقم ١٨ تاريخ ٩ شباط ١٩٢٦ للمعاق فطيم ادارة شؤون الدولة السورية

وبناء على اقتراح مستشار الداخلية

يقرر

١- تتم المادة السادسة من قانون ٢١ كانون الثاني ١٩٢٩ كذا بي.

(بعد بحر المعاملات لمصوص حسب في المادة ثمانية تقوم حالا الادارة الي تلاحق امر الاستملاك لسبب من اسباب نعم بعد ارسال احبار مصموني الى مالك مدد لمرد استملاكه او الى اصحاب الاستحقاق تعرض فيه عنهم فتمه المقرر مدكور حسب الحميم المعين مقدارهم ثانيا من قبل الخبير ووط الخبير تمه مدخل المقرر فوراً من ملكه على ان لا يحول ذلك دون حق الاعتراض او مراجعة المحكم ذات الصلاحية الا انه يترتب على لادارة ذات املاقه عند رفض ليات او صاحب لاستعقني

قول قيمة المحمة ان تودع هذه لقيمة مع زيادة ٢٥ في المائة بمثابة تأمين في صندوق
احدى ائة سائر ابي عبيدريش الدولة ساء على سائر تلك الادارة. اما اوصل المعطى
من مؤسسه. يؤتمن ويحفظ في دثره لاجراء كلمة ثمانية لقصية. لالتحول النصوص
لمذكور دون حقوق ملك واصحاب الاسحق فيما يتعلق بتحديد لقيمة الهاتية من
والبحر كعد. لالتح. وتدمع دد. لالتح. دد. الاصلية مع القوائد المتروكة على المبلغ
المؤمن وعلى المبلغ المستحق علاوة على ذلك.

٢. المنى كافة النصوص المتروكة لاحكام هذا القرار ولا سيما قرار حاكم دولة حلب
عام ١٥ مارس ١٩٢٥

٣. اوزر. ورؤساء لمدن ورؤساء مؤ. - ت. الحاضرة على شخصية المدية مكاف
كل عامية. مفيد احكام هذا القرار
دمشق ١٧ شباط ١٩٢٦

لامضاء. بيراليل

شاهد وصدق عليه تحت رقم ٧٠

امر معوض اسامي : حويل



نظام الاستهلاك السوري

قرار رقم ١٦١

من المرسى فوق المادة من لدن المفوض السامي القائم بإدارة شؤون دولة سوريا بناء على اقرار تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ رقم ٢٩٨٠ القاضي بتأسيس دولة سوريا وبناء على قرار رقم ٤٣ تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٦ الذي عهد بموجه الى المسير بمراتب عمة لدى دولتي سوريا وحل المدور نصفه مرسل فوق المادة وبناء على اقرار رقم ١١٨ تاريخ ٩ شباط ١٩٢٦ متعلق بتنظيم شؤون الدولة السورية وبناء على اقتراح معاون مدير عرفة السامي المدوب المعاون مدير مآذره وزارة الداخلية

بقر

- ١- يمكن ان يمد الى بعد الاحكام المنصوصه فيما يلي عدد ما يقضي مصلحه البلديات او المؤسسات العامة في الدولة السورية باستهلاك عقار او عدة عقارات من المسقعات او غير المسقعات لاجل بعض الاعمال لاستئجار
- ٢- ان الاعمال التي لا تدرج حصيصاً في الموزنة او درجت فيها من نظم مشروعاتها ومحطاتها وكشها ينبغي وقت تنظيم الموازنة تعتبر كاعمال استثنائية بمعنى هذا القرار
- ٣- يصرح عن المنع الممنوع قرار من رئيس الدولة
- ٤- بناء على اقتراح حد المورد ورئيس احدى البلديات ومدير احدى المؤسسات

المصانة

٢- ومعد استطلاع رأي وزير الاشغال العامة

٣- وبناء على مشاهدة مخطط عام للاعمال يراد تنفيذها منظم على اساس مقاس كاف لتمكين قراءته بسهولة ومشارعيه من رئيس المهندسين الاعلى دة في لدواء او الولاية اذا كانت الاعمال على عهده احدى المؤسسات العامة ومن قبل رئيس مهندسي لدور العية في الندية اذا كانت الاشغال عهده للتدبير و مرور متعلق الصريح عن جمع الاعمال بعد بمثابة تصديق قانون على مخطط الاعمال سوى حرره

٣- يجب على لدائرة ذات علاقة ان تسظم شأن كل عقد يراد استملاكه بموجب القرار المتخذ وفقاً للمادة ١٠ (ولا) محضراً قائم بمقرر متعلق بالخطوط العامة (١٠٠٠) كشفاً مفصلاً دقيقاً ما مكن سحب قيمة العقار

ويجري التحيين ثلاثة حبره ١٠٠٠ هذه حبره وزير الاشغال العامة ويكون على اساس بدل المثل والمطران تصرفات صحبه حقه قدمه في جدول تحقيق الصيريه الصيريه ١٠٠٠ عظم دائرة حبره ١٠٠٠ على طلب دائرة ذات علاقة قائمة باصحاب الحقوق الحقيقين للعقد وتصديق على صحتهم

٤- تودع في الندية صورة مصدقه عن قرار وكشف الحيين وعصط وقائمة اصحاب الحقوق والاصحاب الميعات الكين واصحاب الاستحقاق المعروفين بالابداع المصنوع عنه في هذه المادة بواسطة حبرات مفردة واصل الى كل منهم ان يقره اصحاب العلامة ويظلمون على ذلك ١٠٠٠ لا اذات على حدرات او في صحف لمعققة يجب ان يصح في الاحداث واللايات ١٠٠٠ مع الابداع وتاريخ بدئه واسم ١٠٠٠ تكون مدة الابداع عشرة يوم على لا

٥- يجب على ذلك خلال خمسة عشر يوماً الى تنهء معاملات الابداع ان يقره المصلحة ذات علاقة قائمة بالاشخاص الذين لهم على العقد حقوق و مدع وم يذكر ١٠٠٠

الاقبل لاحلاء الامكة ولكن تحول هذه المدة دون استلام قسم النساء غير الضرورية
حتى لسكن لملك و اسأحر حتى انتهاء المهلة المذكورة من اسلطة التي تلاحق امر
الاستملاك .

١٢ - لا تحول تعميرات و المفروشات و التحسينات اقل حق تعويض عدد مسا
يشت بالظر الى زمن اخرتها و ان غير ذلك من الظروف اليها لم تتم الا بعد الحصول
على تعويض اكبر و تعادل نفس المعاملة عقود الاحاز و غيرها من العقود التي تجري ضمن
نفس الكيفية .

١٣ - يمكن ان لا يشمل الاستملاك سوى حزة من العقار الا انه اذا كانت القطعة
سوية غير صالحة للاستعمال فعلى ملك ان يجاب استملاك كامل لعقد خلال خمسة عشر
يوما من تاريخ انتهاء معاملات الابداع .

١٤ - يجب على لجنة الاستملاك ان تلاحظ عدد اللزوم بين الاعمار و عدد تحديد
القيمة ما ندخله فوراً الاشغال المراد ٢٠٠ من التحسين في قيمة عية عقار

١٥ - توصع على طابق الادارة التي تسامع امر الاستملاك كانه يعمات هذا
لاستملاك و على الاحصاء المصاريف الخاصة عن تنظيم المخطط و كشف التحسين و معاملات
الاذعه و النشر و الاحاز و موبصت مائدة لاعضاء لجنة الاستملاك و نفقات تنقلهم
على انه يوسع حله لاستملاك في ان حرت بالكشف ان يوسع حق هذا الكشف
بالظر الى الفرق حاصل بين قيمة مبروصة و قيمة المصداق و القيمة التي تحددها

١٦ - وزارة الدولة السورية و النساء اللديات و مديرو المؤسسات العامة مكلفون
بتحديد هذا القرار . دمشق في ٢٥ ذر ١٩٢٦ الامضاء - امير اليك

شوهده وصدق عليه تحت رقم ١٠١

بيروت في ٢٦ مارت ١٩٢٦ المعوض سامي - الامضاء : دي حوفيل

قرار رقم ١٨٧ تاريخ ١١ هـ ١٢٨٩

معدن - مادة - من ورق - لاستملاء رقم ١٦١

تموجب اقرار رقم ١٨٧ مؤرخ في ١١ حرير - صاحب احد حقوق الاستملاء - حدوث
 في مقرة - مادة - من ورق - مادة - في ٢٥ - ٢٥
 بين مامورين - في ورقة - مادة - من ورق - مادة - بين
 لائن - لآخرين - بين صاحب الاملاء - بين ورق - مادة - في
 اقرار و لاد من امر دغس





اعفاء المحلات التي تستملكها البلديات

من رسوم الفرع

قرار رقم ٤٨٢

ان رئيس الدولة السوري

سواء على اقرار المؤرخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ و رقم ٢٩٨٠ القاضي بتأسيس دولة

سوريا .

وسواء على اقرار المؤرخ في ٢٦ يناير ١٩٢٦ ورقم ٢٥٩ الذي تضمنه رئيساً لدولة

سوريا .

وحيث ان رسوم الفرع في تدفيعات هذه المستحقة من الاملاك باسم المنافع

العامة تشغل كاهلها ويضطرها لاجل موردها من دفع ضريبة عن رسوم الفرع فضلاً عن

انحاز الاملاك .

وشاء على اقتراح وزير الداخلية يقرر .

١ - تمهيدياً من تأدية رسوم الفرع من الاملاك التي تستملك باسم المنافع

لعامة بقصد عليها في طرق وشوارع وساحات وبيوتها مما يتعلق به دفع الامه

٢ - سيعهد قراره بتقديمه من علاقة تنفيذ احكامه

دمشق في ١٨ / ٥ / ١٩٢٧

سيد ناصي

شوهده رؤوف الابوي

شوهده وصدق تحت رقم ١٧٧٥ وتاريخ ٢٣ / ٥ / ١٩٢٧

سيد

للدون المار

اعفاء المحلات التي تستملكها البلديات

من ضلع الشريعة

قرار رقم ٩٢٠

ان رئيس دولة سوريا

بناء على القرار المؤرخ في ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠ القاضي بتأسيس دولة سوريا
وساه على القرار المؤرخ في ٢٦ نيسان ١٩٢٦ ورقم ٢٥٩ قاضي بتعيينه رئيساً لدولة

سوريا .

وحيث ان رسوم المحجج الشرعية التي يؤدها البلديات عن المحلات التي تستملكها من
الاقواف والتي تخري معاملها الاستدانة لدى المحاكم الشرعية تشغل كاهل البلديات
تضطرها لتحويل موازناتها مبالغ طائلة

وبناء على اقتراح وزير الداخلية يقرر :

١ - تعفى البلديات من تأدية رسوم المحجج الشرعية عن المحلات التي تملكها او
تستملك باسم الجمع العام

٢ - يبلغ هذا الامر وغب تصديده لمن له علاقة بسعيد حكامه

دمشق ١٠ تشرين الاول ١٩٢٧ الامير وزير لداخله رؤوف الاوني

شوهده بدون اعتراض بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٢٧

و . المدوب دلوله ديلوح

شوهده وصدق في ٢٣ تشرين الاول ١٩٢٧ ورقم ٥٢٤

باسم

اعفاء الاشخاص الذين يتبرعون بعقار

مادت من رسوم

قرار رقم ٣١٤

بموجب القرار رقم ٣١٤ المؤرخ في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٨ اعفي الاشخاص الذين
 تبرعون مخرج وثائق قانونية معتبرة مقدار لا يزيد على مائة قسط بحصصه لعمل خيري
 او لادفع لهم من رسوم الحصول والخرج والجمع في معاملات ذات نفعهم بالعقار
 المذكور دينا بقل لاسم بلدية



العناية بالطرق العامة وإنشاء الابنية

قرار رقم ٢٣٩٠ مكر

ان دئس مجلس لورداء

بناء على قرار المؤرخ ٥ كانون الاول ٩٢٤ رقم ٢٩٨٠ المضي تأسيس دولة سوريا

وساء على لقرار المؤرخ ١٤ شباط ٩٢٨ رقم ١٨١٢ القاضي بتعيينه

وبناء على قرار المؤرخ ١٥ شباط ٩٢٨ رقم ١٨١٤ القاضي بملاحقته

ولما كان لموايبي حبه وقصه حبه . بمناق باصول انشاء الابنية في المدن سواء

أكان ذلك من احبه لصحة او لجميلة وما يضمن الراحة والرفاهية وجد من الناس

وضع قرارهم على كفيه . بطرق عامة وإنشاء لاسنة بطلق في «دييات الدولة

السورية .

وبناء على قرارهم ودرج مدخله

مكرر

الفصل الاول

بضم حده طرق المدينة

احد - طرق وشوارع المدينة - صحت لخطوط

المادة الاولى - يجب على كل ملاك بيت شمس او حمار على خط احد

الشوارع العامة ان يصط بحصط ونسوة - شارع حرم على اصول مسلكه

يقدم هذا المطلب حاكم المدينة لادري (لدائرة لمنية) يوم احد موطني الدائرة

نفية تسمين حدود الشارع العامة على الارض بنظم ضطاً من فستين هذه المهمة على ان تعطى احدهما لصاحب الشأن

طلب اجازة في البناء

المادة ثمانية - لا يجوز لأي كان الشروع في بناء ضمن المدينة داخل حدود المدينة المعين بقرار و القيام بعمل يقصد منه تعديل و توسيع و ترميم و تعديل و هدم المبنى بدون ان يستحصل على اجازة خطية من قبل حاكم المدينة الاداري

شكل الطلب

المادة الثالثة - سيق في مرفئ طلب البناء و الطلب و محل و هو صاحب المبنى وعند الاقتضاء محل اقامة المهندسين و المهندسين و توسيعه لاما كان و صورته و مساحته لاشغال المبنى بمساحة ٢٠٠٠ و مائة لاما كان و مائة في مرفئ المرفئ لاداري الآتي بيانه :

أ - خريطة عامة (مقياس ١ : ١٠٠٠ على الأقل) باظهار المدينة و خارصه و ملامحه المجاورة مع بيان علو المباني و خطوط حرق و تقاطع على ارض شوارع
ب - خريطة تالاس و كل صافي و واسعة ، خريطة مطبق السهلي و يجب ان يبين فيها تحصيل شارع

ج - رسوم تكافؤ و جهات السه

د - رسوم جانب و داخل البناء

هـ - اوراق التدريس و لوائح مائة لارصه لاداري و يروى الا اذا كانت سعة

الدار (الحد الأدنى) من ١٠٠ متر

و - علامات دو : طم ورقه مرست في منشاد عليها الابنية تنظم هذه الرسوم من ثلاث نسخ يجب تقديمها كذا معبوت مسنده بالشروط المبينة بهذا النظام اما بشأن الترميم و تصليح المعمورة المذكورة في كورده انما تقتصر باقسام المسد المطلوب ترميمها او تصليحها ويضطرر لاجل ذلك لاداء رقب المربوطه به

الحل الممطي للطلبات

المادة رابعة - تعضد الادارة احد سبب دلال شهر راس من تاريخ تقديم طلب المين لوصول مد كور آغاها في كل صيرت شدة موافق لاحكامه . خصام والا فلا دره تحو و ترفض منه لاس في توجده ومسدده للمسدعي صورته عن غرائط المربوطه بالطلب

مدة صحة الاجازة

المادة الخامسة - اذا لم يشرع البناء المرخص به في حلال سنة شهر من تاريخ لاحقة تعد الاحدة معده وعلى صاحب البناء ان يدفع طلب وحصة حديد ويدفع رسوم حديده وفقاً للشروط مسدده كل ما يشرحه ضمن سنة شهر راس من تاريخ تقديمه الى موصي سبب في المادة الثالثة يمكن مائة عمل فيه بدون حاحه من حاحه حديده لا يشترط حين اجل حديد ١٠٠ عمل

حفر موضع ساس لاس في حلال سنة شهر راس في المرة الاولى لا يقتدر مشددة عليه بالعمل مسدده عمل لا مبرر لا بعد الفراغ من ودم الاساس وشاه جدران او جهات على طين وحلاها في سطح راسي راسي لاول من البناء على لافل

يجب على صاحب المبنى ان يتردد في المدة التي تقوم خلالها ثمانية ايام بزيارة المبنى
لترى فيها اذا كانت الحرائط قد تم تحديثها وتكون المبنى في اثناء هذه المدة
دوام الاعمال تحت مسؤوليته الشخصية

القبول النهائي

المادة العاشرة - عندما ينتهي البناء ويجف الدهان بشرائه على طلب صاحب المبنى
وحلال شهر واحد اعتباراً من تاريخ هذا طلب قبول الاعمال نهائياً ويبلغ اليوم والساعة
لصاحب المبنى الذي يجب عليه ان يكون حاضراً وممثلاً

المدة الحادية عشرة - اذا تمت عند الاستلام ان المبنى متعمم للشروط المبينة في الاجازة
في هذه المظام تعطى تدوير المصلحة للمدعى بالانفاق مع التدوير المصلحة البلدية احازة
بالسكن والافمكن للإدارة ان صاحب المبنى يحضر لتحديدات الملامه فاذا رفض
صاحب البناء الرضوخ مع حاكم البلدية لاداري على مدخل المبنى اعلانات يكتب عليها مخطط
كبير وواضح (ممنوع السكنى)

القسم الثاني في البناء

فصل الاول - تنظيم الابنية الحداثي

المدة الثانية عشر - يقتضي شدة لاسية الحداثة مع كافة اقسام بصورة لا يصر
قطعة سلامة وصحة عاظمها وسلامة وصحة الحيران ولتتادون من المرور بالشارع لهم

مما كة الجدران

المدة الثالثة عشرة - لا يجوز ان تكون مما كة الجدران قائمة حول لبس او

المدران أي تفصل بين طرف مقعده المسكن بالأوتار وجراح من طرف من جسمين
مستقيمين في لطف السطحين المستقيمين في حدود مع حساب مساحة سطحه وهو إذا
كانت موجودة وبدون حساب مساحة من بعضي حدوده

الحمد الأتقي لارتفاع المساكن

تتضمن المادة الخمسة عشر من لائحة خمسة موضوعات من حل من مادة
ونتيجة عن مؤدى المادة لآه

المادة السادسة عشر - لا يجوز أن يكون هناك أكثر من أربعة ممرات
مع لطف السطح ومع ذلك يجوز شده في حارس على أن يكون وجهه ووجهه من
واحدة من الممرات حارس به في الخارج هذا في كل من لا يخرج في وسطه ووجهه من
اعلا نقطة من السطح من بعضه مسكن من جهة واحدة مع طرف سطح مستوي
(الخارجي) وعلا نقطة من سطح ١٠٠

الحمد الأتقي لارتفاع

منه على عرض شوارع

المادة الخامسة عشرة - لا يجوز أن يكون هناك مساكن عرض شوارع حتى
الملاحظة لها أي المرض قائم من حدود حدوده من واحد من بعضي حدوده
متأخرًا عن الخطوط

أولاً - ومع ذلك فكل من الخارج من بعضه وبعضه آخر في حدوده
يمكن أن يتجاوز الحد لمعين علاه تقاس بعض عرض من بعضه
ثانياً - يمكن أن يتجاوز بعضه من وجهه هذا الحد من بعضه على

الاكثر نصف هذا الارض مع حدود وراث على طول يسوي على لاكثر

٢ - ثلاث طول اوحه في طرف في عرس من ١٢ متراً

ب - نصف طول اوحه في طرف في عرس من ١٢ الى ١٨ متراً

ح - ثلثي اوحه في سائر اطراف مع تحيط بالتمتع منصوص عليه في المادة ١٤

في نطق الفقرة شبه باسم الواحات على اسم سموها كما في

٣٠ متراً في اطراف في عرسها اقل من ١٢ متر

٤٠ متراً في اطراف في عرسها من ١٢ الى ١٨ متر

٥٠ متراً في سائر اطراف

المادة السادسة عشرة - في اطراف محدودة فاس ارتفاع المساكن بموجب الخط

المعمودي اوسطها هو حده ولكن لا يحبر في في صورة كانت حتى في القطع لاكثر

ارتفاعاً ان تجاوز حدود لمية اكثر من مرتين

المادة السابعة عشرة - كل بناء في زاوية شاطئ بحالي عرس بحور صورة

استثنائية ان يكون في حده الشارع لاف عرساً من ١٢ الى ١٨ متر للمعين للشارع لاكثر

عرساً ومع ذلك لا مدهد لاستثناء الشارع لاف عرساً لاخذ فسي من طول

صافي عرس هذا الشارع لاخير

المادة الثامنة عشرة - كل بناء على حرمين محتملين في غير ظروف امية

في المادة السابعة يكون نافذاً فيطبق كل من و حده من احكام هذه ١٥ مد كودة

آخراً

عندما لا يتجاوز عرس لاكثر عرساً من ١٢ الى ١٨ متر بحوز صورة

استثنائية ان يكون ارتفاع اوحه كدالة على طرف بناء لاف عرساً من ١٢

المعين في الشارع الاكثر عرساً

لأده سبعة عشرة - ن سطح سلك من أي شكل كان لا يجوز أن يكون
محدبه أكثر من ٢٥ درجة منسبة لأفق

لأده عند ذلك - ن صخرة مضمحه ومشدوف السلاء أو غيرها من
وصع يحرقه في لا فكل - ماهر - سلكي يجوز أن يكون بدون تحديد
بالماء .

لأده حدة و مشرون - لا طبق مبرم - مخصوص سم في المود السابقة على
الاجه ايسره

ارتفاع الطوابق

لأده اثنية و مشرون - يسمى أن يكون الحد الأدنى لارتفاع كل طابق ثلاثة
مروص - ن مربعة سلك و روم - كاكس و محزون لافق السقف - ينبغي
أن يكون رصة لافق سفي من مدخل - م سلك - م روم ٣٠ سم يمتد إلى الأعلى
من على مطقة من ارض و ١٢ سم يمتد - كاكس و محزون - يسمى أن يكون معد
روم عرف لمعد سلك و معة تحت سقف - ٣٠ سم و على لافق مغرب في القسم
الأدنى من حط - سطح - محبي
علاوة من الارض من راسه عرف - كاكس و حش حتى سقف و تحت حشور
الحشب فيما اذا كانت صاعدة

مساحة قسع الدار الكبيرة والصغيرة

لأده اثنية و مشرون - ن قسح مدري شرف عسب عرف سلكي لمعد
الاقامة سلاء - ن يكون عسب روم مدري على لافق على ن يفسد هذا مرض

تزيين الواجبهات والمجدران

المادة التاسعة و عشرون كونه و حوت كانه على حقه شوي و في تشهد
من شوي و عامه يسمي ريكو و رسم شكل ركب و حوت ركب و حوت ركب
او اني شهد و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم
طريق ما يصح في الطريق و شوي و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم
و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم
و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم
تصنف الاحكام و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم

تلوين الجدران

المادة الثلاثون حوت و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم
على مصدق و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم
و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم
و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم
و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم
او يطلب تعديلها

تنظيف الواجبهات

و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم
و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم و رسم

سمع مسودته ... يمكن درزة على طرق والارصفة كالسلام *Paliers* وطرق
الاقفة ...

لا يمكن *laquais* ... درزة على طريق اسمه الا في الطرق التي عرصها
اكثر من ثلاثة درز على ان لا يكون ارتفاع صوبها الاثنى فون دس ارضها بأقل
من مئتين وعشرين درز لا يمكن ان يكون مسدود برور سموح بها مئتين واحد وعشرين
درز واحد وكل واحد من هذه المسود عرض الرصيف على الاكثر
لا يمكن *laquais* ... لا على درزة جديدة

ولا يسمح باقامة هذه الدار من اودوير القابلة للاشغال صانع حديد
Ondulée tules fibre ciment

يمكن لاحد ان يسهل قواعده خمسة على نوع من هذه على ان لا تكون درزة
الاحد من كل من الثلاثين درزة يجب ان يكون مسدود *laquais* بصورة لا يسمح لمرور
به على ان يحسن لها فستصل الى وجهه لحدده ودية خضض

لادة اربعة وثلاثين لاجل تسهيل نشر ارسوب المربعة في سه سمح بامانة
laquais من اوص رسم لا يجوز ... درز خمسة عشر ساقبتر في اشورع التي
عرصها عشرون متر و اكثر وفي شوارع ومساحات التي يمكن ذلك سمح باقامة
... درز فوق الدار ... لا على ... سمح عرض برور من خضض حراً
وحد من عرض الرصيف وان لا يجوز هذا عرض مئتين وخمسة وعشرين ساقبتر ...
لا يمكن ... درزة درزة عدم ... رسوم مذكورة

لا يطبق هذه الدار ... لا ... سمح
لادة خمسة وثلاثين ... لا ... مسدود مساحة مجموع قسم ووجه التي
تتضمن برور ... مساحه مجموع ووجه

لا يمكن ان يتجاوز مرور وسطي كل واحد من رؤس البنية عشرين
واحداً من المسافة من الوجه المقترن في الحائط من ولا يتجاوز مراً وثلاثين
سائماً

في كل رسم من لا يمكن ان يتجاوز مرور لاصغر مرور توسعي مكن
من نصف متر. مع الصورة منه (١/١٠) حصة

بادة سادسة وثلاثون - في لينة السوية الحائط يجب ان يكون
وجه الخارجي للحدود الخارجية مصمماً للحائط وذلك بحصص على وجه
الحدود المذكورة وعلى متر ونصف من الحائط على لاكثر مساحة محرومة قدرها ربع
دسمتر مربع على الأقل ضمن شدة (١/٢٠ - ١/٣٠) لدرجة
الدرجة الثالثة ثلاثون لا يمكن ان يكون من مستوية شدة على الأقل

فواصل الدخان وبيوت الخمر

بادة ثامنة وثلاثون - مع وضع فواصل بيوت على صول واحدة البيوت
وكذلك فاصل موقد لا د صير من فواصل بين فاصل يكون فاصل لموقد
مرتفعة مراً وحداً على الأقل فوق سطح ومترين ذكوات موقد لافول

المواد الممنوع استعمالها في البناء

بادة سابعة وثلاثون - مع سبعة وذلتي في لينة في المساق
ثلاثة التي قسمت الى مدسة دمشق موحدة في ورقة ١٦٥
في المنطقة مع سبعة جميع لموقد لاجلر ولاحر و سول من اجل
الحدود الداخلية والخارجية والاساس.

لا يمكن ان تعمل في ربط الحدران الا (Mortier) من الرمل والسكر و شبيو ولا يجوز استعمال تراب (glaise) او غيره يمكن استعمال (Platre) للدهان . لا يجوز استعمال الاحشاب على اوعى الا على نوعه و لا يوب و حصى يعرف . و راوتر (Dormants) و راوتر مدود ومع ذلك فيمكن محذور لتسحق منه طيرة و حدة من الخشب فوق الطابق الثالث

يجب ان لا يسطح من ... المعنى مدود لا يحرقه ... من شمس و دريه او بلاط شمسيتو مع طرف مربعة على حذر و وجه ذلك حذر و تمد حتى ما فوق اسطح المسطح (Terrasse) و مستديرة ذلك حذر هذه حذر غير مدحوده على ان تكون مدحود كاف مع تجمع ...
يجب تصديق هذه الاحكام المدحود في تصحيح و تعبير جميع لاسه ...
لشر هذا القرار من ثبت و توسيع

اذا كانت قوة قسم الناء لدى ... حدة حدة حذر ...
الجديد المذكور يجب هدم القسم ... و ...
اعلاه في المنطقة — تطبق مو ...
يكون لصاحب البناء الخيار في استعمال ...
منطقة اسطحة لاسه احديده ...

في منطقة ح — لاصحاب لاسه حذر في ...
لا يسمح استعمال تراب و نقش في دهن لاسه حذر و خارجيه من لاسه
او قبة في اسطحة آوب ويمكن استعمال الرماد و قبة في دهن الافناء حذر فقط
اما في سائر المدن السورية تحدد صاحب من قبل لاسه حذر

الفصل الثاني

لأرض الحد في لاية

لأرض لارمون - لأحكام لاني - مصدرة ولا يمكن لأعمال منها شأنا
لأرض وحدة ولا يكون - لا يمكن - عمل فصح لأدار المعطاة بالبور لأعطى
بور في محلات معدة للسكنى و مصانع و بيوت حلاله أو لأصطلات لا دا كانت
هذه محلات لأحد بور مباشرة من مصرف - و من فصح و لسان ضمن الشروط
مصوص سبها في هذا ففرد كانت عطية مبيع مرتفعة مام مسود عرف السكنى
أو مبيع تحت أن يكون على خط مدرجه ٢٥ من لاني مصدريين المدكورين مع حدود
هذه المبيع

الاقية والفرف تحت الارض

لأرض ثمة ولارمون - باعني ن تحمل لاية داني مسود هو مع خارج لاية
عنوه حمة مشر ساشير على لأقل ومساحة حرة قدرها ستة دسبمترات مرتفعة على
الأقل عن مسود صافي ملاحو حرة لأرض

لأرض ثمة ولارمون - نبيع لأو سوسون لأحول من لاية و عرف بمعد للسكنى
لأرض أرامة ولارمون - لا يمكن ستم لاقية و عرف تحت الارض للسكنى
في ي حاب كان

لأرض الخامسة ولارمون - تحت أن يكون عرف تحت لأرض لمعد للمسيل و
اصبح أو المستودعات و محلات مرتفعة فوق لأرض ربع عنوه على لأقل وان لأحد
بور و هم - مصودد كافية مع حد و ساشي لأرضه مع لأطوله عها

الطوايق الارضية

لهذه مدسة ولارمور يجب ان يكون حضيض المحلات الواقعة في
الطوايق لارصة دكان محب فيه وفيه يمكن حرقه

الدكاكين

لهذه مدسة ولارمور يجب ان يكون جميع الدكاكين الموزع
وحفظ المواد الغذائية فيها كالسمن والخبز والحبوب الخ
مصنوعة اشكال محددة لثوبها وهي مدسة دكان يوجد فيه في الجهة المقابلة
للواجهة يجعل لها طريق بهو مدسة اربعة دسست مربعة على الاقل مدح في اسقف
في مدسة دكان مداس و مدسة دكان مداس فوق مدسة دكان مداس من المد
يجب تغطية الجدران والحضيض بمود لا يحرق مدسة دكان مدسة دكان

يجوز الحضيض صورة دكان من مدسة دكان مدسة دكان مدسة دكان
تعب يذهب بالماء في قسطل تحت الارض الى قبة المدسة

لا يمكن ان يكون دكان مدسة دكان مدسة دكان ولا يمكن ان تكون
مدسة دكان مدسة دكان (Marquises aurents) ذات المدسة دكان مدسة دكان
مدسة دكان مدسة دكان (liontlier) لها قسطل الى
الارض المدسة دكان مدسة دكان (louches) الدكاكين ومدسة دكان مدسة دكان
يكون كوريش المدسة دكان مدسة دكان مدسة دكان (Appliques transparentes)
مدسة دكان مدسة دكان مدسة دكان مدسة دكان مدسة دكان مدسة دكان
العبات

و اللوحات ذات القنديل بارهاج ثلاثة امتار على الأقل فوق مدخل الباب
يجب ان تكون جمع اللوحات المزدوجة لا يور او يدور مقولة من قبل
البلدية التي تستطيع مع ستمها درأت رومانية
لا يمكن وضع الممرش حتمي من شمس لا تقرب ونصف على الاول فوق
الارض في قسمها لائق الصورة لا يبع ١٠٠٠ عدد يجب ان تكون من يماش او
(Goutil) على روبرو يمكن ان يكون لها حوت معركة على ١٠٠٠ قتي دشا محوطة
بحالة اسطوخ واثنة

محلات الساكني

لمادة سعة ولا يور - يجب ان يكون كل محله من معد الساكن لدمي
تسعة امتار مربعة على لاف ويصل (Hallway) وحدا على لاف وبعدة فتح رشا
على الهواء الطلق وان يكون مساحته مربعة عشر و حرم على لاف من مساحه مربعة و
مترا واحدا مربعا على الأقل

بانه - سعة ولا يور - يجب ان يكون عرف لاف مساحه مربعة من الهواء
لكل شخص عدا عشرين متر مكعب على لاف ومع (Hours) ذكات عرف
السكن تنافي وان تحت قصره وان لا يكون مساحه مربعة وانقصرة
ثلاثة مائة على ذكات سبي يور وشم و ١٠٠٠ من جهة اخرى

المادة الخمس - معنى شدة من يعرف كانه حب عطاء له
العدد الساكن يعرف بمادة التي تحصل من حرمة يجب ان يكون ٢٥
مستترا على لاف وصوت ثمرت كافه مساحه بانقص من حديدية ١٠٠٠ يجب ان يكون

المعصية عند هذه المدح من حيث ان تكون مبنية بصورة لا تتعرض لحلاص بعد
دخولها الى المداخل الاخرى

ويُنصي به هذه المدح من صورة تحتها حطار حريق وفسح من سهل تطهير
وعب ان تكون وحده وموقد مدح من مرتكزة على قصر مبنية من حجر ومن
الآجر او (Sur des trémeaux) ممنوع إقامة احشاب لا على بعد ١٥ سم تحت من حدران
مدح من و اوجات ادرجه

لا يجوز ان يترك مدح (et les manteaux) وفسح المدح على حوض
يكون داخلها احشاب ومساحة كل فسطح مدح مدح يكون ٢ دسمتر مربع
لاقل بدون ان تحدد مساحته من حديه ربع مساحه

تحت فسطح في المدح و حوض مدح لا يحذر اكثر من ٣٥ درجة من الحط
العامودي ويتم عمل فساتح مدح و حوض في جدران يسميها من ٤٠ سم
مدح من سطح مدح من جميع الجوانب في سطح من سطح مدح من سطح مدح
ها (Hottes ou manteaux) مدح و مربع من مدح

المواقف والافران

لقد رتبة وحسب كل من المدح والافران و موقد و كود والفرن من
حائط مشترك بين شخصين لا يحذر مدح من حوض مدح على اقل من
حائط من موقد و كود ولا حوض حائط هذا الفرن في مساحه ولا في اقل
تسهلا مرور الهواء وسيع حزامه من وصول الى احدى

۱۲۔ تصویر ذبیہ یعنی ان لا یکون دی خلائق میں محرمی سوٹ خلاء میں عطرھا
فلا یکون ان یکون قبل من ۱۲ سنہ

و بحال ان قسمة بیوت اخلاء حی فوی صحیح علو کای و عده من و فید
و مستودعات بره لمعة لثرب و بحال کون مستودع فو من عده من کای و مدینه
دوقه من کای و بحال لثرب و عیش

الحادة ماسحة و خمسون يحب - كون كاور محاري ماء و دة و رعدة مسية
نصورة يصل اليه دون ماء

[illegible]

آمدہ و جلد و سوانح شریف میں لکھا ہے کہ یہ کتاب سر-ع
ہد، خطبہ، نصیحت، نوحی، لایقہ، مہر، شہر، مہر، و لا مہر، ہمد، آہ، شہر
ان نیکوں میں قدر لایقہ میں لکھا ہے۔

لماذا نبيته و سبتون ، حفر من تحت النكون فسدده جدد على موت
اسكن والآبار ويحب ان يكون مبيه من الموت ي لا عدمه . . . ومعه د هله
محرأك مؤلف من مواد عبرة في العرب

مياه البحر

المادة الثانية وستون - ممنوع ما ترك فيه قطر بحري من - صوح على طرف العامة يجب جمع هذه مياه في مورد لا عديمها ، كانه لفطر نفس حتى رص الشرع ويجب الاعتناء بهذه المردود ، حمام دماء تحت حدة - ممدع ، ردت فيه لمطبخ ولماه الدائمة من مصحات ان تحري على الصرف العامة

المادة الرابعة والستون - يمكن الادوية في كل لاسه محوره المجاري العامة ، تحر الاهين بوضع اوية تحت الارض لتصل من هذه المجاري لتصرف هذه المطبخ والاطار وكما قبل ، ماء في تزداد حمرا ، لا في التحلل في لا يوجد في مجار عامة وحيث يمكن شه قار ، لا لاسه يمكن الادوية ، صوح - صريح مياه المطابخ بهذه الآثار

المادة الخامسة وستون - في صرف في لا يوجد في مجار عامة ، في مياه المطر على صفة الصرف بواسطة بحري معص

الاصطباوات

المادة السادسة وستون - مجازات لايه المدة لاسكن خيرة لاهية يعني ، كون حاوية لاشد وط لآ ، لا يجوز ، تتكون منفصلة رشة صرف المياه المدة للسكن ويجب ان تكون منفصلة بحدود ملاة ، وصغر من مو - غير شفاعة وغير قلة الحريق ويعتضي ان يدخل في انور وهو صورة دائمة

امراض وغزانات المياه

المادة السامة وسمون - يمتص مضمض فوره كل جرعة مياه او برصة او سهرنج
غير مضقة تحت اشعريه جديدة *the-ridable* دونه نفوس معاً لاغشرات من الدحول
والعشش في

ممنوع الاطعام خاصة - احواس المياه - ركة اما الاحواس اي تحدد في-
ليه دائماً فمكن اعطاء الاشارة ٣

التزويد بالماء

المادة السامة وسمون - كل آله سلق وسمون او سحها يقتضي وضعها
بصورة لا يكون ساء لاخذ رصه به في السه

المادة السامة وسمون - يمتص ان يوضع جرعات المياه لمعدة للشرب اعطية مؤلفة
من معدن لا يمكن ان يمتص الماء على شرط ان لا يعمل ارضاص ويقتضي ساد هذه
الجرعات من الماء مضطوح ويحوي ثود معدن ويقتضي ان يوضع سدسها حبة
طبيب

المادة السامة وسمون - لا يجوز سمن في الشرب من قبل الفرد او الجمهور
دكات هذه لآبار كانه على مفعه حده لاني ٢ مترأ من ميوت الخلاء والمراحات
ومستودعات الاقدار

المادة الواحدة وسمون - يمتص بعضه فوهت الآبار مستعملة للشرب من الفرد
او الجمهور وصيانة هذه القوّهات بصورة تمنع سرب مياه الخارجة لها
المادة السامة وسمون - يقتضي تحفظه دني على مضغه لآبار ويمكن لدائره

٣- يجب وضع الاشياء المذكورة في صورة لانتعاج النجوس وحرير المية

٤- يجب دشا اعاده على شعور من حله و... ما يمكن

٥- يستثنى من هذه الاشياء صورة قطعة من حواصل من تنطف لآله

ويوت الخلاء وجمع... الخالة من هذه بية مصره

بالصحة لعمه وجب عنه وضع هذه... على ظهر من... يد

المادة سابعة و... د... و... و... على حسب طرق

العم يمكن الادارة المدة... وضع ورشه... على صديق... رؤي

لزم لذلك وتحدد الادرة وقت... وضع ورشه... لورشت

التي تحبس هذه الصورة حاجر حش... على... من حصل

على الاحاذة المذكورة... وضع... من كل... مر

مربع شعور من... وهو... على... الموجوده... حو حر

والمحافظة على حربه... كل وقت

يجب انشاء حاجر حش... حوله... على... طرق

العم حتى... شعور... شعور... شعور... شعور

دشيه سوى... شعور... شعور... شعور

المادة ثمانية و... شعور... شعور... شعور

او... شعور... شعور... شعور... شعور

عليها في مادة ١٧

المادة سابعة و... شعور... شعور... شعور

الطريق... شعور... شعور... شعور... شعور

سابقه... شعور... شعور... شعور... شعور

الدعائم

لادة خمسة وثلاثون - تقع دعم لاسه و قسم من اسه بحاسة ستة واسطة
دعائم باردة عن حائط و حوت دون خضون على سطح حصن من درة لاسه
بعد حصول لخطر مباشر يسمح مع ذلك لاسحاب اسه بالقيام عاجلا بحسن الدعم
اللازمة ولكن على شرط صررى وهو ان يصور فوراً السماح ببقائها
لانحور انهاء له عائل في محب لا الوقت اللازم تصليح او هدم اسه سدر بالخطر
على ان تجعل بصورة لا تعرقل التجول

تنوير الورشات والمقالات

لادة - دة وثلاثون - سمي سور جميع ورشات (في محل العمل)
و مصالوات لانه و سورده عاده كانه مود به مبركه على الطريق عده ليلاً اعتباراً من
غروب الشمس حتى شروقها كان طريق عده مشعولاً في مفاصله بحدود صولها
اعشره م و يسمى وضع قنديل في كل من حاي مكان مشعول على ان توضع قنديل
صوره يصل ورده في جميع قصه بطريق ي يوجد حصر في تحول فيها يمكن
بلاديرة ان ممر بحراسة الورشات ليلاد ركب الورشة

الاماكن الهامة المخصصة لوضع الانفاض

لادة لاسه وثلاثون - من لاه كن مخصصة لوضع الانفاض بالاتفاق مع
صاحب معة على ان يحرق نسو لاصاص صورة لا يبقى معر دى حصص يترك
بجلا لركود المياه مستعمه فيه

الباب الثالث

اللائحات على الطريق العام

الارضعة والاروقة

المادة الثامنة والثمانون - يجب ان يكون للارضعة والاروقة على طريق العام مطابقاً لشروط الاحازة الخاصة التي يعطى من قبل الادارة

الخفريات والختنادق

المادة التاسعة والثمانون - اذا سمح لاحد اصحاب الاملاك ان يعمد بعمل عملي بحفر الارض على الطريق لا يمكن له عند ما يكون خندق عملي حفره مستطيلاً ان يحفر في آن واحد الارض في مكان يتجاوز طوله ٢٥ متراً وفي مدني الطرق وعمداً يكون الخندق المودي حفره بصورة معترضة لا يمكن حفره في مكان يتجاوز نصف عرض الطريق المربعات (شوسه) وفي كل حال لا يمكن كمال الحفر الا بعد ردم قسم الاول وعادة التجول فيه

المادة التسعون - يقتضي حراء اعمال ردم الخنادق بطبقات نخفها عشرون سانتيماً ترش بالماء كل طبقة وحدها وتطرق نظيره وزنها عشرون كيلو غراماً على الاقل

المادة الواحدة والتسعون - لا يجوز لصاحب لاحازة دون الحصول على سماح خاص ان يعمد بصورة ماسائر الاعمال الفنية كجاري لافدار وقه لواء وتقاطن وغيرها التي يبت من قبل الافراد و لدور عبي ان يجرى عمدها الخائب الاصله د حفر عليها قن عطف بسبب اعماله وهو مسؤول عن كافة الاضرار التي حثت بها للبلدية من اضرار من موسم بنفسه بتصليح ما ينقصها من الاعمال المذكورة على نفقة صاحب لاحازة

نحقيق توقيف منع لاحد سائر من المكار ، وفق من القسم وحرطه تحصيل موجوده
 هذه الخمسة والسبعون — فتنفي — يكون عرض طرق نفس لهيئة في تقسيم
 لافل من ١٠ امدار والكي بوضع تقسيم في خريطة لهيئة بحرين د كال واحد
 لزوم لتقسيم هذه المنطقة في فني حاشه

ال — سادسه وسمون — لا يجوز عصف حرة في الاراضي مقسمة قبل ان
 يهيئ صاحب الملك لخرق خاصة بالاستفسار هذه الاراضي بصورة رسم فيها شروط
 الارامه لاسير ومرور

هذه سابعة وسمون — كل من حرة مفتوحة قسير العام تخضع لانظمة
 شرطه امدية واللاظمة متحدة لهيئة بطرق مدية حتى داء صك دحية في الاملاك
 حاشه

لاتدخل في الاملاك حاشه وفي طريق مدية لا يخرق خاصة في تصديق على
 تحصيل من قبل السلطات مدية وفي حري من هذه ضمن شروط التي عيى السلطات
 مشار — كاسدود والارامه وخرى لا قدر — ويزاح ١٠٠٠

هذه ثامنة وسمون — يمكن دائرة — نصيب مدية خرق خاصة فيها
 عو حر وخصر حشديه وبها يوافق لا تصدق هذه لوحات سميرة مكنون علم
 (طريق خاص)

هذه تسعة وسمون — يمكن لمدية — ان تصب ان تكون قسم الاراضي
 امدية والاراضي حالية من هذه موجوده في حرات و الكوخ حشديه ١٠٠٠ مسدود
 عند تحصيل لخرق مدية — حرة عو على لافل من يحدد نوعه من قبل سلطات الدير
 هذه عاشر — ويمكن لالدير — نصيب مدية — تحصيل اياه اركدة و
 لتسليم الحرة صاحبه

القسم الخامس

تدابير صحية متعلقة بالآلية

سنة غير صحيحة - اشغال شت لروحها - مع السكن

المادة لا شيء وواحد - عدم يكون - انتهى بناؤه ام لم يتنه - ملاصق للطريق
العام - لا مخرج صحيحة لقطيع فيه او اصابة السكان المجاورين بوجع رؤس المذبة للحننة
الصحية - مذبة لا تسمى رؤسها

اولا - عن نوع الاعمال وفائدتها

تسمى - عن مع السكن في كانه - وفي قسمه منها ايضا تضاعف الاسباب غير
الصحية - يسع مخرج ذلك والمساخرون من ١٥ يوما على الاقل من اجتماع اللجنة
الصحية ليقدموا ملاحظاتهم ضمن هذه المدة

الاستمرار لاسباب غير صحيحة

وهذه مائة واثنين - عند ما تكون الاسباب غير الصحية ناتجة من الخارج ودائمة
وعند ما لا يمكن دفع هذه الاسباب الا بالوسائل الصحية يمكن للتدبير ان تستملك - عند
انها الممارسات المخصوص عنها في القرار ١٦١ كانه لا ملائمة الدخلة في مصدرة هذه الاعمال

ب - قطع هذه الاملاك التي قد نخدمها تبقى خارجة عن التخطيط محدد بالآلية
الجديدة يمكن - بل زاد العنصر بدون - يكون لاسبابها تقدمه - ولن يقوموا مقامهم
الحق بتقديم اي دواء كان

المنازل التي تهدد السلامة العامة

المادة المائة والثالثة - كل منزل وجوده يسبب افلاق الامن العام يهدم تطبيقاً لاحكام المادة ٤٨ من قانون العثماني الموضح في ٤ جمادى الآخر ١٣٣٢

المادة المئة والرابعة - بمخاطر تنجرها عن احوالها ي تصلحت كانت مهاكاً ووعا في الانية المقر هدمها. تعتبر بصورة خاصة حالة هدم الاسباب الآتي ياتها:

اولاً - حينما حذر او حبه بيل نحو الخارج و نحو الداخل بقدر نصف سمكته

ثانياً - حينما يكون في الجدار حدة مساوية لساكنه واذا ظهرت هذه الحدة في الطوابق العليا بدون ان تنس في باقي البناء لا يوجد لزوم هدم سوى القسم المعطل

ثالثاً - ضعف الاساس وسوء حالة كنف و عند كنفه اسبب هدم او نقص في البناء ولا سبب اخر

اصوليات لتفريز البناء

لادة لينة واخمة بمخطر حرمه صلاحات لتمرر وتغويه به حاصع للمطمع و د كانت الاصلاحات لا بد منها محافظة على به ويعني اصدار امر بالهدم محافظة على الامن العام

القسم السادس

ورق صط

المادة المائة والستة - كل ايجازه به يعنى حرمه معديه لالتمس من قبل موطني الادارة فد كان الاشع من المجرون فسموا به شروط المطلوب منهم احوالهم.

فيقتضى تنظيم ضبط مدخج هذه الاعمال والا فيسظم ضبط المخالفه

المخالفات

المادة المائة والسعة — تتحقق عمدت على احكام هذه اقرار من قبل موطني
الدائرة انفيه المدة ومن قبل الموصفين حاصه لمعين هذه الدائرة
تلاحق الادارة المخالفين تصيبه للقوس وتقرر وتامر بهدم الابيه عي لم تس
جيداً او تعيد الاعمال اللازمة للصحة او لامن ... وتمنع لادارة لسكنى في ليل الي
تضر بصحة ساكنيها وتعرض لجبهه للعظر

تدابير مستعجلة

المادة امة واثمئة — في حالة خطر مؤكدد وذ وحد لزوماً لمين حالة السير
العام تتخذ دور الددة حلا من تنده ... كل تدابير اي ترها لارمة واللاحق قضية
اطادة اعقت من قبل صاحب الاملاك كل مقرر عوي

تحفظات حقوق الشفوس الثالث

لمدة مائة والسعة لانصى احارت ... لا يمد المحافظة على حقوق الشخص
ثالث وحقوق الادارة

المادة المائة والعشيرة — ... مكاتب سعيه احكام هذا اقرار
دمشق في ١ ايلول ٩٣

توقيع . محمد تاج الدين خوسي

شوهه ورير الدحيه . محمد جميل الاشحي

شاهد على انك يعمل بهذا النص مدة ستة من تاريخ اشره وان يصاد المطر فيه
قبل اقضاه المدة المذكورة

في ٩٣٠/٩/٣

روية

شاهد وصدق سراج ٢٠ المول ٩٣٠ تحت رقم ١٦٣٢ هـ اميد المذول اعلاه
مين السر اعلاه توقيع هويو



بناء الاحياء الجديدة واعادة بناء الاحياء

المختومة

قرار رقم ١٤٦٥

ان رئيس مجلس الوزراء مدولة سوديا
بناء على قرار تأسيس تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠
وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢
وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤
ولذلك من الامم عطاء لمدينت التي يزيد عدد سكانها عن العشرة آلاف
الصلاحية التي تمكنها من تنظيم س. لاجياء الجديدة واعادة بناء الاحياء القديمة التي هدمت
بالحريق او نتيجة الاستملاك او باسباب اخرى
وعلى اقتراح وزير الداخلية

بمحرر

- ١ - على اقرار رقم ٢٢٧ تاريخ ١٨ نيسان ١٩٢٦
- ٢ - يجوز للمدينت التي يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف ان تصنع خريطة
للوحدات لدور التي سبى في الاحياء لمحترفة محدداً وفي الاحياء القديمة التي هدمت قسماً
او نكبتها بالحريق او نتيجة لاستملاك او غيرها على ان تحدد الاحياء المذكورة قبل
المباشرة في اعادتها توضع خريطة تنظم لدوائر الفنية في البلدية مصدقة من وزير
الداخلية ومدون المفوض لسامي لدى الحكومة السودرية

٣ يجب أن تكون لاية لوصفة في حدى لأحد مذكورة مطبوعة لا طابق
الخريطة أو أحدها انفراد لكل من هذه لأحد من قبل مديرية الجبال والبحار
قرارات مصدقة من وزير الداخلية ومندوب المصالح المالية لدى الحكومة السورية
بحسب أن تتضمن خريطة أو حجت شريطة أن يكون

١- أن لا يستعمل في ما هو محظور غير أن لا يسمح استعماله في دورات لدية
٢- أن لا يستعمل في حرفه أو حرج غير أن لا يكون في أيدي المصالح المالية من
قبل الدوائر المذكورة

٣- أن لا تعلق لوحات وعلامات ونبذة في أي مكان على ما هو محظور أو غير
على شكل النموذج مصدق من لدور المندوبة

٤- يستطيع الحاكم الإداري ووزير المالية في أي وقت كان مذمومة دورة
للدولة غيبة أن يعموا مباشرة شريطة أن لا يغير مصدق على خريطة أو حرج الأصلية
التي سبق تصديق عليها وبقية المدة المذكورة على هذه المادة
التي يعاقب عند عن ذلك بدفع غرامة مائة فرنك أو ٢٥٠ فرنك أو ٥٠٠ فرنك
أو ١٠٠٠ فرنك على حد أقصى في حالة من حيث الحكومة السورية البلدية
لمدة خمس سنوات بعد أن يرفع وضعه في لاية في شدة في حق هذه على أن
كل شيء فيكون مدمر من دفع رسوم المذكورة عشر سنوات

٦- كل من قام من صاحب لاملأه باللاجئ مع خريطة أو حرج دون أن
يتقيد بالشروط المخصوصة فيها في الخريطة المذكورة مع أن لا يحاسبه في أي
المادة الرابعة من هذا القرار

٧- وزير داخلية و حامية مكلفان بتسديد هذا قرار

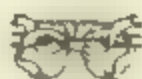
دمشق ٥ تشرين الاول ١٩٢٩

توقيع: محمد قاسم الدين حسي

شاهد المندوب التوقيع: وزير

شاهد و صدق ساريح ٨ تشرين الاول ١٩٢٩ تحت رقم ١١٥٣

عن نفوس السامي توقيع: نفوس



قانون تنظيم وعمران المدن

فر محسن لاسي وسر رئيس جمهره لملوك الآتي :

١- هذه الاولى : هذه هي سكامه وقسمه او عدة احياء ضمن منطقة احدي
مدن ملك حرب ودرج و غير ذات من لاسي وعلى المدييه ذات علاقة ان
تحدد فوراً تدبير الارضه لتنظم لمطقه ي ومنت فيها لكارنة وسكنين الاهلين من
تحدد سنه بامور وقت ممكن

المادة ثمانية - في مشره لانه ي في لكارنة على المدييه ان يدعو بواسطة
اصحاب كل من له حق او علاقة بمقرات منصفه لسكوة للصرح بحقوقه وعلاقته
ولاراز استندت ي ويؤيد ذلك ولاختيار محل اقامة له

على كل صاحب مقر وحق عي في عدد من مقرات الداحة في المنطقة لسكوة
وعلى كل من له علاقة بمقر هذه منطقه صه او وصاية و وكالة ان يقدموا ان
المدييه في خمسة عشر يوماً اني تلي تاريخ المدعوى لموجبه من مدينة بين يمينون فيه محل
الامره الذي يحذروه ضمن نطاق المدييه ذات العلاقة و ان يطلو مع بين مالديهم من
استندت مؤيده حقوقهم وصورة عنها

ذام كل لدمه مثل هذه مسندت وكات مسندتهم غير حاصره للمعلومات
مطلوبه عملهم ان لصرحو في سن لآف الذكر لموقع والحدود والمخصص والنوع
شرعي او لملوكي للمقر او للحقوق اني مدعوى بها

يحجز لاصدوه ودرج ذوي العلاقة به و بحيث مصوص عنها في هذه المادة
دور صاحبه ليوكليل رستي

المذكورة . في حصة كل من اصحاب الحقوق في هذا الملك الشائع تعادل اقيمة المقدرة
لعقابه او للحق العيني الذي يملكه

المادة الخامسة - ان الحقوق العينية التي هي من قبيل رهون وري كانت
منوطة على المقدرة وبيع ملكه بمره اصبحت وخصص شأمة في محل محل العقار
الاصلي وتقل اليها

بحالة التمويص قدأ على صاحب حقوق وقف هذا قانون بحكمه بل رهون من
قيمة التمويص وتدفعه البلدية مباشرة لاصحاب لاستحقاق

المادة السادسة - ان مصور التعمير وحدود التحسين ومصور التنظيم ومنهاج
الوجائب المنصوص عليها في المادة ثلثة تعرض دور القروغ من وضعها على المجلس البلدي
يصدرها مدش ثم تعرض في لندش مرة ثانية يصحح عليها صاحب حقوق

على البلدية ان تعلم اصحاب حقوق بنسكان لذي تعرض فيه هذه الاعمال وسيرج
لمشورة بالمرض بطريقة التلغ الشخصي لندش ١٠٠٠ واجبات المنصوص عليها في المادة
المدش وطريقه لاجلان او بشر في اصحاب لندش سسكفو من مدش او حاش
يجب ان يتضمن السلف عدا ما ذكر كذا كذا حاش مدش سسكفو وسسكفو مدش
له او للمصن او للحقوق المدش

المادة السابعة - يجب على اصحاب حقوق خلال خمسة عشر يوما من تاريخ
التلغ او لاجلان و بشر ان يقدموا لندش مدش لندش لندش لندش
في المدش لندش

يجوز جمع الاشخاص المذكورين : لندش من على هذه الاعمال

لندش في هذه المدش يصحح صاحب الحقوق حق الاعتراض على لندش

المادة الثامنة - ان فخص لندش وه - تقدم تعرض من لندش لندش لندش

المادة الثالثة عشرة - شرع سيده في بوف منه بتقسيم مصقة لمر د سطه
لي فسه يحك ن تكون مصالحه كونه بشد ن حائه على شروط صحيحة
و هندسه لمصوبه

المادة ر مة عشرة - د عر حان سحب حقوق على فسه ر صي مصقة
امر د صوب مع مر عه ح كاه مو د س عه فممكن بده ن اعمد ن تصدق الحسين
الاستاذين لآني ذكرهم و لا كنده تصدق حدمه فقط

١. الب - عر د عني قطع لار صوي شي شاف ميا مصقه مر د تنظيم
بعد تصدق مصوبه بصره نامة وعودتهم بحقوق معاد بحقوق نسبة القيمة المتقدمة لهم
بقاء حقوقهم

٢ - ن تمتك سيده جميع ملاك المصوبه و د مصوب و عتبه بقيم الختنة لها
وفقا لاحكام هذا قانون على ن عوي ه عند صدر دفع حد لآني من سندات دين
على الحرية سيده

يحك ن تكون هذه سندات مصوبه من حكومه و دت ر ع سوي لايمن عن
المادة

ن لادن بالرجوع لهذه صرعه لآني لا حتره مع ترسوه من رئيس الدولة
بصدره لاستناد في فرد محسن و ... و مخرج محسن سيدي و عند سب من تعذر
التمق ذوي علاقه و من تعذر مع مدد د عني

يحك ن يعان هذا ترسوه بعد مئوده من عني و ح ب ... سندات
و جميع حاصل صرعه في يعان تصدق هذه صرعه لاستفساره
د و ح ب ... احد الملاءة على مصوبه فطوق حني فمساءه الاستاذية شبيهه

المذكورة في هذه المادة

المادة الخامسة عشرة — تحدد عند الاقتضاء طريقة البيع بالمراد العيني والباله الشيوع
بقرار يصدره رئيس المدة عد موقته مجلس بلدي
المدة — ستة عشر — يجب على ذوي العلاقات تسجيل عقودهم ضمن مهلة
يحددها لهم رئيس المدة من لافس في ١٠ رجل قبل انقضاء المهلة تصحح ملكاً شائعاً
بين عموم أصحاب الحقوق ورجل المدة على مقعدهم
المادة السابعة عشرة — تعفى الاملاك الداخلة ضمن المنطقة المراد تنظيمها من
صراث ورسوم لآنية

١ — رسوم التسجيل في سجل العددي

٢ — القيمة مصرية خلال مدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ تسجيلها في السجل
العددي

٣ — رسوم المدة

٤ — رسوم البيع في مراد العيني

المادة ثامنة عشرة — عند الحاجة تصق احكام هذا القانون يمكن لرؤس البلدية
مباشرة على رأي مجلس بلدي اصدر قرار لافس اقتضاء الفرعية التي لم ينص عليها
هذا القانون واتخاذ كل التدابير اللازمة لتطبيق احكامه

المادة تسعة عشرة — يمكن للبلدية ان تطبق احكام هذا القانون على الاحياء
المهدومة التي لم يتم سؤها قبل نشر هذا القانون

المادة لعشرون — اذا تعذر على حدى البلديات ان تؤمن ضمن الشروط التي حددتها
حقوق المدة بمقدوم صور وضع لشدة منطقة معينة وحي من اجلاء المدينة او همة
احياء فيمكن ان تؤخذ هذه المدينة طبق احكام هذا القانون على المنطقة المراد
تنظيمها

يمنع الاذن بمرسوم من رئيس الدولة يصدر بالاستناد على قرار مجلس وزراء وقترح
المجلس البلدي

المادة الحادية والعشرون - مداسك - المعاملات - ملكة لدوحة القطمية
ترسل البلدية نسخة عن الخريطة النهائية والاصحاب بالارامه الى دارة اسجل لمقاري
وهذه الادارة تجري القيود لمقتضاة توضحها

المادة الثانية والعشرون - ملحق جميع احكام قوانين ودرجات الساقفة
المخالفة لهذا القانون

المادة الثالثة والعشرون - يدع مدون مدون مع الى من يراه

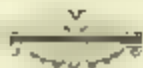
حرر في دمشق في ٢٦ رمضان ١٣٥١ و ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٣

محمد بن احمد

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس وزراء ووزير الداخلية

حقي المعظم



تقسيم ملكية دمشق

قرار رقم ١٦٥

ان حاكم دولة دمشق

سأه على قرار مقدمه المعوض السامي لاجلهمودية لاجل دراسة في سوريا وسال مؤرخ ٢٠
كانون الاول ٩٢٠ ورقه ٥٨٨

وبناء على القوانين الثمانية المؤرخة ٥ تشرين الاول ١٨٧٧ و ١١ تشرين الثاني ١٨٨٩
و ١٥ ايلول ١٨٩٠ في دره بديت امسكة العشاء

وسأه على قرار شمس بده دمشق دي الرقم ٣١٠ - ٣٨٤ تاريخ ٩ مارت ٩٢٢
ولما كان يجب

١ - ان ياتي لاجلهم عديته في دمشق شكاه معي مع تسهيل سحوال في
شوارع هذه لاجلهم وروفا على قدر الامكان

٢ - ان يردن حده بده خدمه بده متعه على طرر الحديث مد يخدم احطار
الحريق

عززه بدي

١ - قسم لملكه دمشق

تقسم الملكة الى ثلاث مدطق مسيه في خريطة مروطه في هذا القرار

مطقة - وتؤلف من لاجلهم وشوارع جديدة

المطقة ب - وتؤلف من اشوارع الكبيرة المتوسطة في شوارعها المطقة (ث)

المطقة ث - وتؤلف من لاجلهم بده لخدمه

المصطفى - هي المونة بلون دهر على حريضة المربوطة وتشمل كل ما كان واقعاً
شمالاً وعربي الخط لآتي . باب المدية . دي . شريح . النصر . السنجدار . حمام الناصري
الحوزة . حدباء . سوق دروچه . وريسين . كرش . حصص . للحددة . لخصية . سوى . فتح
وعلى مسافة ١٥٠ متراً للجوب منه وخط مدية مع على بعد ١٥٠ متر جنوب العربي من
مصلحة حادة الخلوصة الخنوية . هي حد مصفاة . نصيح . ومسجد لافصاف . ويعد منها الى
منقى هذا الخط لسوق دروچه وحد مصفاة () مدية خط يمتد من هذه المصفاة الى
طريق سوق ساروجة الموازي لشارع باب و . في نصفه يلقى به نهر ردى المعتبر
حداً جهة منحدر النهر ولا يدخل في هذه الحدود حارة لاسكراد الحدود نهر يريد
والصل والحيي

اول الشوارع الكبيرة

و مصفاة (ب) مونة بلون دهر على حريضة المربوطة شمال شوارع الكبيرة
و الموصلة المذكورة ذناه

- ١ - سوق ساروجة حد من مصفاة . ن مصفاة
- ٢ - سوق ناس . ن حوس . ن مسجد لافصاف
- ٣ - سوق حميدية . مصفاة . قمبرية . دية . حصص . ككري . الى باب توما
- ٤ - سوق مدحت . ماش . سوى . لظول . ماديه . اشجع . الخراب . لعبة . باب شرق
- ٥ - احادة الحارحية ا من مصفاة . فاصود . فافرونة . فلفصاف . الى لافصاف
- ٦ - شارع الميدان كبير من تدمية في جنوب حي لافصاف . ومنها لافصاف
المدرويشة . فافصاف . فافصاف
- ٧ - حادة الكولوبيل . كازرو . سدي . دو . حد

٨- ارضة صدف ردى بين المرحه وانكبة

الشوارع المتوسطة:

١- لحد ح

٢- لافتات اسلاميات وم

٣- حارة ناصح

٤- حارة من حارة وسوق حارة

٥- سبي حارة (من حارة وسوق حارة)

٦- مكبات حارة وقدم حارة من اسلام

٧- ارضة من حارة الكلاسة ووفرة سبع طوائع العمارة البراية الى مصله

المصاراة

٨- حارة من حارة حريف الحرف سوري الخندق الى المدخلية

٩- حارة من حارة حارة

١٠- حارة من حارة حارة

١١- حارة من حارة حارة

١٢- حارة من حارة حارة

١٣- حارة من حارة حارة

١٤- حارة من حارة حارة

١٥- حارة من حارة حارة

١٦- حارة من حارة حارة

١٧- حارة من حارة حارة

لمطقة (ث) وشمال ماضي من البدة اي القسم غير مبين برهر

٢ - تدابير الواجب اتخاذها في المصنع (ا)

١ - تجري الآلات في المصنع (و) وما حرثه الاسماء ت مدهه والخرصة العامة الحاري تطيحها حين تـ

ب - لا يكون عرض شورع ي سطح حد من ١٥ متر مشورع الكبيرة ومن ١٠ متر للشورع امدته

ج - يجب ان يكون صحت فحص في لا - في مده حد فضاء من عشرين ودارات رسمية مرفوعة مسجلين من حرصة ان موي شدة شرط ان تكون هذه الخريطة منظمة من قبل مهندس مسجل في قانية فضاء من شدة الهدنة في المدينة

د - ان حدران لاسارت وحدران لافه وحدران و حوت وحدران اعراف الداخلية وبالاختصار حدران لاساسة لاساسة بحك في من حدر ومن لآخر المشوي او من انكون او من سون سطح (امدته) ولا مصلح في لاحتساب سحر مشوره وارمة والمشورة لا لاجل هكل لاسا وراس اعراف وحشاش لسيط والسقوف والحوار وروز وملان سرف

هـ - يجب ان تكون اسطوح من سون ند فوه عطفه من شمسو و برنفة ويجب ان تكون معدرة نحو او حده سراج مسجل مدقوف و مورس عمل حو حدر السطوح

٣ - لاشآت جديدة في المصنع

١ - ان حشاش فحص لاسا مقدمه لاسا لاسخدام لعدد خرطة مرفوعة بها (اذا اقتضى الامر) عطف لاسكاه هذا قرار

ب - لاسه احري شؤه يمكن ايهؤه بحس لأصول لقديته واهي بحال
تكون تابعة لاحكام ردة خمسة لأن ذكرها أي تحت عن لاسيه قدته

٤ - إعادة البناء بكامله او حزه منه في المنطقة (١)

الف الاحكام الواردة في المادة الـ ١٤ تنطبق على لاسيه لمراد عادة لشئها ومنها
او لشئ حرؤم لاسيه ذلك لاسيه الذي يكره لاسيه حديد غير قادر على حمل
للسه فيجب هدمه وتغييره وهدم الاحكام ردة لاسيه

٥ - الالاه قدته في المنصة لاسيه لشئها على اهر قدته لا يمكن

بوجه اصلاح ووسيم و علاؤه . النص حسب احكام هدم قروود شئها
او عادة شئها عند الانقضاء

٦ - سد بوجه واحد في المنصة اب - احدي لاسيه يدل على

الشورع اي بشكل المنصة اب وعلى طرف اواجب ابقاؤها او توسيمها وبتنا
يتم تنظيم الخريضة بوجه مية مبعون م واحد دون سواه

الشوارع الكبيرة

متر

١ - سويسر بوجه عدد من المنصة م مبعون مبعون م

٢ - سويسر قطن مبعون مبعون مبعون مبعون م

٣ - سويسر حديدية م مبعون م مبعون م مبعون م

١٠ مبعون م

من لمقري مبعون م مبعون م مبعون م

٦ حديدية م مبعون م مبعون م مبعون م مبعون م

- ٤- مدحت باشا، سوق الطويل يوسع ن
٨ متر
١١ مائة لشحم، الخراب، العاية باب شرقي
٥- حده خارجة من - - - صور يوسع الى
٢٠
١١ ٢٥ نفرويه و مرقص ن - - - يوسع ن
٦- شارع الميدان الكبير
١١ ٢٥ اعتارا من الجنوب فالسنانة والدرويشة
٢٠ السنجق دار مساحة المرجة يوسع الى
٢٠ ٧- حده الكور ن - - - يوسع ن
١٢ دبي حمر يوسع ن
٨- سماء ودي
٢ متر الصفة الشبهة
١١ من حرجه وحس نو ٤ يوسع ن
١٥ من حمر امذكور و - - - يوسع ن
الصفة الحو - - -
١١ ٢٥ من امرجه ن - - - يوسع ن

ثانياً - الشوارع المتوسطة

- ١- مدحت يوسع ن
٧ ٥٠
٢ حده حصر يوسع ن
٩
٣ باب املاء و مرقص يوسع ن
٨
٧ ٥٠ باب نو ١١ يوسع ن

- ٤ - اعقبة توسع لي ٧ ٥٠ متر
- ٥ - سى ديشونة ٧ ٥٠
- ٦ - مكك غير وميدنة الى باب السلام ٦
- ٧ - شخصين توسع لي ٧ ٥٠
- ٨ - امريد وسبع طويع والسكاسة والنويرة ٦
- ٩ - امارة البراية لي وصلة امارة ٧ ٥٠
- ١٠ - محمد حاصي توسع لي ١١ ٢٥
- ١١ - صريق لمتد في سوري توسع لي ٦
- ١٢ - الخندق و مدحجه توسع لي ٧ ٥٠
- ١٣ - ممره حتى حاده حدرجه ٧ ٥٠
- ١٤ - انوري ١٠
- ١٥ - من غراب في رفق رط توسع لي ٧ ٥٠
- ١٦ - من رفق لرح في حاده حدرجه ٢٠
- ١٧ - الدويين ٦
- ١٨ - امراز ٧ ٥٠
- ١٩ - اب اسرنجه ١٣
- ٢٠ - من الساسة لي جامع الزين ثات ٩
- ٢١ - من جامع الزين ثات لي اسكه حديدية ١٠
- ٢٢ - اب اعصلي لي سكة حديدية توسع لي ٧ ٥٠
- ٢٣ - دوق اصل توسع لي ٧ ٥٠
- ٢٤ - في جبل سويقة للمهاجرين قصر حديد توسع لي ٧ ٥٠

والا لاية الواقعة على طرف الشوارع في تدخين في منطقة ب - طبق عام
لطعامت الموضوعه لمنطقه ا)

٧- التدبير وحب تحدها في منطقة ت)

١- انب السحاب شوارع ولأراده وجوده فيه ش - هـ - مر - لا يمكن
وجه من او حوله ان تصرفه لا يمكن وسببهم في حالات خصوصه مر - مر - شعبة
المصالح عنه في سده .

ب - تحب - لطق حكمه محال - عتبان مؤرخ ١١ مارس ١٨٠١ و ١٨
محرم سنة ١٣٠٩

فصل ثلث شأن ما هو تحده لا في حالات ب - د -

وتحب ايصاف طبق حكمه د - د - مهابي مؤرخ في ا - ب - د - ١٣٣٢
شأن الاستعلامات

ج - تحب ن عدم صواب - حطب - في منطقة ث - ن - دائرة سده
وشعبها عنه لا تطالب لاسمحه واحده من حربه سده دوي شسده

د - يسمح استعمال لاحتشاب في منشوره واداره لاجل - حذر - صواب
كما وسهم لادقوا لاضحت لاجل - دقوا - يقوى واداره جمع واداره حذر - حذر
واطلاات

٨- التدبير وحب تحدها في مناطق ث - ث -

- تحب ن لا بد صواب - د - ع - في مناطق ولا صفة مسنده ونس - د -
ساستمتر في شوارع د - ب - ١١ مارس ١٨٠١ و ٧٠ ساستمتر في ب - ب - ١١ مارس
٦ مارس ١٨٠١ و ٥٠ ساستمتر في ب - ب - ١١ مارس ١٨٠١ و ١٠٠ ساستمتر
بتأني في الشوارع في يكون عرصه مترين شاد - ب -

بسم الله شرفات (روشن) مكشوفة و ممتدة (مسورة) في حدائق
و ثبات من حيث بشرط لا تتجاوز الامد المعتبر في عمرة الاولى من هذه
ولا يمكن بوجه حدث شرفه على مرور ربح ان تعلق بمرور السور على الارض
سطح الارض ولا تتجاوز صولها في طول و جهة في حديق لهدي و لا يسمح
ببناء شرفات مائنة عن شارع

ج - يترك مساحة ٣١ متر على الامن من شرفات و سطوح د من ملاصقين و اذا
وقع حدل بين اصحاب الاملاك فكل جهة على ان يري روضة و سطحة على مسافة متر
و نصف من حدود حارة

د - تحصر قصراً شرفات على شوارع و الارضه كبر و ذريح و سدود و قد
اقبلة ج ..

هـ - تكون ابو قد (أكبر) من اربعة من عمدة حجري و من آخر و ممتدة من
الاسفل الى الاعلى تكون من حرج و من حرج مع بوم و شرب و انكواب مرصعة عن
السطوح مقدار متر و نصف متر على الارض
و ان اصحاب الابنية و المهندسين المعينين مسؤولون عن كل عمل تواف
للاشراف التي مدمومة بمدة

و هذه الخرائط من طرود و محل ... موي شرفه و محل كل صايق وصول
الوجهات و شرفات و السطوح

ز - على مهندسين معينين ... لا ... مرصون ...
عقب ثلاث عداة ... حتى ...

ح - يحظر ... لا ... حذشه و يرفع ... على طريق ... ان
تجمع ابياب كاه ... من ... في ... منظر ... الارض

تبع صحف عن هذه فقهاء هذه ، في هذه حال تبع لا تقاس مدنية عن هذه
وتؤدي في هذه

۱۰ - الأحكام العامة

في كافة الأحكام - في هذه هذه هذه

۱۱ - جمع الأحكام

في هذه هذه هذه في هذه
في هذه هذه
في هذه هذه

في هذه هذه

في هذه هذه

في هذه

في هذه هذه هذه في هذه هذه



قرار بشأن غرامات مخالقات البناء

قرار رقم ٦٠٩

ان رئيس لدولة سورية

سأه على القرار المؤرخ ٥ كانون الأول ١٩٢٤ رقم ٢٩٨٠ تقسي - تنس دولة سوريا
وبناء على قرار المؤرخ ٢٦ نيسان ١٩٢٦ ورقم ٢٥٩ تقسي - صيد رئيساً لدولة سوريا
ولما كان المرحوم العمدي ندي ميرزا من حزب حاكمه قد حكومه دمشق سنة
دي الرقم ١٦٥ تاريخ ١ تموز ١٩٢٤ وحش
وسأه على صلب رئيس حله دمشق
وموفقته وزارة لدمه

مكرر

١ - تعديل مادة تسعة من قرار حكومة دمشق لسنة دي الرقم ١٦٥ تاريخ ١
موز ١٩٢٤ كما يبي كل من آخر من صاحب ذمه على محقه قرار بمره بحر العمدي
من ليرة ١٠ خمسين ليرة ذهبة ذمه بدمع على حساب سعر وضع يوم الدفع ولا مع
هذا الجزاء عدم اقساء الاماكن بحله هذا القرار

٢ - المشتركين في المخالفة وموجه خاص مهندسون المعماريون المعروفون كما يفهم
للمعماريون لاصليون وبحري الهند موجه خاص مهندسين وبنائين مدورين الهند في
المدية موجه من رئيس المدية ومؤثر عليه من قبل المهندسين وبنائين أشخاص مع
حسب الامور لادارة ود مع هذا أشخاص عن مهندسين مدورين لاصليون

لدى كوردة واذ تمت مدة ثمانية . ككاملة ودم من مائة بالهكم بشر الهدم على
حسبه وداو كاله عنه رضى هذه حاسن ابدية لا يخاص اليه من الهدم وتحسم نفقات
التي صرفها في هذا سبيل من ثل هذه لا يخاص

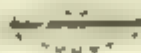
٢- وزير لدخلة مكلف بالمدد حكامه قد قرر

دمشق في ٢٠ كانون الاول ١٩٢٦
حمد نامي

شوهده وصدق تحت رقم ١٠٢٤ وناجح ٢٧ ١٢ ١٩٢٦

بالامر . المدون معاون

دولة ديولوج



بناء منازل السككن في المدن الكبرى

قرار رقم ٢٩١٤

ان رئيس مجلس ودره دولة سوريا

سأه على قرار رئيسه تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٣٩٨٠

وعلى قرار رئيسه تاريخ ١٢ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٣

وعلى قرار صلاحه تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وعلى اقواءه معه ونقصت صحة في شأنه لانه لم يقد للسكر في المدن

التي يريد سكنا من خمسين ألف نس

وعلى قراره ودره لدخله

يقرر

١- لا يجوز في مدن التي يريد سكنا من خمسين ألف نس شأنه معده للسكن

في قطع الارض التي تعال من حدها ١٥ متر مربعاً

٢- عدد ما تكون الاسه المذكورة مفتوحة من احدى واجهاتها فقط لا يجوز

ان تكون عرسان او حده مفتوحة من من عشرة متر

٣- تحدد سلطات النسخ في مناطقها حكاه هذا قراره لاسرار هيئة من به معه

وحالة لاهلين ابيه ما مدينة دمشق وتصفق في الاحكام المذكورة في ماضي آوت

۴ - کل مخالفة لاحکام هدا امر د یصق لشاپ بن اباده الاولی من قرار

تاریخ ۲۰ کانون لاول ۹۲۶ و روم ۶۰۹

۵ - وزیر اندامه مکاف سید احکام هدا امر د

دمشق فی ۱۶ راجع لآخر ۳۳۹ و ۳۴۰

من شمس . موقع محمد حیل الاشی

شوهده وزیر اندامه موقع محمد حیل الاشی

شوهده و صیق تاریخ ۱۹ اول ۹۳۰ و روم ۸۹۲۹

لندوب . موقع رویبر



شروط البناء على حافة الطرق العامة والمحلية

مرسوم رقم ٩٣١

المرئىس الجمهورية السورية

بناء على الدستور المنشور بتاريخ ١٤ مايس ١٩٣٠

وقد ان المدن تحدة بالتوسيع نحو طرق العامة

وقد ان من الضروري ان تكون الاساسات على حافة طرق العامة باستعمل

مادة مع عطف ارضى السكاني بطرق مدعمة وبنائين رؤى للسورب شده سبره

لمع حوادث لدهرس

وسا على قنراح ورر لاشمال العامة ومرفقة وارر لاجبه

رسم ١٠ بي

١- تنظيم مصالح لاشمال العامة محصنات للطرق ذات عمده العامة والمدينة

المحبة المحاورة لمصطفه لداخلية في حدود بنيت وسببها لخط لاجر عرض طرق

والاستقاة اتى بحسب ساعه في عطفه وحقق لاشمال على حافة طرق

٢- لاتصح محصنات المذكوره في رده لاون سببها لاشمال لاشمال ودر

الاشغال العامة والداخلية

٣- لايسمح لاصحاب الارضى لمحورة لاقسام طرق المذكوره علامه سببها

الحصول على رخصة حامة وهذه الرخصة تمنحها رئيس لهندسين سببها على المحصنات

المصدقة المذكورة اعلاه

٤- في اقسام الطرق الثانية من المدن والتي لا تحتاج لتنظيم مخططات لاجل تعيين استقامات الابنية المراد تشيدها على حافتيها تسمح دوائر الاشغال العامة لاصحاب الاراضي قائلة على بعد ثمانية امتار من محور الطريق اما في لمعطفت فان هذه المسافة يجب ان تراد حسماً تقتضيه المصلحة لتأمين الرؤى على السيارات

٥- تمنح مصالح الاشغال العامة رحمة ابناء لطالها مجاً بعد مدة شهر على الاكثر من وقوع طلبه

٦- دافيت مضي الاسبعة المشيدة سابقاً في داخل حدود لخط الاحمر المعين في المخططات المذكورة في المادة الاولى اعلاه لا تمنع وجودها في داخل الحدود المذكورة من الاضطراب الى رعايتها في الاستقامة عند زرعها او عند تحديد مائها وفي حالة الضرورة المبرمة يجوز لمصلحة الاشغال العامة استملاكها لكي تصبها الى الطريق العام واصلاح استقامة الطرق

٧- صدر مصلحة الاشغال العامة كل صاحب بناء يشأ خلاف المواد اعلاه بضرورة هدمه عدة اسوع فان لم يفعل تهدمه الادارة على نفقة صاحبه وستوفي اجرة الهدم من اثمان قسم من الاقاضي التي تعد الى بيع

بذاع هذا المرسوم وبلغ الى من يلزم

صدر في دمشق في ٢٥ شاط ٩٣٣

صدر عن رئيس الجمهورية	محمد علي العابد
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية	حفي اعظم
وزير الاشغال العامة	سلم حنوت

تعمير الطرق العامة ضمن مناطق البلديات

قرار رقم ١٤٨١

ان رئيس مجلس الوزراء - دولة سوريا

ب، على قرار تأسيسها تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وعلى الضرورة الخاصة بتحديد شروط تسيير طرق العامة وصلاحها ضمن مناطق

البلديات العامة

وعلى اقتراح وزير الداخلية

بمرد

١ - تعتبر الطرق والشوارع كائنة ضمن منطقة إحدى البلديات من أملاك البلدية العامة ممدية وتبقى نفقاتها على عاتق بلدية التي تعود إليها وتستثنى من هذه الأحكام الطرق الآتية وتعتبر من أملاك الدولة العامة

آ - في مدينتي دمشق وحلب طرق المدينة التي هي عبارة عن تمديد مستقيم وطبيعي للطرق ذات المصلحة العامة

ب - في سائر البلديات والطرق التي هي عبارة عن تمديد مستقيم وطبيعي للطرق ذات المصلحة العامة أو الخاصة

يتخذ شأن الطرق المدنية التي تبقى من حملة أملاك الدولة العامة فرد لكل

فيه يتضمن بيان تخطيطها داخل الحدود البلدية وعرضها واستقامتها ومقياسها
٢- يعهد بحرسه بحقوق التعمير الحدود البلدية للجهات الدولية السورية وتعيين
الطرق ذات الصلة عامة او خاصة داخل اراضي البلدية الى جهة توافق كما يلي :
مكتب موصف ملاكي محلي . ممثل السلطة المركزية الوالي او المتصرف في مركز
الولاية و نوابه و نائبه في مركز المقصود وفي المدن مسقطه رئيساً

ممثل مدون مفوض اسمي

رئيس بلدية المحوت ع

المستشار و الممثل لافريقي في المنطقة احد اوجوه من اعضاء مجلس ادارة
الولاية و نوابه او مفوض حسب اوضاع من قبل الوالي و المتصرف او لفاصل مقام
اعضوا من مجلس بلدي بلدية محوت ع رئيس مهندسي المنطقة او مهندس
الاولاء مهندس البلدية المحوت ع ذلك موحوداً اعضاء

٣- ترفع اللجنة الموكل بها لافريقي في ورده لاشغال العامة وتقدم وزارة الاشغال
المعمورة مستطاع رئيسي ورده لاجلحه في رئيس الحكومة مشربيع القرارات المتضمنة
تعيين حدود البلدية وخطط طرق ذات الصلة عامة و مصلحة الخاصة في تلك
الحدود وفق كل من وردت محوت ع ثلاث خرائط اصلية ممضية من قبل اعضاء
اللجنة ع و عده من رئيسي ور في لاجليه و لاشغال العامة ويوقعه من قبل
رئيس الحكومة وخطط حدى الخرائط المذكورة في اوراق الحكومة والثانية في وزارة
الاشغال ع في ورق البلدية لمحوت ع في حال اختلاف رئيسي ور وزارة الاشغال
العامة و في حالت الحاجة عموماً لطلب في هذه عده عادة لدرس ولطري و فراحاتها
و كان يحولها

عصم من رئيس الحكومة خلاف بينهما

يجري كل تعديل في حدود البلديات و تصحيح في تحصيل الطرق التي سبق
تحديدتها وفقاً لنفس الأحكام

تلقى أعمال مسح الأراضي على عاتق البلديات فيما يتعلق مسح حدود البلديات وعلى
عاتق الحكومة فيما يتعلق بحريته الطرق التي عدت طرقاً للدولة

تلتزم اللجان شاء على دعوة وزير الداخلية وبشروط رتبة عمل معين بالحدود لجميع
بلديات الدولة السورية في خلال سنة واحدة عتد من تاريخ نشر هذا القرار

تلتزم اللجان المحوثة عنها كل فتوى لحل لاجل تعيين الطرق ذات مصلحة العامة
و لمصلحة الخاصة التي تتر في أراضي بلدات - على دعوة وزارة الداخلية وبعد الاتفاق
مع وزارة الأشغال العامة

٤ - ينبغي ان يكون عرض الطرق في ممرها ضمن رصيفي ١٢ متر على
الاقبل اذا كانت عبارة عن تمديد طرق ذات مصلحة عامة و ٩ متر على الاقل اذا كانت
عبارة عن تمديد طريق ذات مصلحة خاصة

٥ - لتلقى تقفات فتح وتعمير الشوارع التي اعترت طرقاً للدولة داخل حدود البلديات
(مع تمويلات الاستهلاك) على عاتق موارد الدولة منها كان عرض قسم لمبعد من
الطريق وطريقة بناءه

تجري معاملة الاستهلاك من - - - - - لاشغال عامة وفقاً للأحكام لمربعه على
ان رسوم شرفه ورسوم المروسة على المصالح الاملاك السكائفة على حثي الطريق
لاجل التعميد الجديد هي عائدة للحكومة - - - - -

٦ - تقفات ماء الارضعة والمدرج الاشجار هي على عاتق البلديات في
تقاضي لحساب الرسوم لمصوص عليها في قوانين اربعه - - - - -

واجازات وسط الميازيب وكافة الاحازات المتنامية برفه احدى ضمن نفس الشروط المتعلقة بالطرق البلدية وهي بحسب رسوم مدونة

لذلك كما هو متعقب بمحلات معقولة تقويين الازقة وهي مسوولة تجاه الحكومة عن كل تعديل يحصل على صرق مد

٦- اذا طلت احدى البلديات عاده مطر في تحصيل احدى الطرق التي اخترت من املاك الحكومة العامة داخل الاراضي لمدى و توسع هذه الطرق بمرور هذا التعديل في اشكال مخصوصة في ذاتين ١- من هذا قرار ويحدد اتفاق بين الحكومة والبلدية لتعيين نسبة شريك مد في نفقات الفتح والنشاء

٧- نفقات اصلاح طرق الدولة السكينة داخل حدود احدى بلديات ملققة على طابق الحكومة مما كانت طريقه التمدد لثورة لاجلها ومع ذلك ان البلديات تشترك بصورة حارية في نفقات المصالح ويكون نسبة شريك مد نسبة حصة قيمة الطرق الممتدة كما انه يدي تجاوز مساهمة بقرره امر من طرق الدولة اي نسبة امتداد للطرق ذات المصلحة الخاصة

تظم الخرائط وبتدفع من قبل دول لاشع مدمة ونحري الامن عمرتها ومع ذلك يجوز شريك لاشع مدمة في حب ودمش من قبل المصالح منه بلدية بعد الاتفاق مع ودره لاشع مدمة هذا شأن

يقضي بطلب شريك بلدية ساقى وقت مدست تتمكن هذه لادارة من وضع مدست لارمة في راجع نسبة المدمة ولا يرحى دفع حصه البلدية في حزية الدولة الى نسبة لآلية الرسوم التي يجوز طرحها مدسة لتصلح لمدسكورة على اصحاب الاملاك السكينة على حثي طريق وفقاً لاحكام تقويين مرعية لاجراء هي عتده سكينة في مودة دولة ونحى من قبل دول مدمة

٨ — تصحيح الأسماء ودرجات وتصنيف الطرق ودرجاتها وصوره عامة
جميع لأداء العاشدة الأسماء ودرجاتها في صورة عامة هي مقصود على عاقل البينات
وهي التي تحي رسوم لمصنفه د. ن. م. م. م.

٩- يمد النظر في ترتيب صيف صرف رعيه لآخره حايب وفعلاً المعاملة
المخصوصه سفي رديين نديه وثلثه من عدد مرز

التي انطرق وقام انصرف في شأنه معاهدة لاشعل اذ منه للدولة داخل
حدود حتى حدود فل من هذا سر و في مبرر عند هذه طرف للدولة بحري
سليم الى حدود خاصة من كل من و من و عدة حسنة و عمن من ملاءمة
لعمامة و مكشاة طرف في كانت معبرة فلا صرف بدوه و يخرج من هذه الدرجة بعد
اعادة النظر بخصوص عتاق في عتق لآل من هذا

۱۰ طوق هد فردی کاوه بدست دیوه سواره و بعد من تاج شرد و دم
دانت لایشکل کل من هد بدست رستم بدست حکامه لا عس من تاج شرد
هد فردی من عین حدود و حدود خورشید دیوه بی در فی اوسم

۱۱۔ وزیر مدحتہ و لاشع ۴۴۰ دیوہ کن حصہ دینید حکامہندہ دراد
دمشق ۱۶ شمس ۹۴۹۔ موقع محمد تاج من حسی

شواهد و تصدیق : بنوعی ۲۵ : س لاو ۹۳۹ ع ر ۱۰۴۸

مجلسه ۱۰۰

إضافة ممثل من إدارة أملاك الدولة

الى اللجنة المذكورة في القرار ١٤٨١

قرار رقم ٢١٢٥

انف رئيس مجلس الوزراء بدولة سوريا

سـ على قرار تأسيس تاريخ ٥ كانون الاول ١٩٢٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تنسيه تاريخ ١٤ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٧

وعلى قرار صلاحية تاريخ ١٥ شباط ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤

وعلى المادة الثانية من قرار رقم ١٤٨١ تاريخ ١٦ تشرين الاول ١٩٢٩ المتعلق بتعيين

حدود المناطق البلدية

وعلى القائمة التي ترعى من وجود مدون عن المصالح العقارية في لجنة المخصص
المصوص عليها في المادة الثانية المذكورة بالخط لم يمكن احداثه ذلك لتحديد او
التعديل في مناطق احدى البلديات من تأثير على قانونية وضعية الالوية الواقعة ضمن
هذه المنطقة والتي هي ملك خاص للأشخاص

وعلى اقتراح وزير الداخلية وبعد لاصلاح على رأي وزير الزراعة

يقرر

١ - تضم الى عضوة اللجنة المصوص عليها في المادة الثانية من القرار رقم ١٤٨١

تاريخ ١٦ تشرين الاول ١٩٢٩ ممثل عن دور المصالح العقارية العامة والاملاك

٢ - وزراء الداخلية والاشغال العامة و رئاسة و سعادة مكهون ككن ، بحصه
بتففيذ احكام هذا القرار

دمشق ٦ محرم ١٣٤٩ و ٢٠ حزيران ١٩٣٠

الموقع . محمد تاج الدين الحسي

شوهده وصدق بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٣٠ تحت رقم ٨٥٥٩

المندوب توقيع و وزير



شروط البناء على طريق مدخل دمشق

قرار رقم ٢٢٩٢

ب دشن مجلس شورى مدينة سورية

س على قرار تأسيس تاريخ ٥ كانون الاول ٩٣٤ ورقم ٢٩٨٠

وعلى قرار تعيينه تاريخ ١٤ شباط ٩٣٨ ورقم ١٨١٢

وعلى قرار صلاحته تاريخ ١٥ شباط ٩٣٨ ورقم ١٨١٢

ولما كانت مدينة ي تدل في سهل حمر - مدينة دمشق وهي من شمل هذه المدينة
بضاً مدخل هذه المدينة ي طريق امتد من دمشق حتى هامة

ولما كانت لايه في شاد على حى طريق مدكود شوه كل تشويه مدخل
لمدينة وقلم لاشجار يدهب بريق هذه الطريق

وعلى قرار وزير الداخلية

بمرد

١ - تحصر طريق بيروت كانه على سعة يدي يدي من الحى وقع في
حر شارع عو به حتى حدود مصفاة مدينة محصط وهذا تحرطة مربعة

٢ - لا يجوز سباح يدي س كان على حى طريق بيروت من نزهة يدي
حدود مدينة دمشق هامة لا اذ كان موقعاً بشروط لآية

بحب ان يكون س بعيد عن خصص طريق خمسة متر على لاف

بحب ان يكون كل س بعيد عن حدود الاملاك المحودة ثلاثة متر على لاف

ارتفاع السياج (الدكوك) بدمشق

قرار رقم ٤٠٠

تم بحسب قرار رقم ٤٠٠ المؤرخ في ٦ سبتمبر ١٩٢٨

١- تقضي لا تجوز ارتفاع الحدود العربية المستعملة كسياج حول البساتين والاملاك في دمشق وسواها بمقدار (٨٠) سانسيمتراً

٢- كل من يسيحاً من ذلك وجد علوه على الثمانين سانسيمتراً او زاد في علوه ذلك موجود عود، سواء كورسواً كان اباني صاحب المظك او المستاجر الذي امر باجراه ذلك، او المتعهد الذي قام به و العمل المعماري يماق باداء جزاء تقدي من ليرة سورية ذهنية في شهر ايرت سورية ذهنية وبمحس يراوح بين يوم واحد وثلاثة اشهر او ما جدي هـ بين العقوتين

٣- يجب هدم ما يراه من الدكوك الممتدة الآن عن الحد المبين اعلاه وذلك في خلال اربعة اشهر من وضع هذا القرار موضع الانقاد

٤- يجب سحب الاملاك منقطة في احكام هذا القرار في خلال المدة المضروبة تهم اريدده او ردة في مادة السابقة على حسبهم وتنفذ بحققهم العمومات لو اودة في المادة الثانية من هذا القرار

٥- يمكن لاصحاب الاملاك اذا شاءوا ان يقيموا شبكة من التبريط الحددي فوق الدكوك

٦- يصق هذا القرار في كل منطقة دمشق ضمن حدود مري رده والقانون

وحوز جسر الفيضة والقدم وكفر سوسة والمرء والهامة وتدحل اراضي هذه القرى
في المنطقة المذكورة

٧- وزير الداخلية والاشغال العامة مكلفان كل بما يخصه بماذا احكام هذا القرار

٦ اغسطس ١٩٢٨

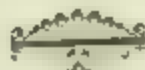
لتوقيع : محمد تاج الدين الحسي

شوهه وزير الاشغال العامة التوقيع : توفيق شاميه

شوهه مندوب المفوض السامي التوقيع : دله ديلوح

شوهه وصدق بتاريخ ١١ آب ١٩٢٨ تحت رقم ٧٨٧/٢

عن المفوض السامي التوقيع : تقيو



المقتضية لانجاز مشروع نظمته او صدقته المصلحة القية للبلديات من موازنة المديت ذات
الملاقة

- ٤ - تلمى احكام القرارات ٤٨٦ و ٥٩٩ و ١٥٩٣ و ٢٤٣٣ المؤرخة في ٨ ايلول ٩٢٨ و ١٩
تشرين الثاني ٩٢٩ و ١١ ايلول ٩٣٠ اعتباراً من ١ كانون الثاني ٩٣٢
٥ - ان المصالح ذات الملاقة مكلمة بتعميد احكام هذا القرار
دمشق ١ كانون الثاني ٩٣٢

بديع المؤبد

توفيق شامبة

المستشار المدوب سولومياك

شوهده وصدق تاريخ ٢٢ كانون الثاني ٩٣٢ تحت رقم ٢٠ / ٢٢

عن المفوض السامي تترو



والدور المعده للإبحار بأنفسهم من قبل صاحب تصديق أو مدد وحدث لحساب المدينة

٥- يعطى من قبل البلدية لهذه المدينة دفتر ذي اقامة خارج اصحاب ومؤجري الصادق والدور عند الملاء كل واحد منهم دائرة شرطه او المدرك مباشرة لتأجير او العمل وفقاً لاحكام قرار صامة نفوس - مي ديم الذي يرميه بأجره ذلك الألباغ وبين في رومة هذا لدفتر اسم - سحر وعونه ومده وقمة ومقدرا صربية المدفوعة من قبله

اما القسم الثاني من الورقة فيكون ثمة وصل مسمى بمسح على ن تحري تدقيق هذه الحسابات بواسطة التذاكر اي سلم للتدقيق وفقاً لاحكام قرار نفوس - مي المذكور اما هذا التدقيق فيجري ما عرفة خلاصة المدينة وما من قبل احد موصي المدينة الذي يتخذه المجلس البلدي

٦- يعطى من قبل الحكومة على سبيل الاطانة للمدينة مبلغ مدد لمعدر ما يحصل من صربية الاقامة على ان يصرف مجموع الصربية ولائحة المدد ذكرها بصورة خاصة دون سواها لاجمال عائدة لحسن المراكز وتنظيمه وذلك تحت تصرف وزير مدخله ومراقبة وزير الاشغال العامة فتطمح خريطة الاموال وحب جرائده ويرسل من قبل وزارة الاشغال العامة او من قبل الماستر الفني لاجمال المدينة في حال حدث هذه الوضعية

٧ ان مقدار صربية الاقامة برة سوية واحدة عن كل شخص وعن كل شخص تجاوز الخامسة عشرة من عمره او خمسة وروش سوية يومها اذ كانت مدد لاقامة في المركز اقل من شهر واحد

٨- وزير الداخلية مكلف بتمديد حكماء هذا لمرر

الامضاء: ميريب

في ١٠ نيسان ١٩٢٦

شوهد الامضاء: دي فيرال

تنظيم وانشاء مناطق الاصطياف

في قضاء ريداني

.....

قرار رقم ٢٤٦٧

رئيس مجلس وزراء الدولة -

باسم علي قراره تنسيب ٥ كاون لاين ٩٣٤ و رقم ٢٩٨٠

وعلي قراره تنسيب ١٢ شه ٩٣٨ و رقم ١٨١٢

وعلي قراره صلاحته تاريخ ١٥ شه ٩٣٨ و رقم ١٨١٤

وكان من ضروري ان تكون مراكز الاصطياف مجهزة قضاء ريداني وتجهز لمراكم

المصروفة للصيانة فمن ٧٠ مخصصين قضى درجات الروضة و اراحه

وعلي هرح وزير الداخلية -

١ - لا يمكن السماح بانشاء مراكز في منطقة اعمده دهه دون عرض حرائط

اسم علي وزيره الداخلية (بشارة محمد بنديت لاجل التصديق عليها

٢ - في منطقة الحوت ٤ لا يجوز انشاء لاية لا دور للاصطياف (فيلا)

٣ - اسمي - كاون دور الاصطياف (ولا) محاطة بالحدائق المشجرة عرضها خمسة

مار علي لافل مسدود من حدس - دور خارجيه وحدث حوت هذه الدور الثلاث غير

الحبه واما هذه حوت لم يمه علي حدث - ميه فيمضي ان يكون عمق هذه الحدائق

عشرة متر علي احده

٤ - لا يمكن - من مواد - يه في شه لاسه المذكورة سوى لمواد الصلدة

اعفاء الابنية التي تنشأ في مراكز الاصطياف

من الرسم

قرار رقم ١٤١

موجب اقرار رقم ١٤١ المؤرخ في ٩ مايس ٩٢٨ .

١ - تمفي المساكين التي تنشأ في مراكز الاصطياف في سوريا وفقاً للخرائط المصادق عليها من قبل لجنة الاصطياف البالغ عددها ثمانية عشر فادق من صرية المسقفات مدة خمس سنوات تلي ختم ساء تلك المحلات

٢ - يعتبر هذا القرار نافذاً اعتباراً من غرة كانون الثاني ٩٢٥

٣ - ينفي القرار رقم ١٣٩ تاريخ ٢٧ ايار ٩٢٥

٤ - وزير الداخلية و لياقة مكلف بتنفيذ احكام هذا القرار

دمشق ٩ مايس ٩٢٨ محمد تاج الدين الحسيني

شوهه وزير مالية محمد جميل الالشي

شوهه وصدق بتاريخ ١٥ مايس ٩٢٨ تحت رقم ٢٧٥١

مدى المفوض السامي دلهه ديوج

تأليف لجنة الاصطيف

مرسوم ١٢٨٤

الف رئيس جمهورية سورية

سأ على الدستور مشور بتاريخ ١٤ مارس ١٩٣٠

وسأ على قرار مؤرخ في ٨ س ١٩٣٨ رقم ١٤١ المصنف عمده مئة مبرل من
مبارك الاولى مع المصدق اعترافه الاولى في شدي مصق لاصطيف في الجمهورية السورية
ونظر نظمت لاعده مقدمه وزارة تأليف لاصطيف مخصوص عهد في
القرار رقم ١٤١

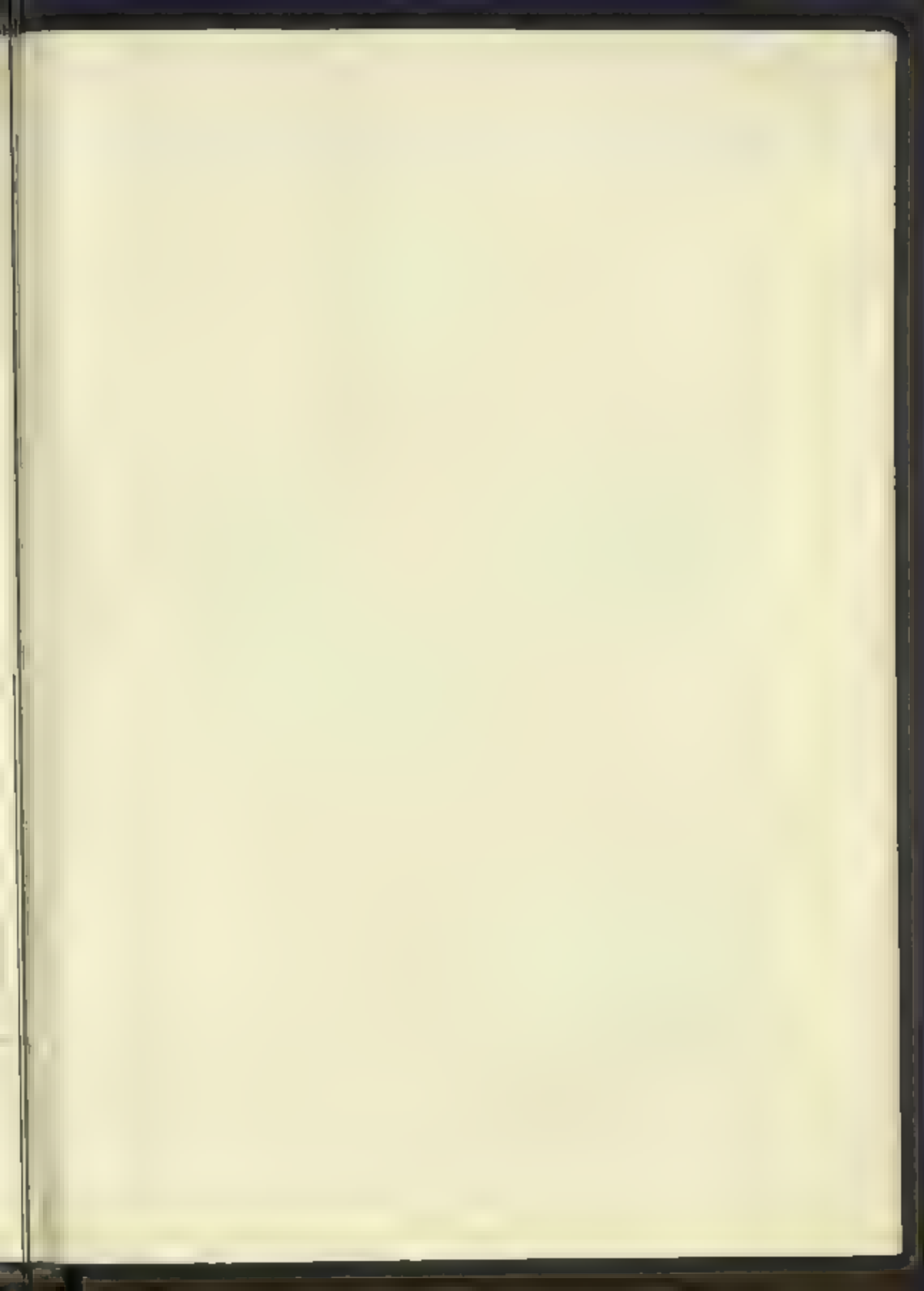
بسم الله

١ تأليف لاصطيف المصنف عهد في قرار رقم ١٤١ تاريخ ٨ مارس ١٩٣٨
على الوجه الآتي :

من مدير عمده لاصطيف	تأليف
رئيس مهندسي وزارة الاشغال العامة	عصو
مدير مهندسي	عصو
رئيس ديوان وزارة الزراعة	عصو

ينبغي هذا المرسوم في وزارة الداخلية عمده حكامه

انہی حرہ لاور ووشہ فی طبع حرہ ثانی



فهرست

الجزء الاول منه مجموعة القوانين والقرارات الادارية

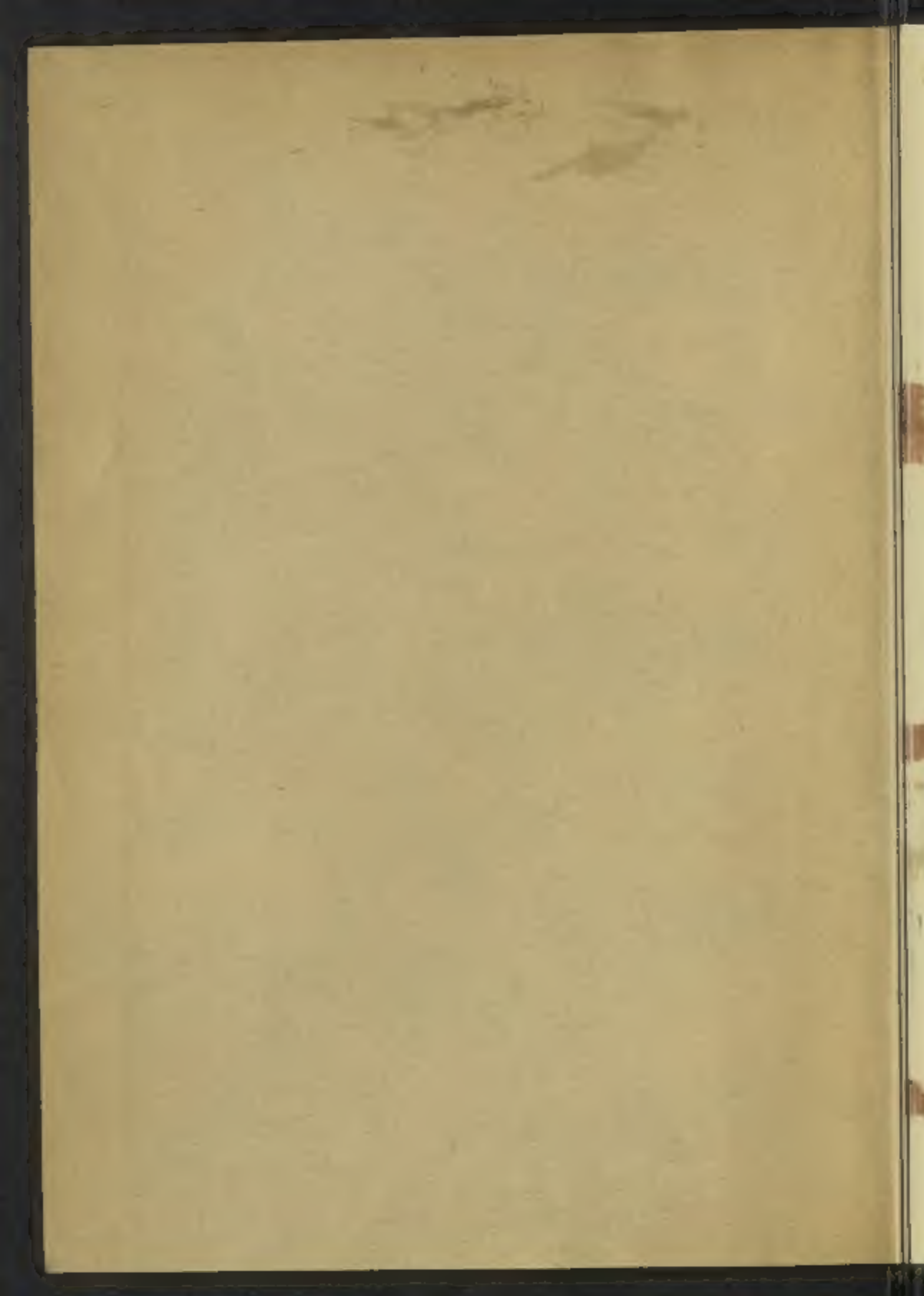
صفحة	رقم قرار	موضوع
١	١٥١	مجلس ادارة جامعة القاهرة
١٥	-	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٢١	٩٣٢	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٢٥	٩٣٣	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٢٦	٩٣٤	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٢٨	٩٣٥	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٢٧	٩٣٦	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٢٩	٩٣٧	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٥٠	٩٣٨	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٥٢	٩٣٩	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٦٣	٩٤٠	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٦٤	٩٤١	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٦٦	٩٤٢	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٦٧	٩٤٣	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٧٠	٩٤٤	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٧٢	٩٤٥	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٨٨	-	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٨٩	-	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٩٠	٩٤٦	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٩١	٩٤٧	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٩٥	٩٤٨	مجلس ادارة جامعة القاهرة
٩٧	٩٤٩	مجلس ادارة جامعة القاهرة

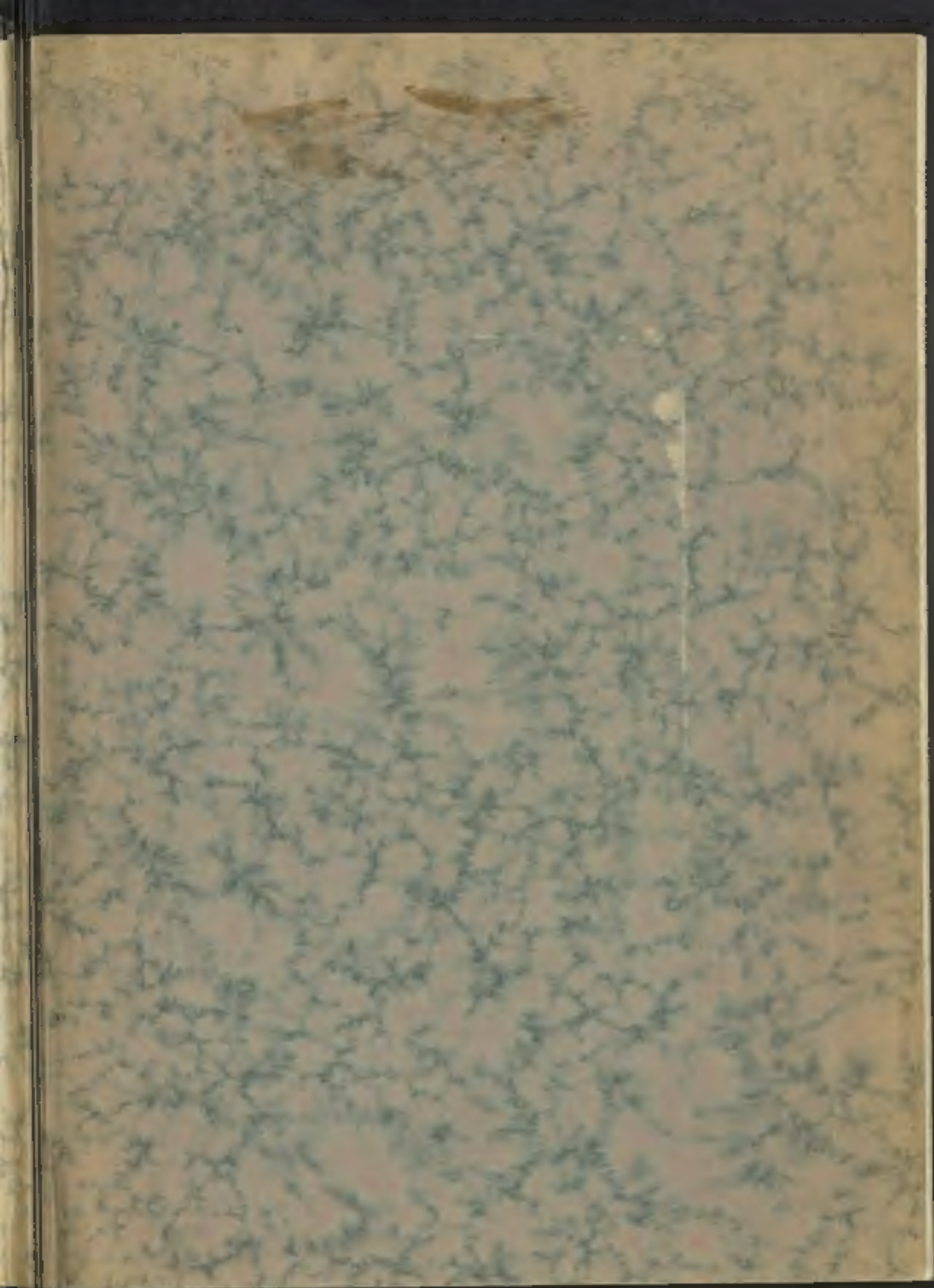
موضوعه	رقم فهرس	صفحه
مقدمه	۳۶۳۳	۹۹
مقدمه و مقدمات	۶۵۷۶	۱۳۳
مقدمه و مقدمات (مقدمه)	۶	۱۳۶
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۶	۱۳۸
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۱۳۵۸	۱۳۹
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۲۰۹۲	۱۴۰
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۰	۱۴۱
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۰	۱۴۳
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۸۱۳۲	۱۴۵
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۸	۱۴۷
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۱۴۱	۱۵۱
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۸	۱۵۷
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۱۱۳۳	۱۵۰
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۳۴۹۱	۱۶۰
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۹۹۸۲	۱۶۱
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۱۱۳۲	۱۶۲
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۱۳۷	۱۶۳
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۹۳۲	۱۶۸
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۰	۱۷۲
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۱۰۱۰	۱۰۲
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۶۱۲	۱۹۵
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۱۸۵۵	۲۰۰
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۸۷	۲۰۰
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۱۳	۲۰۱
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۱۲۲۰	۲۰۲
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۱۷۹۱	۲۰۳
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۱۸۸۳	۲۰۶
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۲۱۹	۲۰۸
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۱۱۱	۲۰۹
مقدمه و مقدمات (مقدمه و مقدمات)	۲۲۱	۲۱۰

صفحه	رقم قرد	موضوعه
۲۲۶	۱۵۱۵	حواله به مجلس از ... - ۱۵۱۵
۲۲۹	۶۱	...
۲۳۲	۱۱۹۲	...
۲۳۵	۵۵	...
۲۳۶	۸۸	...
۲۳۷	۳۲۵۱	...
۲۵۱	۳۲۵۲	...
۲۶۵	۳۵۱۷	...
۲۶۶	۵	...
۲۶۸	۵۱۲۷	...
۲۷۰	۳۰۰۳	...
۲۷۲	۳۵۱۸	...
۲۷۳	۲۰۱۹	...
۲۷۵	۸۳۳	...
۲۷۶	۲۲۲	...
۲۸۳	۲۲۶	...
۲۸۶	۵۲	...
۲۹۰	۱۹	...
۳۰۰	۱	...
۳۰۱	۰	...
۳۰۸	۱۳	...
۳۰۹	۱۸۱	...
۳۱۳	۵۱۲	...
۳۱۵	۹۱۰	...
۳۲۵	۳۲	...
۳۲۶	۳۲۹۰	...
۳۵۲	۱۵۲۵	...
۳۵۵	۰	...
۳۶۲	۱۶۵	...
۳۶۳	۶۰۹	...

موضوعه	رقم اقرار	صفحة
م. ن. س. ك. في م. ن. ك. ي	٢٩١٤	٣٦٥
م. ن. س. ك. في م. ن. ك. ي	٢٩٣١	٣٧٧
م. ن. س. ك. في م. ن. ك. ي	١٢٨١	٣٧٩
م. ن. س. ك. في م. ن. ك. ي	٢٥	٣٨٢
م. ن. س. ك. في م. ن. ك. ي	٢٩٠	٣٨٦
م. ن. س. ك. في م. ن. ك. ي	٤٠٠	٣٨٨
م. ن. س. ك. في م. ن. ك. ي	٣١٧٥	٣٩٠
م. ن. س. ك. في م. ن. ك. ي	٢٣٣	٢٩٣
م. ن. س. ك. في م. ن. ك. ي	٢٤٧٧	٢٩٥
م. ن. س. ك. في م. ن. ك. ي	١٢١	٢٩٧
م. ن. س. ك. في م. ن. ك. ي	١٠٨٢	٢٩٨







349.569:Su96mqA.v.1

جانا، محمد توفيق

[سوريا، قوانين، أنظمة، الخ] مجموعة

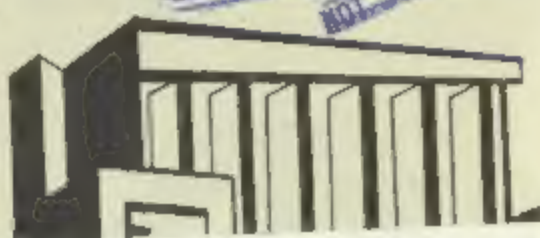
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01-0001-000

349.569-01-10W

NOT TO CIRCULATE



349.569:Su96mqA

v.1

سوريا - قوانين ، أنظمة ، الخ .

مجموعة القوانين والقرارات الانبارية للدولة
السورية

349.569

Su96mqA

v.1

